

الأعمال
الفكرية

د. مصطفى الفقى

تجديد الفكر القانونى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

مهرجان الفروع للجميع

تجديد الفكر القومي



مهرجان القراءة للجميع ٩٦
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(الأعمال الفكرية)

الجهات المشتركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الحكم المحلي

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ : هيئة الكتاب

تجديد الفكر القومي

د. مصطفى الفقى

الغلاف

الإنجاز الطباعى والفنى

محمود الهندى

المشرف العام

د. سمير سرحان

تجديد الفكر القومي

د. مصطفى الفقي

على سبيل التقديم ...

لأن المعرفة أهم من الثروة وأهم من القوة في عالمنا المعاصر وهى الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات لمواكبة عصر المعلومات .. من هنا كان مهرجان القراءة للجميع دلالة على الرغبة الطموحة في تنمية عالم القراءة لدى الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً ورجالاً ونساءً .

وكان صدور مكتبة الأسرة ضمن مهرجان القراءة للجميع منذ عام ١٩٩٤ إضافة بالغة الأهمية لهذا المهرجان كأضخم مشروع نشر لروائع الأدب العربى من أعمال فكرية وإبداعية وأيضاً تراث الإنسانية الذى شكل مسيرة الحضارة الإنسانية مما يعتبر مواجهة حقيقية للأفكار المدمرة .

هكذا كانت مكتبة الأسرة نافذة مضيئة لشباب هذه الأمة على منافذ الثقافة الحقيقية في الشرق والغرب وعلى ما أنتجته عبقرية هذه الأمة عبر مسيرتها التنويرية والحضارية ..

إن مئات العناوين وملايين النسخ من أهم منابع الفكر والثقافة والإبداع التى تطرحها مكتبة الأسرة في الأسواق بأسعار رمزية أثبتت التجربة أن الأيدى تتخاطفها وتنتظرها في منافذ البيع ولدى باعة الصحف لهو مظهر حضارى رائع يشهد للمواطن المصرى بالجدية اللازمة والرغبة الأكيدة في الإسهام في ركب الحضارة الإنسانية على أن يأخذ مكانه اللائق بين الأمم في عالم أصبحت السيادة فيه لمن يملك المعرفة وليس لمن يملك القوة .

د. سمير سرحان

إهداء

إلى ابنتي الأمل والمستقبل ..
لعل جيلهما يشهد صحوة العقل العربي
ويقظة الضمير القومي .

د. مصطفى الفقى

* استقبل القراء والنقاد «الطبعة الأولى» من هذا الكتاب بحفاوة وترحيب يعتبرهما المؤلف والناشر تكريماً للفكرة القومية وتقديراً للروح العربية رغم الضباب الذى أحاط بها ، والتحديات التى تقف فى طريقها .

* كرمت مصر هذا الكتاب بحصوله على « جائزة الدولة التشجيعية » لعام ١٩٩٤ .

* نشرت الصحف والدوريات العربية عشرات التعليقات حوله ، كما احتفى به الإعلام العربى ؛ المسموع والمرئى .

* نال هذا الكتاب جائزة أفضل مؤلف فى الفكر السياسى من معرض القاهرة الدولى للكتاب عام ١٩٩٤ .

* انعقدت حول هذا الكتاب ندوات عديدة على امتداد عام ١٩٩٤ منها :

١ - ندوة باتحاد المحامين العرب بالقاهرة « مصر » .

٢ - ندوة بالنادى الثقافى العربى فى بيروت « لبنان » .

٣ - ندوة فى منتدى شومان الثقافى بعمان «الأردن» .

تقديم

لعبت القوميات دورًا رئيسًا في تاريخ الإنسانية ، وكانت طرفًا مباشرًا في كل الصراعات التي عرفتها البشرية . فكلمة « القوم » تعبير عن نزعة ذاتية ، وخصائص مشتركة تميز البعض عن الكل ، وتعطى إحساسًا بالانتماء ، يجعل « المسألة القومية » سابقة على كل الاختلافات الدينية أو التوجهات الفكرية ؛ لأنها رابطة لا تخلو من انحياز ، يصل إلى حد التعصب الذي يؤدي ، في كثير من المناسبات ، إلى الربط بين القومية والعنصرية ، مع اعتبار أن عصر القوميات هو عصر نشوء الدولة ، بعد بلورة شخصية الشعوب واكتيال نضوج الأمم . والشرق الأوسط عرف ، عبر تاريخه الطويل ، أقوامًا في أرجائه المختلفة ، جاء ذكرهم في الكتب المقدسة ، وترددت حولهم الروايات الدينية (*) ، إلى أن أصبح الإسلام هو الدين الغالب بين سكان تلك المنطقة من عالمنا المعاصر ، وأضحت العروبة هي التيار القومي السائد ، انتسابًا إلى اللغة الواحدة والخصائص الثقافية المشتركة ، بالإضافة إلى تشابه الظروف التاريخية وتداخل الموجات الحضارية بين شعوب الأمة العربية .

ولقد فكرت في أن أكتب عن تجديد الفكر القومي ، دون الوقوف عند مجرد إحيائه ، لأن مفهوم التجديد ينطوي على دلالات الإحياء مع التغيير ، وليس مجرد استعادة روح خفت حماسها أو ضعف تأثيرها . فالتجديد يعنى ، بالدرجة الأولى ، أن عودة الروح تقتزن بتطورات جديدة ، وتستوعب التحولات التي حدثت ، والتغيرات التي طرأت على الساحة السياسية في الوطن العربي ، منذ انتهاء فترة المد القومي ، الذي تعرض لموجة انكسار تدخل الآن عقدها الثالث .

ولابد ، في مستهل هذا الكتاب ، أن أقدم ، وبوضوح ، دوافعي لارتياح هذا الطريق

(*) عرف الشرق الأوسط القديم أقوامًا ، مثل : « عاد » و « ثمود » و « لوط » وغيرهم ، حيث جاء ذكرهم في التوراة ، والإنجيل ، ثم القرآن الكريم ، وإن اختلفت المسميات لنفس الأقوام في سياق القصص الدينية .

واختياري موضوع تجديد الفكر القومي ، أو البعث المتطور للحركة العربية الواحدة . ويمكن التعرض لهذه الدوافع في عدد من الاعتبارات ، أهمها ما يلي :

أولاً : إن الحركة القومية قد عرفت موجات المد والجزر ، وحالات التقدم والانحسار لأنها بطبيعتها حركة أمة ، وارتباط شعوب ، وتعير أصولي يعنى العودة إلى الجذور القومية واستعادة أمجاد التاريخ الواحد . وروح الأمم لا تنتهى . . كما أن الشعوب لا تفتنى . . قد تتغير المسميات ، أو تتبدل الكيانات السياسية والأشكال الدستورية ؛ ولكن « ذات » الأمة لا تغيب ، كما أن وجودها لا يتحول إلى عدم .

من هنا ، فإن الظروف التى تواجهها الأمة العربية ، فى سنواتها الأخيرة ، هى ظروف صراع سياسى ، وتضارب فى الرؤى ، واختلاف حول الأولويات . ولكن الروح القومية لم تتغير . كما أن رابطة العروبة لا تبدو محل جدل فكرى ، بقدر ما هى موضع اهتمام سياسى . ولقد عرف العرب لحظات مجد قومى ، كما عرفوا لحظات انكسار تاريخي ؛ وتعلمت الأمة فى الحالتين أن ماضيها موصول بحاضرها ، وأن مستقبلها مرتبط بقدرتها على الصمود الجاد والمواجهة الشجاعة ، والحركة المستمرة .

ثانياً : إن الفكر القومى العربى ، يختلط تاريخياً بتاريخ الإسلام فى المنطقة . ويحدثم الجدل دائماً : هل العروبة هى التى حملت الإسلام إلى الشعوب التى قبلته ، والأمم التى آمنت به ؟ أم أن الإسلام هو الذى أعطى هذا المجتمع الجاهل ، فى شبه الجزيرة العربية ، قدرة الانطلاق نحو آفاق الفتوحات الإسلامية ونشر الدعوة ؟ مع التسليم بأن العربية هى لغة القرآن الكريم وأن رسول الإسلام عربى ؟

ولاشك أن ذلك الجدل يعبر عن إشكالية مصطنعة . فمفهوم العروبة ، يعنى ضمنا استيعاب الثقافة الإسلامية ، واحتواء تاريخ الدعوة ، كنقطة محورية فى تجسيد الشخصية القومية ، ويعمل الحديث عن الحضارة العربية الإسلامية مسألة مقبولة لدى العرب جميعاً دون النظر فى معتقداتهم الدينية ، أو اختلافاتهم الفكرية .

ثالثاً : إننا ، حين نتحدث عن تجديد الفكر القومى العربى ، لا نقف فى مواجهة مباشرة مع الروافد الحضارية الأخرى لذلك الفكر . إننا نؤمن بأن حضارة الأمم وتاريخ الشعوب هما تراكم طبيعى لطبقات متتالية من ثقافات متعددة ، وفدت على الأرض العربية ، وتركت بصماتها التى بلورت فى النهاية الشخصية الثقافية لسكانها . إننا نؤمن بأن حركة التاريخ حركة تراكمية ، وليست بالضرورة حركة تصادية . فنحن لا نجد ، ونحن نتحدث عن تجديد الفكر القومى العربى ، غضاضة فى أن نتحمس أحياناً للفرعونية فى مصر ، أو البابلية فى

العراق ، أو الفينيقية في الشام ، أو تاريخ البربر في شمال إفريقيا ؛ فتلك كلها رواسب حضارية ، ومظاهر تاريخية ، انصهرت بها في النهاية شخصية العرب ، وتبلورت قوميتهم .

إننا ، باختصار ، نعتز ، في إطار الدعوة إلى التجديد القومي ، بالخصوصية القطرية في إطار قومي ، وبالمزاج الشعبي ضمن أمة عربية واحدة .

رابعاً : إن انشغال الدول العربية بمشكلاتها ، وانصرافها إلى شئونها ، لا يعينان بالضرورة ، أن حالة الانزواء القومي أو الانكفاء المحلي سوف تستمر ، خصصاً من حساب المصلحة العربية العليا ، بل قد يكون العكس صحيحاً ، إذ إن الوضع العربي الراهن يستوجب ، أكثر من أى وقت مضى ، ضرورة التفكير الجدى في البحث عن صيغة عصرية للعد القومي ، تستوعب في ذاتها كافة المتغيرات ، وتحفظ في ضميرها بكل الثوابت .

خامساً : يهمنى أن أسجل بداية ، أنه يتعين علينا أن نلتزم بأكبر قدر من الموضوعية والحياد الأكاديمي ، حين نتعرض بالإشارة إلى تاريخ الحركات القومية المعاصرة في المنطقة العربية ، دون تحامل على اتجاه معين أو حركة بذاتها ، لأسباب فكرية أو تعصب قطري . فموقفنا من حركة البعث العربي لا يتناقض مع موقفنا من التيارات الناصرية ، ولا يكون تفهمنا لفكر القوميين العرب خصصاً من تقديرنا لحركة الوجوديين الاشتراكيين ، أو على حساب اليسار القومي برغم كل تحالفاته التاريخية أو انتكاساته الحالية .

بل إنني أزيد على ذلك ، أنني لا أجد حرجاً في أن أقرر أن كثيراً من المسلمات في تاريخنا القومي الحديث ، تحتاج إلى مراجعة أمينة ، وتوصيف دقيق ، وتحليل صادق . فأننا ، مثلاً ضد تجريم « الحزب القومي السوري » ، وأرى أنه قد آن الأوان لرد الاعتبار إليه ، وإنصاف قيادته ، لأنه يعبر عن اجتهاد قومي في مرحلة معينة ، ويعد تجسيداً لمعنى القومية وتمهيداً لأمل الوحدة .

إنني أكرر أن كثيراً من المعطيات المقبولة في تاريخنا القومي ، ما زالت تحتاج إلى إعادة دراسة وتدقيق موضوعي ؛ فالأصنام التاريخية ضد طبيعة العقل ، كما أن الأحكام المطلقة ضد حركة التاريخ .

سادساً : إذا كانت الثورة العربية الكبرى ، التي قادها « الشريف حسين » في ظل ظروف الحرب العالمية الأولى ، هي محاولة قومية للخلاص من الحكم العثماني في مرحلة احتضاره فإن ثورة ١٩٥٢ المصرية تمثل مواجهة عربية شاملة ، تجاوزت حدود مصر ، لتعبر عن حركة عربية واحدة ، ضد رموز التبعية السياسية والسيطرة الأجنبية . وفيما بين الثورتين ، تعددت

المحاولات ، وتنوعت الرؤى ، فى إطار شامل يؤمن بوجود أمة واحدة ، ذات خصائص مشتركة وضمير قومى لا خلاف حوله .

ومن هنا ، فإن أى حديث حالياً ، عن الفكر القومى العربى المعاصر ، إنما يعنى بالضرورة ، شيئاً مختلفاً تماماً عن الطرح السائد من قبل . فنحن اليوم نستوعب جميع المستجدات على الساحتين الدولية والإقليمية ، بدءاً من الشكل الجديد للنظام الدولى وانتهاء باتفاقيات السلام القادمة بين العرب وإسرائيل .

إننا ، باختصار ، لا نقف جامدين أمام رموز فكرية ، ولا نردد صياغات جامدة ، كما لا ندور حول شعارات عفا عليها الزمن . بل إننا نؤمن ، وعن يقين كامل ، بأن هناك أمة عربية تواجه أكبر مأزق قومى فى تاريخها الحديث ، وأنها أصبحت فى حاجة إلى استحضار عاجل لذاكرتها القومية ، واستعادة ملحة لتضامنها المفقود ، مع استيعاب وإع لكل المتغيرات وإيمان عقلانى بالثوابت . . . أمة عربية فاعلة ، تمارس دوراً حضارياً فى عالمنا المعاصر . . . أمة عربية قادرة على أن تبرأ من رنين اللفظ ، حتى لا يصفها الغير بأنها « ظاهرة صوتية » . . . أمة صادقة مع نفسها ، تقول ما تؤمن به ، حتى لا يتهمها الآخرون بازدواج الشخصية . . . أمة إيجابية ، تسعى إلى الأخذ والعطاء مع الدنيا من حولها ، دون تعصب أو انحياز ، دون عفوية أو اندفاع . . . تحكم مسيرتها بقطة الضمير القومى . . . وتحدد طريقها صحة العقل العربى . . . ويشدها نحو المستقبل فكر متطور وروح متجددة .

د . مصطفى الفقى

الفصل الأول

بين الدين والقومية

« إنه لا سبيل لتمييز أمة عن أخرى إلا بلفتها . .
والأمة العربية هي (عرب) قبل كل دين
ومذهب ، وهذا الأمر من الوضوح والظهور
للعيان بها لا يحتاج معه إلى دليل أو برهان » .

جمال الدين الأفغاني

بين الدين والقومية

احتدم الجدل ، بين أنصار الفكر القومى ودعاة التيار الدينى ، حول أسبقية أيهما على الآخر ، وذهب كل فريق يبحث فى الأصول وينقب فى الجذور ، لاستكشاف طبيعة العلاقة بين الدين والقومية ، وتحديد نقاط الالتقاء وأسباب الاختلاف بينهما . وارتفعت حدة النقاش فى مناسبات عديدة ، عبر السنوات الأخيرة ، بين من يعطون الأولوية للدين ، على اعتبار أن الدولة الدينية سابقة على الدولة القومية فى العصر الحديث ، وبين من يرون ، خلافاً لذلك بأن الأصل فى ظهور المجتمعات المدنية والكيانات السياسية ، إنما يبدأ بمفهوم القبيلة ، التى قد يرقى تكوينها ليصل إلى تكوين الشعب من خلال التركيز على مفهوم « القوم » ، وبذلك تصبح القومية - حتى قبل اكتشاف مضمونها العرقى ، أو جوهرها العاطفى - هى الأسبق ظهوراً على مسرح الحياة الإنسانية .

وإذا قلنا فى صفحات الفكر السياسى الحديث ، فسوف نجد أن القومية والدين لم يقفا فى خندق واحد ، إلا مرة واحدة حين واجها معاً خصماً مشتركاً ، هو النظم الشيوعية القائمة على أساس ماركسى ، التى أخذت موقفاً معادياً منهما معاً وفى وقت واحد . فلقد حظيت المسألة الدينية بمثل ما نالته المسألة القومية ، من نظرة رافضة تجاهها ، من منطلق فكر مادى جدلى ، يحملها معا المسئولية المشتركة فى تمزيق وحدة الجنس البشرى ، وتقسيم الإنسانية على نحو يتعارض مع أهمية الفكر الماركسى ، ودعوته لاتحاد الطبقة العاملة ، دون الأخذ فى الاعتبار بأية فوارق تتصل باختلاف القوميات ، أو تعدد الديانات .

فإذا انتقلنا من منظور عام ، إلى البحث تخصيصاً فى العلاقة بين الدين والقومية فى منطقة الشرق الأوسط ، مهبط الديانات السابوية الثلاث الكبرى ، ومركز القوميات التى عرفتها شعوب المنطقة ، فإننا نصل فى النهاية إلى طبيعة العلاقة المباشرة بين الإسلام والعروبة باعتبار أن الأول هو دين أغلب الأمم من سكان هذه المنطقة ، بينما العروبة هى الوعاء القومى لشعوبها . ويذهب المتخصصون بعيداً بالبحث فى بداية العلاقة بين القوميتين معاً ، ويثر

دائماً تساؤل متكرر : أيها تقدم على الآخر وجاء به ؟ ويمكن أن نضع التساؤل بصيغة أخرى حين نقول : هل حملت العروبة ، والتي كانت تعبيراً عن مجتمعات أقل حضارة ، الإسلام الحنيف إلى مجتمعات أكثر رقيماً وثقافة ونمساكاً ونحضرًا ؟ أم أن الإسلام هو الذي خرج على هذه الأمم والحضارات ، فاستقبلته شعوبها بالترحيب - كل لأسبابه - بينما استعصى على بعضها قبول العروبة لغة وثقافة وأسلوب حياة ؟ وبذلك أصبحنا أمام منطوق واضح مؤداه : أن معظم العرب مسلمون ، ولكن غالبية المسلمين ليسوا عرباً .

وبذلك يبدو الخلاف محسوماً ؛ فالعلاقة التبادلية بين الإسلام والعروبة واضحة ، لا تحتاج إلى بيان ؛ كما أنها تجعل منها وجهين لعملة واحدة ، تركز على أن الإسلام هو رسالة الساء إلى نبي عربي ؛ كما أن القرآن الكريم هو قاموس العربية الأول ، قبل أن يكون كتاباً مقدساً بمكانته الروحية . فالعرب يقعون في قلب الإسلام . ولعل « عبد الرحمن الكواكبي » قد أصاب كبد الحقيقة ، حين قال : « إن العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية بل الكلمة الشرقية » (١) .

وبذلك تبدو إشكالية الصدام بين الإسلام والعروبة مصطنعة . فشخصية الإسلام الدين الحنيف الذي يتوجه إلى الناس كافة ، هي في الأساس عربية المزاج ، كما أن العروبة لا تستطيع أن تنهض ، بغير التسليم بفضل الإسلام على بقائها وانتشارها ؛ فهو الذي جعل لقبائل الجاهلية العربية سطوة على الشعوب المجاورة ، وسلطاناً فوق حضارات راسخة .

وهنا أستعير مقولة واضحة للإمام الشهيد « حسن البنا » حين يقول : « لقد نشأ الإسلام عربياً ، ووصل إلى الأمم عن طريق العرب ، وجاء كتابه بلسان عربي مبين ، وتوحدت الأمم باسمه على هذا اللسان . . فالعرب هم أمة الإسلام الأولى وشعبه المتميز . . ولن ينهض الإسلام بغير اجتماع كلمة العرب ونهضتها . . وليس في الدنيا جامعة أقوى وأقرب من جامعة تجمع العرب بالعرب ، فاللغة واحدة ، والأرض واحدة ، والأمال واحدة ، والتاريخ واحد ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها » (٢) .

(١) كان لنا اهتمام مبكر بفكر « الكواكبي » ، وأعدنا بحثاً جامعياً عام ١٩٦٤ ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور بطرس غالي حول « الكواكبي والتنظيم الدولي الإسلامي » ، في (قاعة البحث) ، بالسنة الثالثة ، بقسم العلوم السياسية ، بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة . وعند مناقشة البحث ، أثار بعض الزملاء مسألة حفاوة الباحث باللغة ، وعنايته بجبال الأسلوب ، فرد د . غالي بأن ذلك لا يتقصص من قيمة البحث ، بل يزيدها ، ما دام الشكل لا يتحقق على حساب المضمون ، وضرب أمثلة بعدد من المفكرين والكتاب الفرنسيين ، الذين كانوا يحفزون باللغة ، ويكتمل لهم المظهر والموهر في آن واحد .

(٢) د . محمد حمزة « الإسلام والعروبة » دار الشروق ١٩٨٨ - ص ٨٨ .

وواقع الأمر ، أن إشكالية التناقض بين الدين والقومية ، لا تقوم على سند ثابت في كل المجتمعات أو مختلف الأزمنة . فدعاة « الجامعة الإسلامية » لم يكونوا بالضرورة أعداء للوحدة العربية ، ولكن الذى حدث أنهم كانوا يغلبون جانب الدين ، كعنصر مؤثر في القومية ويتخذونه وحده سنداً للخدمة دعوتهم ودعم فكرهم . وسوف نلاحظ أن كثيراً من المفكرين الإسلاميين المعاصرين يرفضون ذلك التناقض بين العروبة والإسلام ، ويرون أنه تناقض مزعوم ومفتعل (٣) .

ولكن بؤرة الخلاف الحقيقى ، ومركز التناقض المحتمل ، بين العروبة والإسلام ، إنها يثوران بالفعل لدى أولئك الذين يعتبرون الإسلام ديناً وقومية في وقت واحد ؛ إذ إن رحابة الدين الحنيف ، وارتباط المسلم بشريعته ، والتفصيلات الدقيقة التي تدخلت بها في حياته بدءاً من الميلاد حتى الوفاة ، مروراً بالزواج والطلاق والميراث والمعاملات ، جعلت المسلم في النهاية يعيش دينه في حياته اليومية ، ويرجع إليه عند كل تساؤل . والأهم من ذلك ، أنه يحدد علاقته بالآخرين ، وفقاً لتعاليم الدين ونصوصه المقدسة . ولعل أوضح نموذج لذلك ذلك الأساس الروحي والقومى ، الذى استند إليه المجاهدون الجزائريون ، في سنوات النضال الدامية ، ضد الاحتلال الفرنسى ؛ فلقد كان الإسلام ، بالنسبة لهم ، ديناً وقومية في وقت واحد ، إذ لم يكن للعروبة وجود راسخ ، كما أن حركة التعريب لم تكن قد بدأت بشكل مؤثر ، وبذلك لم يكن أمام المناضل الجزائرى من سند ، يواجه به عدوه إلا دينه الذى يختلف به عنه ، فقد كان الجزائريون والفرنسيون ، في ذلك الوقت ، يتحدثون لغة واحدة ، ويتضمنون إلى ثقافة مشتركة ، ولم يكن هناك معيار للاختلاف ، وتصنيف الهوية ، وتحديد الذات ، إلا بالمنطلق الدينى والأساس الروحى . ولذلك لم يكن غريباً ، أن يكون المتشيعون للقول بأن تأثير الإسلام على المؤمنين به أكبر بكثير من تأثير العامل القومى ، لم يكن غريباً أن يكونوا تلقائياً على الطرف الآخر من الفكر القومى .

ولعل فكر « أبو الأعلى المودودى » و « سيد قطب » ، وغيرهما من المفكرين الإسلاميين هو نموذج لهذه النظرة المشككة تجاه القومية عموماً والعربية خصوصاً ، حيث يرون فيها محاولة شعوبية ، تنقص من مفهوم الأمة الإسلامية ، وتعتبر تفكيراً عنصرياً ، يخرج عن مظلة « الجامعة الإسلامية » .

ولعله من الملفت ، أن دعاة التيار الإسلامى ، وهم ينظرون بكثير من الريبة إلى تطور

(٣) المرجع السابق ص : ٨٦ .

الفكر القومي العربي الحديث ، إنما يستندون في ذلك إلى أن نسبة كبيرة من دعاة الفكرة القومية ورواد التوجهات العروبية ، - خصوصاً في منطقة الشام - كانوا من غير المسلمين . وهم يرون أنه كما أن إرهابيات الحركة الاشتراكية في مصر قد انبثقت على يد بعض الرواد من اليهود ، فإن دعاة التوجهات القومية في الشام قادها بعض النصارى ، ويرددون في هذا الصدد أسماء كثيرة من بينها « أنطون سعادة » و « ميشيل عفلق » . ويرى الغلاة من دعاة التيار الإسلامي ، الذي يتوجس خيفة من المد القومي العربي ، أن الاتجاهين معا الاشتراكي في وقته والقومي في ذروته ، كلاهما يعبر عن محاولة مغرضة للنيل من التيار الإسلامي وإيقاف زحفه ، وتعويق مسيرته .

ولا يعني ذلك توقف المحاولات المخلصة ، من دعاة التيارين الإسلامي والعربي معا للتوفيق بين دوافعها وأسلوب تحريكها . ويستدل هؤلاء وأولئك على صدق نياتهم ، بموقف كليهما من القضية الفلسطينية التي تحتوى على البعدين الديني والقومي في وقت واحد . ويردد الإسلاميون في معرض الحديث عن الصراع العربي - الإسرائيلي حقيقة تاريخية ، هي أن طلائع المتطوعين من الإخوان المسلمين بادرت ، قبل غيرها ، بالمشاركة الفعلية في أول حرب عربية إسرائيلية عام ١٩٤٨ ، مؤكدين بذلك أن إسهامهم القومي يأتي تلقائياً من خلال رؤية إسلامية . بينما يدافع القوميون ، في الجانب الآخر ، بقولهم إنه ليس لديهم من سبيل لانكار البعد الإسلامي في المسألة القومية ، في إطار التاريخ العربي الحديث ، مؤكدين أن رواد الحركة القومية من غير المسلمين كانوا ، برغم اختلاف الدين ، أبناء طبيعيين للثقافة العربية الإسلامية ، وإفرازاً عادياً لمجتمعات إسلامية ، تبحث عن هوية قومية ، دون تناقض مع عقيدتها الروحية .

ولنتأمل ما ذكره عربي مسيحي ، هو « جورج أنطونيوس » ، في كتابه الشهير الذي يؤرخ به للثورة العربية الكبرى ، إبان الحرب العالمية الأولى ، حيث يقول : « لقد استمر الدين الإسلامي واللغة العربية في التقدم بخطوات واسعة ، خلال القرون التالية ، وذلك بفضل ما ينطويان عليه من قدرة خارقة على الانتشار ، وبذلك تشكل عالماً ؛ أحدهما أوسع من الآخر بكثير ، وهما العالم الإسلامي والعالم العربي ، ولقد حوى الأول الثاني . ومع تقدم الزمن ضم العالم الإسلامي الهند ، والصين ، وأقصى الغرب من مجاهل إفريقيا ، بينما بقى العالم العربي منحصراً في البلاد التي بلغت في الاستعراب مبلغاً كبيراً ، ضمن لها ثلاث نتائج باقية : سيطرة العربية فيها كلغة قومية ، اكتساب سكانها العادات العربية ، واستقرار نسبة وافرة من أبناء الجنس العربي فيها وإندماجهم بأهلها » (٤) .

(٤) جورج أنطونيوس « بقطة العرب » ص : ٦ .

ونضيف إلى ذلك شهادة قومي مسيحي آخر ، له دوره المؤثر في التنظير لمرحلة من الفكر القومي المعاصر ، إذ يقول « ميشيل عفلق » في الاحتفال بذكرى الرسول العربي : « إن حركة الإسلام ، المتمثلة في حياة الرسول الكريم ، ليست بالنسبة إلى العرب حدثاً تاريخياً فحسب تفسر بالزمان والمكان والأسباب والنتائج ، بل إنها لعمقها وعنفها واتساعها ، ترتبط ارتباطاً مباشراً بحياة العرب المطلقة ، أى أنها صورة صادقة ، ورمز كامل خالده ، لطبيعة النفس البشرية ، ومكانتها الغنية ، واتجاهها الأصيل ، فيصبح لذلك اعتبارها ممكنة التجدد دوماً في روحها ، لا في شكلها وحروفها ؛ فالإسلام هو الهزة الحيوية التي تحرك كامن القوى في الأمة العربية ، فتجيش الحياة الحارة ، خارقة سدود التقليد وقيود الإصلاح »^(٥) .

ومن الأمور التي نلاحظها ، في العلاقة بين الإسلام والعروبة ، هو تفاوت التأثير والتأثر بأحدهما وفقاً لطبيعة كل شعب في المنطقة العربية . ففي الشام ، تبدو للعروبة اليد العليا على الرغم من أن الإسلام دين الغالبية العظمى ، وارتباطها الروحي به لا جدال فيه ، ولكن العامل القومي له جذوره العميقة في الشام ، كما أن تلك المنطقة شهدت مواجهات حادة بين العرب والأتراك ، في الربع الأول من هذا القرن ، وما زلنا نذكر مشائق « جمال باشا » ، القائد المسلم الملقب بالسفاح ، والذي كان رد الفعل الطبيعي لجرائمه هو تزايد المد العربي ، وليس تصاعد المد الإسلامي ، وهو أمر اقتضى من السوريين واللبنانيين ، على سبيل المثال التركيز على العامل القومي ، وهو العروبة ، في محاولة لتمييز الذات وإبراز الهوية ، دون التركيز على الإسلام الذي لا يمكن أن يكون هوية لهم في مواجهة الأتراك المسلمين أيضاً .

أما بالنسبة لمصر ، فإن الأمر يختلف . فالإسلام في مصر تأثر كثيراً بالتاريخ الاجتماعي للعصر الفاطمي ، فضلاً عن الأهمية المتزايدة للدين عموماً في التاريخ المصري قبل الإسلام وبعده ، والمصريون لم يدخلوا في مواجهات حادة مع خصم مسلم ، مثلما حدث للشام في مواجهة الأتراك ، فبينما كانت المواجهة هناك دامية وقاسية ، إلا أنها كانت في مصر مواجهة حكام بين « محمد علي » ، الولي القوي على مصر ، وبين السلطان العثماني صاحب السيادة الاسمية ، على الأقل ، في مصر . بل زاد الأمر على ذلك ، إذ كانت مواجهات مصر مع الاحتلال الأجنبي مواجهة مع قوى لا تدين بالإسلام ، سواء أكانت تلك القوى هي فرنسا أم بريطانيا .

بل إننا لنضيف جديداً ، إذا قلنا إن الحركة الوطنية المصرية ، قبل « سعد زغلول » وثورة

(٥) ميشيل عفلق من خطاب ألقاه في الجامعة السورية بعنوان « ذكرى الرسول العربي » ص : ٥ - ٦ دمشق - إبريل (نيسان) ١٩٤٣ .

١٩١٩ ، كانت حركة ذات صبغة إسلامية . فقد واجه « أحمد عرابي » ومن بعده « مصطفى كامل » سلطة الاحتلال الأجنبي ، وهما يقفان تحت مظلة أمير المؤمنين ، خليفة المسلمين العثماني . بل لعلنا لا نزال نذكر كيف خذل الخليفة العثماني الثورة العربية في آخر مراحلها وكان موقفه ضد عرابي في النهاية واحدًا من أسباب هزيمة العرابيين . كما أن الحزب الوطني الذي أسسه وتزعمه « مصطفى كامل » ، كان حزبا يحظى برضاء الخليفة العثماني ، وهو الذي منحه درجة الباشاوية ، دعما له وتأييدا لاتجاهاته . ولم يتوقف تأثير التيار الإسلامي في الحركة الوطنية ، إلا بالثورة الشعبية ، التي قادها الوفد المصري بزعامة « سعد زغلول » الذي طرح بدائل أخرى ، أهمها : الوحدة الوطنية لحركة المقاومة ضد الاستعمار البريطاني والتركيز على ما أطلق عليه في وقته « القومية المصرية » .

وهكذا نجد دائما ، أن الدين والقومية يقفان أحيانا في مواجهة واضحة ، وفي أحيان أخرى تتداخل مؤثرات كل منهما ، وتشابك ، بحيث يصبحان تيارا إسلاميا عربيا في وقت واحد . بل إنني لا أكاد أرى في الخلاف القائم ، على سبيل المثال ، بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس ، إلا نموذجا للتعارض الذي يمكن أن يحدث دون مبرر وفي الوقت نفسه ، نرى على الجانب الآخر ، وحدة الموقف العربي الإسلامي تجاه مسألة القدس ، لتؤكد أن التيارين يمضيان في الاتجاه ذاته ، ويسعيان نحو الهدف نفسه .

وواقع الأمر ، أن من أخطر الأمور على المنطقة العربية ، حدوث مواجهة بين الإسلام والعروبة ، كتلك المؤامرة الكبرى التي تغذى صراعا دائما بين العرب والفرس ، تحت مظلة إسلام واحد ، بينما يؤكد استقراء التاريخ وشواهد الحاضر أن الخلاف مصطنع ، وأن العلاقة بين الطرفين يجب أن تكون إضافة إيجابية لدول المنطقة ، وليست عاملا للانقسام والتمزق والصراع .

إن الدين والقومية ، يتجهان معا نحو جمع الصفوف ، وتوحيد الكلمة ، وليس مبررا مصطنعا لإحياء الخلافات وإذكاء الصراعات .

الفصل الثاني

ملك العرب والثورة الكبرى

« وكانت مظاهر الفرح تعم دمشق من أقصاها إلى
أقصاها ، وأخذ الدمشقيون يقذفون بطرايشهم
في الجو من شدة تأثرهم وانفعالهم ، والدمشقيات
يتزعن النقاب عن وجوههن ويثرن الورد ،
وقام الرجال يفرشون الطرقات بالسجاد » .
من مشهد استقبال « فيصل الأول » في دمشق
لورنس العرب « الثورة العربية »

ملك العرب والثورة الكبرى

« يعتبر قيام الثورة العربية الكبرى ، بقيادة أمير مكة الشريف حسين بن علي ، نقطة تحول هامة ، ومنعطفًا تاريخيًا رئيسًا ، في رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط ، فضلًا عن تأثيره في الحركة القومية ، والحياة السياسية ، حتى يومنا هذا . فالدور الذي لعبه الهاشميون في سياسات عدد من الأقطار العربية ، هو نتيجة طبيعية ، لأحداث هذه الثورة العربية الكبرى التي تركت بصماتها على مستقبل هذه الأمة ، حتى يومنا هذا .

والواقع ، أن جذور الحركة القومية الحديثة ، في المنطقة العربية ، تذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ يذكر « جورج أنطونيوس » ، في كتابه الشهير (يقظة العرب) - « أن أول عمل منظم ، في حركة العرب القومية ، بدأ عام ١٨٧٥ ، بقيام خمسة شباب من الذين تلقوا العلم في (الكلية السورية البروتستانتية) في بيروت ، بتشكيل جمعية سرية . وكان ذلك قبل تولي السلطان عبد الحميد بستين ، وكانوا جميعًا من النصارى ، إلا أنهم أدركوا ضرورة إشراك المسلمين والدروز معهم ، فاستطاعوا بعد مدة من الزمن أن يدخلوا اثنين وعشرين عضواً ينتمون إلى الطوائف المختلفة ويمثلون خواص المتنورين في البلاد »^(٦) .

وهكذا ، تبدو جذور الفكرة القومية الحديثة ضاربة في أعماق القرن التاسع عشر ، حيث سبق السوريون الأوائل غيرهم من شعوب الأمة العربية ، في مواجهة الاحتلال التركي والسيطرة العثمانية .

ولن نمضي طويلاً ، مع أحداث الثورة ويومياتها ، التي أسهب عدد من معاصريها في وصفها وترديد وقائعها ، إلا أننا نشير بوضوح ، إلى أن الثورة العربية الكبرى - في ظروف الحرب العالمية الأولى - كانت هي المواجهة العربية الأولى لعدو ، دون التركيز على العامل

(٦) جورج أنطونيوس - مرجع سابق - ص : ٧٩ .

الدينى ، لقد كانت مواجهة خارج شرفقة الإسلام ؛ فالعرب والأتراك ينضويان معا تحت مظلة دين واحد ، ولنتأمل معا ما قاله « لورنس » ، ضابط الاستخبارات البريطانية ، الذى عايش أحداث الثورة يومًا بيوم ، وعمل مستشارًا للشريف حسين وأولاده ، ورافق « فيصل الأول » فى دخوله دمشق ، يقول « لورنس » :

« هل تتغلب القومية ، ذات يوم ، على النزعة الدينية ؟ وهل يغلب الاعتقاد الوطنى المعتقدات الدينية ؟ وبمعنى أوضح : هل تحل المثل العليا السياسية مكان الوحي والإلهام وتستبدل سوريا بمثلها الأعلى الدينى مثلها الوطنى ؟ » (٧) .

ولقد اختلف المؤرخون ، وسوف يظلون على اختلافهم دائما ، فى تقييم أهداف الثورة العربية الكبرى ، وتأثيرها على المستقبل العربى بعد ذلك . فلقد روج الأتراك ، وأيدهم فى ذلك بعض غلاة المسلمين العرب ، لفكرة تجريم فلسفة تلك الثورة ، باعتبارها خروجا على الإسلام ، وتحالفا مع قوى غير مسلمة ، فى مقدمتها بريطانيا - صاحبة الكلمة العليا فى الجزيرة العربية فى ذلك الوقت - ضد الخلافة الإسلامية والسلطان العثمانى .

يقول القائد التركى « جمال باشا » فى خطاب له :

« يؤسفنا أن نقول إن إنسانا وضيعا قد سد طريق الجهاد ، بتحالفه فى قلب أراضى الإسلام المقدسة مع الدولة المسيحية ، التى ترمى إلى اغتصاب دين الإسلام ، والاستيلاء على عاصمته . إن هذا الإنسان السافل ، الذى لا يحجل إذ يسمى نفسه بحفيد النبى ، صلى الله عليه وسلم ، قد أرغم الدولة العثمانية على أن توجه إليه حملة ، كان الأولى بها أن توجه لدمر البريطانيين فى قناة السويس والقاهرة ، ولم يفعل هذا الخائن فعلته إلا خدمة للبريطانيين ولكنها لن تحول دون ظفر الإسلام فى النهاية » (٨) .

ومهما اختلفت الآراء حول الثورة العربية الكبرى ، فإن ذلك لا يمنعنا من القول بأن تلك الثورة كانت هى المسار الأخير فى نشئ السيطرة العثمانية على الأقطار العربية ، بعد أن دق « محمد على » وأولاده المسار الأول ، قبل ذلك بقرن كامل من الزمان ، حيث تمتعت مصر قبل غيرها بدرجة من الاستقلال الذاتى عن الخليفة العثمانى ، تحت حكم الأسرة العلوية فى القاهرة .

ولا يمنعنا ذلك من القول بأن كثيرا من المؤرخين يعتقدون أن الثورة العربية الكبرى كانت

(٧) لورنس العرب - « الثورة العربية » - ص : ١٢ .

(٨) القائد التركى « جمال باشا » - دمشق - يناير (كانون الثانى) ١٩١٧ .

محاولة موجهة لتصفية الوجود العثماني في المشرق العربي ، موازية لمحاولات أخرى لإنهاء الوجود العثماني في مناطق أخرى في أوروبا وآسيا ، فيتحدث الدكتور عبد العزيز الشناوي في كتابه الشهير عن الدولة العثمانية قائلا :

« أفادت الحكومات والشعوب الأوروبية ، التي خضعت للدولة العثمانية ، لتجد نفسها تخضع لأول مرة في تاريخها لحاكم مسلم ، ومن ثم عملت جاهدة على تصفية هذا الوجود الإسلامي العثماني ، من أراضيها ، وأسهمت معها دول أوروبية لم يمتد إليها الحكم العثماني ولكن جمعت بينها وحدة الهدف في الانتصار للمسيحية ، والقضاء على الإسلام ، ودعم مصالحها الاستعمارية ، بتوزيع الممتلكات العثمانية أسلaba بينها »^(٩).

وعلى الرغم من ذلك ، فإن مثل هذا التحليل لا يؤخذ على إطلاقه ؛ إذ إنه يهبط بالثورة العربية الكبرى ، من منزلة حركة قومية ضد الوجود الأجنبي ، إلى مجرد تمرّد مدبر ، تقف وراءه دول كبرى ، لتصفية الخلافة الإسلامية ، وإنهاء وجود الدولة العثمانية ، لأهداف دينية سياسية ، نقول إننا نتحفظ على مثل هذا الرأي ، لأن دوافع العرب كانت هي ، بالدرجة الأولى ، الاستقلال والخروج من دائرة السيطرة العثمانية ، التي فرضت عليهم قرونا طويلة من التخلف والهوان تحت مظلة الدين . كما أننا نأخذ الثورة العربية الكبرى من منظور آخر يحاول إعلاء كلمة العرب في إطار الخلافة الإسلامية ، ويرى أحقيتهم بها ، مما جعل « شريف مكة » هو المرشح ، قبل غيره ، لكي يقود تلك الثورة ، معبراً عن الأمن القومي للعرب ومنطلقاً في الوقت ذاته من مكانة دينية وروحية .

فلقد ضحى العرب ، لعدة قرون ، من سيطرة العناصر غير العربية على الخلافة الإسلامية . واستثأروهم بها ، على الرغم من أحقية أهل البيت بها ، وأهمية العنصر العربي فيها . ولقد بدأ هذا الإحساس مبكراً مع صدر الدولة العباسية ، « فلقد تطورت الممارسات الاجتماعية والسياسية ، في الإمبراطورية العباسية ، باتجاه مساواة أكبر لغرب العرب المسلمين ، الذين انتهى بهم الأمر إلى الصدارة خاصة في الإدارة ووصولهم إلى قمة المراتب السياسية ومع أن عدداً من انقلابات السلطة جرى تسجيلها فيما بعد ، في الإمبراطوريات الإسلامية لصالح المسلمين غير العرب (بداية بالفرس وحتى الأتراك العثمانيين) وعلى حساب العرب فإن هذه التغيرات السياسية لم تعدل ، تعديلاً أساسياً ، من التمثيلات الاجتماعية المتعلقة بتسلسل مراتب مختلف الفئات النظامية . . وهذا يعني القول بأن الجماعة العربية المسلمة

(٩) د. عبد العزيز الشناوي « الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها » الجزء الأول - ص : ١٦ .

المتضمنة أفرادًا يجمعون في آن واحد معا انتهاءين عربيا ومسلما ، يجب أن يسيطروا وفقا للكيفيين على المراتب التسلسلية»^(١٠) .

ولا يمكن أن ن عزل مجريات الأحداث ، في سنوات الثورة العربية الكبرى ، عن طبيعة الصراع الدائر حولها في الجزيرة العربية ، فقد « دفع فتح الحجاز بابن سعود إلى مقعد أمامي على المسرح العربي ، فأصبح من ذلك الوقت مهيمننا على سير الأمور في الجزيرة ، بالدور الذي لعبه في توجيه تاريخها ؛ فلقد كان الانقلاب الذي حدث ينطوي على أكثر من مجرد تغيير في الحكم ، لأنه بدل شكل الحياة في غرب الجزيرة تبديلا أساسيا ، في نواحيها الخاصة والعامة»^(١١) .

والواقع ، أن حركة ابن سعود ، التي تميزت بالحزم والشجاعة ، واستندت إلى ركيزة دينية مستمدة من الزعة الوهابية ، والتي انطلقت من « نجد » لتوحيد أطراف الجزيرة تحت سيطرة رجل واحد ، كان أسلوبها في الحكم في بدايته إسلاميا ثوريا ، تحققت بفضل نجاحات باهرة ما كان لها أن تتم لولا شخصية عبد العزيز بن سعود ، الذي أصبح بعد سنوات قليلة رجل الجزيرة القوي ، والذي أدى وجوده بالمقارنة مع حركة الشريف حسين إلى إضعاف موقف الأخير ، واستخدام التحالف بينه وبين بريطانيا وغيرها من القوى الغربية للإقلال من شأنه في مواجهة الحركة الاستقلالية التي قادها الملك عبد العزيز ؛ إذ « لم يكن نجاح ابن سعود المدهش في إدارة مملكته ليقول عن نجاحه في الحرب والسياسة ، فإن مهمة توطيد الأمن ونشر العدالة ووضع أسس التقدم ، كانت شاقة في تلك المساحة الواسعة من البلاد التي فتحها والتي تعود أهلها الرحل منذ قرون أن يتحدوا كل سلطة خلا سلطة شيوخهم ، وألا يتقيدوا بشيء سوى قانون القبيلة»^(١٢) .

ويمنا ، ونحن نتعرض للثورة العربية الكبرى التي بدأت عام ١٩١٦ ، وقادها الشريف حسين أمير مكة وأولاده ، ومن أيدهم من الزعماء العرب في الشام ، بدعم من بريطانيا للتخلص من السيادة العثمانية - يمنا أن نشر إلى الملاحظات التالية :

أولاً : لم تكن الثورة ، التي قامت بعد مفاوضات بين الشريف حسين وبين المعتمد البريطاني في القاهرة منذ أواخر ١٩١٥ ، بداية التمرد على الحكم العثماني ، بل إن رفض

(١٠) لورنت وآني شابري « سياسة وأقليات الشرق الأدنى ، الأسباب المؤيدة للانفجار » ترجمة د. ذوقان قرقوط - ص : ٣٤ - ٣٥ .

(١١) جورج أنطونيوس - مرجع سابق - ص : ٣٧٠ .

(١٢) جورج أنطونيوس - مرجع سابق - ص : ٣٧٧ .

العرب لمظاهر ذلك الحكم أسبق من ذلك بكثير ، وربما أسبق أيضا من النزعة الاستقلالية لمحمد على في مصر . « فالحركات الانفصالية ، التي قامت في بعض الولايات العربية ضد السيطرة العثمانية ، كانت تعبر عن بعض مظاهر نمو الوعي السياسى ، وربما لم يكن ذلك مرتبطا بمجىء الحملة الفرنسية إلى مصر في عام ١٧٩٨ - كما يزعم بعض المؤرخين - بل كان قبل مجىء الحملة الفرنسية بمدة تزيد عن ربع قرن » (١٣) .

بل إننا نذكر أيضًا حدثا له دلالة ، وهو انعقاد أول مؤتمر عربى استقلالى بباريس عام ١٩١٣ ، أى قبل قيام ثورة الشريف حسين بأكثر من ثلاثة أعوام ، إذ انعقد ذلك المؤتمر الفريد من نوعه ، ليضم أبناء الجالية العربية في فرنسا ، في شهر يونيو من ذلك العام . وكان معظم المشاركين من سوريا . ويلاحظ أنه لم يضم عضوا واحدا من مصر في ذلك الوقت . وقد قرر المؤتمر في نهايته أن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية ، وأنه لا بد من ضمان تمتع العرب بحقوقهم السياسية ، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للدولة العثمانية اشتراكا فعليا » (١٤) .

وهكذا ، نشهد أن التمرد على السيطرة العثمانية ، لم يبدأ بالتهجير الذى تم عبر المكاتبات الشهيرة ، والمراسلات المعروفة ، بين الشريف حسين والمندوب السامى البريطانى في مصر السير « هنرى ماكماهون » ، وهى التى اتفق فيها الطرفان على قيام العرب بالثورة ضد الأتراك ، في مقابل تحرير بلادهم من السيادة العثمانية .

ثانيا : لقد كان موقف الشريف حسين ، والسابقين له على نفس الطريق ، يتحرك في اتجاه يتواكب مع حركات انفصالية أخرى ، في أجزاء مختلفة من الإمبراطورية العثمانية ، حيث اتسع نطاق الحركات القومية في القرن الأخير من حكم العثمانيين ، أو ما نطلق عليه مرحلة احتضار « الرجل المريض » ، وظهرت نزعات مماثلة بين شعوب الصرب والبُلغار والبلغار وغيرهم من قوميات شرق وجنوب أوروبا ، ودخلت نهاية الدولة العثمانية طرفا مباشرا ، في مقايضات سياسية وحسابات علوية ، بين القوى الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت ، ومن ثم ، فإنه يمكن فهم حركة الشريف حسين - برغم دوافعه القومية ، وطموحاته الشخصية على ضوء النصر السريع الذى تحقق للحلفاء في الميدان الشرقى . فقد أحدثت ثورة العرب تحولات كبيرة في مجريات الحرب في الشرق العربى ، وتعطلت مواصلات الأتراك ، وحوصرت حامياتهم ، واعتمد « الألبانى » على الجيوش العربية تحت قيادة فيصل بن حسين » (١٥) .

(١٣) د. محمد عبد السلام الشاذلى - « تطوير الفكر العربى » - ص : ٨ .

(١٤) إبراهيم العريس - « ذاكرة القرن العشرين » - صحيفة الحياة - ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٩٣ .

(١٥) موسوعة الشروق - الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ - القاهرة ١٩٩٣ (تحت الطبع) .

وحين أصبحت جيوش فيصل على مقربة من دمشق في سبتمبر ١٩١٨ ، حيث دخلها مع « اللنبي » وصحبهم ضابط الاستخبارات البريطانية ، والشاهد الأوربي على الثورة العربية الكبرى - فتح أهل دمشق أبوابهم في وجه الجيش العربي ، وقابلوه بالتهليل والتكبير والترحاب العظيم « (١٦) .

ثالثا : إن تقسيم ثورة الشريف حسين ، بين مؤيديه وخصومه ، مازال يتأرجح حول الدور البريطاني وراءه ، وكيف استغلت تلك القوة الاستعمارية الكبرى في وقتها مكانة الشريف الدينية وطموحاته العائلية ، لكي تحقق أكبر قدر من الاستفادة لمواقع الحلفاء ، ولتحقيق انتصاراتهم على الجبهة العربية في الحرب العالمية الأولى . ولم يكن ذلك يتحقق للشريف وأولاده ، ولا لبريطانيا وحلفائها ، لو لم تكن صورة الأتراك مقبلة في أعين العرب الذين قاسوا طويلا من قسوة الحكم العثماني ، وظلم الجنرالات الذين توفدهم عاصمة الخلافة ، للتحكم في الأقاليم التي تخضع لسيطرتهم .

رابعا : ليس لدينا شك ، في أن حركة ابن سعود وانتصاراته وحزمه ، كان لها تأثيرها في إبعاد الشريف حسين عن الجزيرة العربية ، بعد أن خلعه الأتراك من منصبه الديني الرفيع وأحلوا بديلاً عنه أحد أقربائه . لذلك ، كان طبيعياً أن يجد الشريف وأولاده ترحيباً وهم يتجهون إلى عواصم المشرق العربي ، ليقفوا على قمة السلطة فيها ، ومن لم تكن له دولة جاهزة تم إنشاؤها له ، ولعل ذلك يؤكد البعد العربي للثورة ضد الأتراك خصوصا من جانب عرب الشام الذين يتلهفون دائماً على كل نزعة عربية ، ويساندون كل اتجاه قومي .

خامسا : لقد كانت مصر - أكبر الدول العربية - بعيدة عن روح الثورة العربية ، حيث نظر إليها المصريون بكثير من التحفظ والحذر ، لأنهم كانوا منغمسين في مواجهة حادة مع الاحتلال البريطاني لمصر في ذلك الوقت ، إلى جانب شعورهم بأن الأتراك ليسوا هم العدو الأصلي ، فقد كانوا يتحدرون نحو النهاية بحكم ضعف الدولة وتدهورها . إنها الخطر الحقيقي ، يأتي من أطماع أوروبا الاستعمارية ، التي قسمت العالم العربي إلى مراكز نفوذ ومواقع احتلال ، يقول جورج أنطونيوس في كتابه :

« لم يحدث نبأ قيام الثورة العربية أثراً كبيراً في مصر في بادئ الأمر ، حتى أن الدوائر التي كانت تميل إلى تركيا ، تلقته بعدم قبول ، وحاولت جرحه بالإقلاق من شأنه . وقد كان عداء

(١٦) لورنس العرب - مرجع سابق - ص : ٢١٣ .

المصريين للثورة حقيقياً ، فقد غذاه الشعور بكراهية بريطانيا إلى جانب شعور التعاطف مع الترك » (١٧) .

. . ومهما اختلفت الآراء حول الثورة العربية الكبرى ، إلا أنها تمثل في نهاية الأمر انتفاضة قومية ضد السيطرة الأجنبية ، حتى ولو كان قد أسىء استخدامها ، وتم توظيف نتائجها لصالح أطراف أخرى . فهي تبقى ، في ضمير الأمة العربية ، محاولة شجاعة من الشريف الذي كان يطمع أن يكون ملك العرب ، كل العرب ، ولكن اللعبة كانت أكبر منه ، وكان دوره في الحسابات المعقدة ضئيلاً ، ولا يتناسب مع أحلامه ، ولا يرضى آماله .

(١٧) جورج أنطونيوس - مرجع سابق - ص : ٢٣٢ .

الفصل الثالث

الشام والفكر القومي

طلب أنطون سعادة « لحظة تنفيذ حكم الإعدام فيه » أن يسمح له بالإدلاء بتصريح سياسي فقبل له إنه ليس من صحفيين ، ولا فائدة من التصريح على كل حال ، فأجاب بأنه يرغب في تسجيله للتاريخ ، ولو في محضر تنفيذ الحكم فأذن له ، فقال : « إنني أعتبر أن مؤامرة واسعة كانت ضدي وضد حزبي ، ولكنني أنظر إلى الذين حكموا على بالإعدام ، وإلى الذين سيعدمونني ، نظرة ازدراء » .

هشام شرابي

« الجمر والرماد »

ذكريات مثقف عربي

الشام والفكر القومي

يحلولى استخدام كلمة « الشام » ، تعبيراً عن منطقة شمال المشرق العربى ، ذلك لأن لهذه الكلمة مدلولها التاريخى الذى ارتبط بالدولة الإسلامية الأولى ، فى دمشق ، منذ انتهاء حكم الخلفاء الراشدين . وللشام إسهامه الضخم فى التاريخ العربى ، ودوره المحورى فى الفكر القومى ، حتى يمكن القول دون تجاوز ، بأن العروبة التى انطلقت مع الإسلام من أرض الجزيرة ، تبلورت عناصرها واكتملت ملامحها على أرض الشام .

وكان دور مصر والعراق ، وغيرهما من الأقطار العربية ، هو الامتداد بذلك الفكر القومى ، والمزج بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارات القديمة ، التى رسخ وجودها فى تلك الأقطار قبل الفتح الإسلامى .

وعلى كل حال ، فإننا لا نكاد نذكر حركة عربية ، أو فكراً قومياً ، إلا وكان الشام مصدر ذلك ، فإن لم يكن ، فهو المناخ الذى احتضنه وامتد به وأثرى جوانبه ، ويكفى أن نتأمل كتابات بعض الرواد فى الحركات القومية المختلفة للمشرق العربى . .

فهذا واحد من الرعيل الأول ، الذى يعتبر فكره التمهيد الطبيعى لحركة البعث ، يقول : «مهما انحرف المجتمع العربى عن أصوله ، وزاغ العرب عن محور شخصيته ، تبق العروبة متصلة بالينبوع ، مستمدة منه نسج الحياة ، إن الأمة العربية لم تكن شهاباً قد خطف البصر بسرعه ، بل إنها منارة يتموج شفقها تموج الحياة التى عبرت عنها » (١٨).

والقوميون ، بمختلف اتجاهاتهم وتعدد منطلقاتهم ، يقفون تحت مظلة فكر قومى ، يجعل قضية العروبة هى المحور الذى يرتكزون عليه ، وتتحدد به مواقفهم قرباً أو بعداً عنها لذلك ولا ننسى دور الروح القومية التى انتشرت لدى المثقفين العرب ، وبخاصة فى الشام ، وتأثيرها فى تقويض دعائم الحكم التركى ، والتمهيد لنظام عربى جديد منذ نهاية القرن الماضى (١٩).

(١٨) زكى أرسوزى « بعث الأمة العربية ورسالتها إلى العالم » الجزء الأول - ص : ٢١ .

(١٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى « فى أصول التاريخ العثمانى » دار الشروق - القاهرة - ص : ٢٥٨ .

ويهمنى أن أشير هنا إلى نقطة محورية ، تساعدنا كثيراً في تفهم المسؤولية القومية للشام والدور التبشيري بالعروبة الذى حمل ألوته مثقفون ومفكرون وسياسيون في أرجائه المختلفة وهى أنهم عربويون بالطبيعة ، وحدويون بالفطرة . لذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تزدهم الساحة السياسية على أرض الشام ، منذ مطلع هذا القرن ، بعشرات الأحزاب السياسية ، والتنظيمات الشعبية العاملة في حقل الوحدة ، الساعية إليها ، ورغم اختلاف توجهاتها النهائية ، إلا أن القضية القومية كانت بالنسبة لها هى المحور ، والركيزة ، ونقطة الانطلاق .

ولو أننا حاولنا أن نقوم بمسح موجز لأبرز الاتجاهات السياسية ، التى ضمها وعاء العروبة ، فإننا سوف نواجه بعدد كبير منها ، ولكننا نختار ما يعبر عن اتجاه متميز وفكر مختلف .

ولاشك ، أن الحزب السورى القومى يمثل أسلوباً خاصاً ، يركز أساساً على سوريا الكبرى ، واعتبارها قومية مستقلة . فقد استند على فكر مؤسسه « أنطون سعادة » ، الذى كان ينتقل بين الشام ودول المهجر في أمريكا اللاتينية ، خلال الثلاثينيات والأربعينيات . وإذا كنا نستطيع أن نصنف فكر « أنطون سعادة » على أنه توجه قومى خاص ، إلا أننا لا ننكر أنه يعبر عن اتجاه وحدوى ، يضم منطقة الشام التى أطلق عليها « سوريا الكبرى » وكان مشروعه الحزبى هو إقامة دولة « الهلال الخصيب » ونجمته هى « قبرص » ، ولذلك فإننا نعترف بأن فكر « سعادة » مازال يمثل مرحلة في الأساس النظرى للمجالس الوحدوية التى عرفها الوطن العربى في سنواته الأخيرة .

ولكن يعيب فكر « سعادة » أنه اختزل مفهوم الوحدة العربية ، ليصبح مفهوم الوحدة السورية ، إذ يقول صراحةً : « أما الحزب السورى القومى ، فهو القوة الوحيدة التى نشأت من صميم الشعب السورى ، لتحقيق استقلال سوريا وسيادتها القومية »^(٢٠).

لكن دعنا نتأمل أيضاً ما قاله « أنطون سعادة » ، منذ قرابة نصف قرن :

« تمتاز سوريا ، في العصر الحاضر ، بأنها بلاد تضم عالمين مختلفين ، يزعم أحدهما الآخر وينصادمان ، ولابد من سقوط أحدهما لا قيام له بعده ، هذان العالمان هما عالم النهضة القومية ، الذى رأى النور في سوريا ، وأخذ يغذى أمم العالم العربى بمبدأ القومية الذى يعنى مبدأ التقدم والارتقاء . وعالم التقاليد الرجعية ، الدينية والإقطاعية ، الذى أنشأ لنفسه منذ

(٢٠) أنطون سعادة « في السياسة الدولية والوضع السورى » (١٩٢١ - ١٩٤٩) ص : ١٥٦ .

القدم حصوناً قوية في سوريا ، يدافع فيها عن مبدأ الدولة الدينية أو الشيوعية ، وينادى
أهم العالم العربي للتشبيث به .

بين هذين المبدئين ، يجري الآن صراع هائل ، يتوقف على نتيجته ليس فقط مصير
سوريا ، بل مصير الشرق العربي اللسان » (٢١).

وإننى ، على الرغم من مصريتى ، ويقىنى أن « أنطون سعادة » كان ينظر بتحفظ شديد
للسياسة الإقليمية المصرية ، على نحو ما سوف نوضحه في فصل قادم ، إلا أننى لا أجد
غضاضة فى أن أقول : إن الجانب الفكرى لدى الحزب السورى القومى لا يستحق التجريم .
بل إننى أكاد ألمح حالياً محاولات رد الاعتبار لفكر الحزب وزعيمه ، على المستويين النظرى
والتطبيقي ، ويكفى هذا الحزب فخراً حساسيته وزعيمه تجاه جزأين تم اقتطاعهما من أرض
الشام العربية ، حيث سلخ الأتراك إقليم الإسكندرونه ، وقامت دولة إسرائيل على أرض
فلسطين :

« لقد سمحت السياسة لأعداء الأمة السورية بالتمكن من سلخ قسم ثمين من جنوب
الوطن السورى ، كما سمحت لهم بسلخ قسم ثمين من شماله » (٢٢).

ويمكن الرجوع - لاكتشاف التشدد القومى لأنطون سعادة وحزبه - إلى تعليق له على مقال
لمؤسس البعث « زكى أرسوزى » حيث قال الأخير :

« من رأى ، أنه يجب أن يتفاهم العرب واليهود فى العالم ، ويتعاونوا لإعادة مجد العرب
وتحقيق العبقريّة السامية ، وهى العبقريّة العربيّة - اليهودية » (٢٣).

وهنا نتأكد من صدق حس « سعادة » القومى ، وإحساسه بالمخاطر المحيطة ببلاده حين
نتأمل تعليقه قائلاً :

« قضية اليهود الصهيونية تختص بسوريا الطبيعية كلها ، واليهود يرمون إلى التوسع
باستمرار ، إلى أن يستولوا على سوريا الطبيعية ، ويقيموا فيها دولة قوية » (٢٤).

وهو نفسه أيضاً زعيم الحزب السورى القومى ، الذى وضع الأساس النظرى للعلاقة

(٢١) المرجع السابق - ص : ١٥٧ .

(٢٢) أنطون سعادة « مختارات من المسألة الفلسطينية » ص : ١٥٢ .

(٢٣) من مقال لركى أرسوزى ، فى معرض رد أنطون سعادة عليه فى كتابه « مختارات من المسألة الفلسطينية » ص : ٧٣ .

(٢٤) أنطون سعادة - « مختارات من المسألة اللبنانية » - ص : ٢٠٢ .

الوثيقة بين الكيان اللبناني والكيان السوري الكبير ، وأبرز الارتباط القوى بين الشعبين . فهو الذى كان يردد :

« إن الدولة اللبنانية هى شخصية سياسية ، لا تقوم فى قطر قائم بنفسه من الأرض بالمعنى الجغرافى الطبيعى ، ولا فى شعب منفصل فى وحدة حياته الاجتماعية والروحية والتاريخية فالشعب اللبناني مندمج فى وحدة حياة الشعب السورى لأنه من صميم هذه الوحدة الحياتية » (٢٥).

لذلك ، لم يكن غريباً أن يدفع حياته ثمناً لفكر لا يرضى الجميع ، حيث انتهت حياته فى مشهد حزين . . ورحل زعيم ، ليته توقف عند حدود الفكر ، وترك لأجيال قادمة مهمة الوثوب إلى السلطة .

فإذا كان التخوف المسيحى ، الحريص على الكيان اللبناني ، قد شارك فى مقاومة فكر الحزب السورى القومى وإنهاء حياة زعيمه ، فإن الأغلبية المسلمة فى المنطقة كانت أيضاً تنظر إلى الفكر والزعيم برية واضحة ، وقلق شديد ، لأنه حاول جاهداً أن يوجد مضمونا قومياً تقف حدوده المرحلية عند وحدة سوريا الكبرى ، ولم يتحمس لرابطة دينية أو عامل روحى يجمع شتات العرب . فهو الذى قال :

« أوجدت مبادئ الحزب السورى القومى العامل الروحى الاجتماعى الثقافى ، الذى يتمكن من صهر الجماعات الدينية والأثنية فى سوريا ، وتحويلها إلى عناصر متجانسة متلاحمة فى صلب الأمة السورية » (٢٦).

وهو نفسه ، الذى كان يردد مقولة استفزازية لدعاة التيار الإسلامى ؛ فهو يقول فى واحد من أهم كتبه التى ضمنها خلاصة فكره : « لم يترك محمد دستوراً للدولة ، فهو قد أتم الدين ولكنه ترك الدولة هتم بمصيرها . ولما كانت الخلافة أول وأقوى سلطة فى الإسلام ، خصوصاً من الجهتين التنفيذية والإدارية ، فقد أصبحت قبلة أنظار الطامحين إليها » (٢٧).

بل إن أغرب ما فى الأمر أيضاً ، أن « سعادة » لا يكتفى بهذا الموقف السلبي من العامل الدينى فى فكره القومى ، بل يتجاوز ذلك إلى إبراز خصوصية إسلامية فى الإطار السورى

(٢٥) المرجع السابق- ص : ١٦٦ .

(٢٦) أنطون سعادة - « مختارات فى أوضاع سوريا » - (١٩٢١ - ١٩٤٩) ص : ١٧٠ .

(٢٧) أنطون سعادة - « الآثار الكاملة - نشوء الأمم » - ١٩٣٨ - ص : ١٢٦ .

الكبير ، ويختص الأمويين بصفات تجعل الدولة الإسلامية الأولى أميز عن غيرها ، وأشد تسييساً من الدول التي تلتها . فهو يقول :

« إن الفضل في إيجاد الاتجاه السياسي الديناوى في الدولة الإسلامية يعود إلى الدولة الإسلامية السورية الأموية وإنه لمن الثابت أن الدولة السياسية في الإسلام كانت الدولة السورية الأموية ، فلما انتقل الأمر إلى العباسيين عادت الوجهة الدينية والعوامل الفقهية إلى السيطرة » (٢٨).

ويجمل وجهة نظره تجاه المسألة الدينية في النهاية بموقف صريح ، إذ يقرر أن : « الرابطة الدينية ، لها قيمة فعلية في الشئون الدينية البحت فقط ، أما شئون الحياتين الاجتماعيتين والاقتصادية وتقدم الأمم ، فالرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة التي تكفل حرية الأمم وحقوقها » (٢٩).

وخلاصة القول ، أن الحزب السوري القومي قد عبر بشكل مباشر عن قومية سورية ، في إطار قومية أشمل وأكبر تحتوى العرب جميعاً . وقد أوضح سعادة « ذلك حين قال :

« فنحن ، حين نقول (العالم العربي) ، نعنى هذا العالم الذى يتكلم اللسان العربى ونحن منه . وهذا التفسير يوضح كيف أن سوريا يمكن أن تكون إحدى الأمم العربية وتبقى أمة متميزة بمجتمعها ، وتركيبها الأثنى ، ونفسياتها ، وثقافتها ، ونظرتها إلى الحياة والكون والفن » (٣٠).

ونحن ، إذا كنا نشير إلى نقاط الضعف في فكر « سعادة » من منظور إسلامي ، فإننا أيضاً نعطيه حقه من منظور قومي ، ونرى أن فكر الحزب القومي السوري الذى ردت إليه نظم سياسية عربية بعض الاعتبار ، إنها يمثل مرحلة متقدمة على طريق تطور الفكرة القومية في الوطن العربى .

ولعل التقسيم الموضوعى لفكر الحزب السوري القومي - برغم كل ما أثر حوله من لغط وما لحق بصورته من تشويه - يمثل مرحلة بذاتها ، تعطى منطقة الشام مفهوماً سياسياً نعبه عنه بدولة « الهلال الخصيب » في « سوريا الكبرى » .

ولاشك أن أضعف النقاط في تاريخ ذلك الحزب ، هي لجوءه إلى العنف ، ومحاولاته تغيير

(٢٨) المرجع سابق - ص : ٢٥٦ .

(٢٩) أنطون سعادة - « في مغتربه القسرى » - ١٩٤٠ - ١٩٤٢ ص : ٢٥٦ .

(٣٠) أنطون سعادة - المحاضرات العشر - ١٩٤٨ - ص : ٧٥ .

الأوضاع في لبنان بالقوة ، وهو ما أدى بزعم الحزب إلى ساحة الإعدام ، وتبع ذلك سلسلة اغتاليات ردت بها بعض كوادر الحزب ، تصفية لرموز سياسية ، اعتبرت أنها هي التي وقفت وراء الحملة الضارية ضد الحزب وزعيمه .

ولست أرى ، في التفكير المرحلي لأمل الوحدة ، ما يتتقص من البعد القومي لفكر عربي معين ، فلقد رفعت مصر لسنوات طويلة شعار « وحدة وادى النيل » ، دون أن يكون ذلك بالضرورة خصماً من انتابها العربى الشامل ، أو دورها القومى المستمر . ولقد حان الوقت للقيام بمراجعة لتاريخنا القومى ، بموضوعية وتجرد ، دون أن نكرر صياغات محفوظة ، ونلتزم بمواقف صماء خلقت لنا أصناماً قومية ، وحطمت أماننا نماذج فكرية لأسباب تتصل باعتبارات سياسية ، أو أهواء قطرية . فالعروبة إطار شامل ، يستوعب اجتهادات عديدة وأفكاراً شتى ، والحزب السورى القومى يحتاج إلى نوع من الدراسة الآمنة ، والمراجعة التى لا يحكمها هوى ، ولا يقف وراءها موقف مسبق .

والآن ، نتقل من تجربة هذا الحزب ، إلى واحد من أكبر الأحزاب تأثيراً في الحياة العربية المعاصرة ، حيث أتاحت له فرصة الممارسة العملية في الحكم ، من خلال قطرين عربيين كبيرين ، وأعنى به حزب « البعث العربى الاشتراكى » . وهو حزب لعب دوراً ممتداً على مسرح الأحداث العربية ، عبر العقود الخمسة الماضية ، كما دخل ذلك الحزب في مواجهة صامتة ومنافسة مكتومة ، مع الفكر الناصرى ، بتوجهاته القومية المعروفة خلال النصف الثانى من الخمسينيات ، وكل سنوات الستينيات . بل إن تجربة الوحدة ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، ثم الانفصال الذى شطر إقليمها ، كل ذلك كان تعبيراً عن الشد والجذب بين شعبية عبد الناصر الكبيرة من جانب ، وفاعليات حزب البعث النشطة من جانب آخر .

والحزب - كما هو معروف - نشأ تعبيراً عن مرحلة توارى فيها الوجود التركى من المنطقة واتجهت فيها سوريا - منبع الفكر القومى ، ومصدر الحركات العروبية - نحو الاستقلال متطلعة لممارسة دور مؤثر في السياسات الإقليمية ، ولقد استند فكر الحزب على أسس داخلية وخارجية ، وخضع لمؤثرات فكرية وعملية ، كما نجح منذ البداية في الوصول إلى مكونات المؤسسة العسكرية ، ومارس السياسة على مستوى النظرية والشارع في وقت واحد . ولنتجول قليلاً بين الجوانب المختلفة للأساس النظرى لذلك الحزب .

يقول مفكره الأول زكى أرسوزى : « لقد تسلط الأجنبى على مؤسستنا القومية

وحرفها عن غايتها ، حتى نفذ إلى مصيرنا ، فأخضعنا لمشيئته إخضاعاً فقدنا به إنسانيتنا » (٣١).

أما « ميشيل عفلق » فهو فيلسوف الحزب الشهير ، الذى واصل المسيرة مع رفيقه « صلاح البيطار » ، واجتازا المراحل المعروفة لقيام الوحدة ، والمباحثات التمهيدية لمحاولة استعادتها بعد الانفصال بسنوات قليلة ، إذ دخل الحزب بجناحيه ، فى سوريا والعراق ، فى مفاوضات مع نظام عبد الناصر فى القاهرة ، حيث تعتبر المساجلات المتبادلة بينهم التعبير الحقيقى عن مرحلة هامة للحوار القومى ، فى تاريخنا العربى المعاصر . يقول عفلق : « لقد تبدل القلق الخارجى لنفس العربى الجديد ، وحل محله القلق الداخلى ، كما تبدلت عزلة المكان ووحشة الزمان ، بعزلة عن الفكر ، ووحشة فى النفس والضمير ، فلم يعد الرجل يطمئن بسهولة إلى قيمة أعماله » (٣٢).

وهو الذى وضح ، فى موضع آخر ، الدور العربى لسوريا فى الإطار القومى الذى يؤمن به حزبه :

« ما دام لنا هذا الشعار (أمة عربية واحدة - ذات رسالة خالدة) ، فإننا لن نخشى أن ينسينا الجلاء عن سوريا واجبنا نحو أقطارنا العربية الأخرى ، التى لم تتحرر بعد فى المشرق والمغرب . . إن شعار البعث العربى (ليس ألفاظاً فارغة مرصوفة ، بل حقيقة راهنة حياة فالإبيان بوحدة الأمة العربية فى حاضرها وماضيها هو الذى أتاح لسوريا أن تستقل وأن تجلى الأجنبى عن أرضها » (٣٣).

وهو أيضاً الذى شرح موقف حزبه من الحركة الشيوعية العالمية وطبيعة الخلاف بينهما ، إذ يقول :

« إن حزبنا حزب انقلابى قومى ، يطرح حلاً وحيداً ويفرض كل ما عده . والشيوعية هى أيضاً انقلابية لما حلها الذى لا تتنازل عنه ، إلا أنه حل أسمى يرتبط بمبادئ وأهداف الشيوعية العالمية ، وهذا هو أول صدام وتعارض أساسى ، يحول دون اشتراكنا مع الشيوعية فى سياسة طويلة الأمد » (٣٤).

(٣١) رضى أرسوزى « بعث الأمة العربية ورسالتها إلى العالم » - الجزء الأول - ص : ٢٠ .

(٣٢) ميشيل عفلق - « فى سبيل البعث » - ص : ٤٦ .

(٣٣) ميشيل عفلق - « فى السياسة العربية » - ص : ٦٧ .

(٣٤) ميشيل عفلق - جمال الأتاسى - « موقفنا السياسى من الشيوعية » ١٩٥٧ - ص : ٥٨ .

وهو أيضًا الذي يدخل دائرة المحظور ، حين يتطرق إلى دور المسألة الدينية في فكره القومي . وعلى الرغم من صعوبة موقفه ، بحكم انتهائه الديني ^(٣٥) ، إلا أنه حدد - وعدد من رفاقه في الحزب - علاقة الدين بالقومية من وجهة نظرهم :

« والعرب اليوم لا يريدون أن تكون قوميّتهم دينية ، لأن الدين له مجال آخر ، ليس هو الرابط للأمة ، بل هو على العكس قد يفرق بين القوم الواحد ، وقد يورث - حتى ولو لم يكن هناك فروق أساسية بين الأديان - نظرة متعصبة وغير واقعية » ^(٣٦).

وعلى ذلك ، فإن حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي اكتمل بناؤه السياسي وهيكله التنظيمي ، في مطلع الخمسينيات ، بالاندماج المعروف بين حزب البعث العربي والحزب العربي الاشتراكي - أقول إن هذا الحزب قد تجاوز تأثيره في الحركة القومية ، والسياسة العربية ، حدود الحجم المعروف لشعبيته ، بوصول جناحيه إلى السلطة في سوريا والعراق وهو أمر لم يتحقق لحزب سياسي ذي توجه قومي ، في المنطقة العربية كلها . ومهما اختلفت الآراء حول تقييم الحزب فكريًا وممارسة ، إلا أن الخلاف لا يثور إطلاقًا حول أهمية دوره وشدة تأثيره .

فإذا ألقينا نظرة على الساحة القومية ، على أرض الشام الكبير ، صادفنا عددًا من التنظيمات الأخرى ذات التأثير الأقل ، مقارنة بالخزين السابق الإشارة إليهما . فهناك حركة الاشتراكيين العرب ، التي بدأت مع مطلع الخمسينات كتعبير عن فكر الوجدانيين الاشتراكيين ، والتي ما زالت تمارس دورها من خلال الجبهة القومية الحاكمة في سوريا بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي . يقول أمين عام الحركة :

« يقوم حزبنا أو حركتنا على مبادئ معلنة على شكل دستور انبثق عن المؤتمر التأسيسي عام ١٩١٥ ، ولم نجر عليه أي تعديل أو تطوير ، حتى الآن . وتنص المادة الأولى من الدستور على أن الحزب العربي الاشتراكي حزب قومي اشتراكي ديموقراطي » ^(٣٧).

(٣٥) ميشيل عفلق ، المسيحي العربي ، الذي عبر عن فكر أكثر الأحزاب السياسية تأثيرًا في الحركة القومية الحديثة في الوطن العربي حيث كان « البعث » هو الرصيد القومي التالي مباشرة لتوجهات « مصر عبد الناصر » من حيث الشعبية وقوة التأثير. إن هذا الفكر ، الذي دخل في صراعات متصلة وخلافات حادة ، انتهت حياته في بغداد ، منذ سنوات قليلة . وكان غريبًا - من نظم لها ركائزها العربية ومطلقاتها القومية - أن تعلن أن « عفلق » قد تحول إلى الإسلام دون إعلان قبل وفاته بسنوات ، وكأنها كان يعبر بذلك عن اعتذار عما لا يجب الاعتذار عنه ، فالأساس في الفكر القومي أنه لا ينظر إلى المستمين إليه بعقائدهم الروحية ، ولكن بالفكر الذي يؤمنون به ، والممارسة السياسية التي تعبر عن ذلك الفكر .

(٣٦) ميشيل عفلق وآخرون - (أكرم الحوراني ، منيف الرزاز ، جمال الأناسي) - حول القومية والاشتراكية - ص : ١٧ .

(٣٧) عبد الغني قنوت - أمين عام حركة الاشتراكيين العرب - صحيفة الحياة - ٦ يونيو (حزيران) ١٩٩٣ .

وحتى إذا تجاوزنا حركة الوجوديين الاشتراكيين وحزبها ، فسوف نجد حركة القوميين العرب بدورها المؤثر على ساحة العمل القومي ، خصوصاً في الخمسينيات ، والستينيات ثم تأثيرها بعد ذلك على العمل الفلسطيني ، ودورها في الكفاح المسلح وصولاً للحقوق المشروعة لذلك الشعب الصامد .

وبالإضافة إلى كل هؤلاء ، لا نغفل دور اليسار القومي العربي الذي أجرى مصالحة تاريخية صامته بين الفكر الاشتراكي ، والقومية العربية ، وانصهر في مراحل كثيرة داخل أتون الحركة العربية الواحدة .

ويهمني ، وقد تعرضنا في إيجاز لعملية انتقاء بين الرموز الأساسية للتيارات القومية المعاصرة ، على ساحة الشام الكبير - يهمني أن أرصد بعض الدلالات في ثلاث نقاط هي :

أولاً : إن إحساس السوريين بدورهم القومي المرموق تاريخياً ، قد جعل لهم خصوصية واضحة في هذا المجال ، حتى أصبحوا تلقائياً طليعة للعمل القومي . وحتى الحزب السوري القومي ، بشخصيته الفريدة ، يعتبر إضافة قومية ، رغم استناده إلى إستراتيجية مرحلية .

ثانياً : لقد نشأ حزب البعث العربي الاشتراكي ، تجسداً للفكر العربي عندما فقدت حركة القوميين الأوائل قوة دفعها لاعتبارات عديدة ، وكان النضال ضد الخطر الإسرائيلي واحداً من العوامل الأساسية في مشروعية الحزب وأسباب نشأته (٣٨).

ثالثاً : يمثل لبنان ، بتجربته الذاتية ، وشخصيته المتميزة ، حلقة وصل فريدة بين الشام ، والتيارات الغربية المختلفة . وترتكز معظم المطاعن في حسه العروبي واتجاهه القومي على مناخ التعددية التي عرف بها ، والطائفية التي عانى منها ، حتى أن إسرائيل بنت توقعاتها تاريخياً على أن يكون لبنان هو أول دولة عربية تقيم سلاماً دافئاً معها ، وظل الأمل مستمراً لديها ، حتى بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية - المصرية . ونستعير هنا قول سياسي لبناني معاصر :

« إثر الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ، خيل لإسرائيل أن حرب لبنان هي الفرصة المواتية لتطوير معاهدة كامب ديفيد ، بضم لبنان إليها ، فتتحول من معاهدة ثنائية بين إسرائيل ومصر إلى اتفاق مثلث الأطراف بين إسرائيل ومصر ولبنان » (٣٩).

(٣٨) د. عبد العظيم أنيس - « مستقبل الفكر القومي » مقال في مجلة الغلال - القاهرة - إبريل (نيسان) ١٩٩٣ .

(٣٩) كريم براقدوني - « لعنة وطن - من حرب لبنان إلى حرب الخليج » ص : ٦٨ .

الفصل الرابع

المصريون وقضية العروبة

« إننى لا أعتز على من يقول (مصر أولاً)
لأننى أعتقد اعتقاداً جازماً بأن كل من يفكر فى
مصالح مصر الحقيقية - تفكيراً مقروناً بالتبصر
والتمعق والإحاطة - يصل فى آخر الأمر إلى
الحكم بأن مصر عربية » .

ساطع الحصرى (أبو خلدون)

المصريون وقضية العروبة

تعتبر مسألة عروبة مصر قضية مفتوحة حتى هذه اللحظة ، وما زال هناك من يجادل في داخل مصر وخارجها في أولوية العروبة على غيرها من أركان الهوية المصرية ، ومظاهر التعددية فيها . وإذا كان عامل اللغة هو الفاصل في تحديد قومية الأمم وشخصية الشعوب فإن الأمر بهذا المفهوم يكون محسوما ، فمصر أصبحت عربية اللسان ، يوم أن قبلت «الكنيسة القبطية» ، مع بدايات العصر الفاطمي ، إقامة الصلوات باللغة العربية ، وترجمة النصوص المقدسة إليها . منذ ذلك الحين تحولت مصر بكاملها إلى عروبة خالصة بالمعنى الثقافي الذي يلعب الدور الأساسي في تحديد القومية .

ولكن الأمر بالنسبة لمصر والمصريين لا يمضى بهذه البساطة . فالمسألة مركبة إلى حد كبير، ولها تراكمات حضارية متعاقبة وتاريخية موروثة ، تجعل مسألة العروبة في مصر ، برغم كل ما نعرفه عن تجانس سكانها ونقاء لغتها ، قضية مطروحة ، يتم استخدامها سياسياً من حين إلى آخر .

فالمصريون يظنون أن لديهم المقومات الذاتية ، التي تصل بهم إلى مستوى الأمة . وليس بعيداً عنا ، تلك السنوات القريبة في مطلع هذا القرن ، حين تحدث المصريون عن « الأمة المصرية » ، في خضم النضال ضد الاحتلال البريطاني ، حيث بلغت ذروة الحركة الوطنية حد الثورة الشعبية عام ١٩١٩ ، التي كانت شعاراتها تدور حول « الأمة المصرية » ، وزعيم الأمة « سعد زغلول » ، كما استيقظت في تلك الفترة نغرات تاريخية ، ونزعات مصرية فكانت أغاني « سيد درويش » تعبيراً عن روح « الأمة المصرية » ، وجسد « محمود مختار » تلك الروح في تماثيله الشهيرة ، وبذلك تبلورت ، منذ عشرينيات هذا القرن ، حركة وطنية تستند إلى مفهوم « الأمة المصرية » ، ولا تبالي بغير ذلك من الانتماءات ، حيث كانت العروبة قضية غير مطروحة بالمضمون القومي المعاصر ، والمفهوم السياسي الواضح ، وكان شعور المصريون تجاه الأشقاء العرب يركز على مفهوم ديني ثقافي ، فضلاً عن الارتباط الجغرافي . بل إن موقف

حزب الوفد - حزب الأغلبية على مسرح السياسة المصرية لأكثر من ثلاثين عاما - لم يكن بطبيعته ، خصوصا في سنواته الأولى - متحمسا للاتجاهات العربية . فقد استند الحزب عبر تاريخه ، على مثلث فكري يتلخص في : الوحدة الوطنية المصرية ، والليبرالية السياسية والنزعة العلمانية التي حددت اختلافه عن أحزاب الحركة الوطنية التي سبقته وكانت ذات صبغة دينية .

ولاشك أن المثقفين المصريين - قبل ثورة ١٩٥٢ - مسئولون بالدرجة الأولى عن ضعف جانب العروبة في أركان الهوية المصرية ، فلم يكن من المتوقع أن يعنى تيار التغريب في الثقافة المصرية بفكرة القومية العربية . بل إن أديب مصر العظيم « توفيق الحكيم » قد خلط في الطبقات الأولى من كتابه « عودة الروح » بين العرب والبدو ، ورأى في مصر ، مثل غيره من معظم مثقفي عصره ، مستوى يعلو على غيره من الكيانات السياسية المحيطة ، وتضخمت لدى بعض المصريين مشاعر الإحساس بالاستعلاء ، وترددت بينهم مقولات تتحدث عن التميز المستمد من التاريخ الأكثر عراقا ، والبلد المركزي الأكبر حجما ، والدور السياسى الأكثر تأثيرا على المستويين الدولى والإقليمى .

ولقد عبر الجغرافى المصرى الراحل « جمال حمدان » عن ذلك بقوله :

« إن مصر ، بتجانسها ووحدتها ، تتحرك ككتلة واحدة عادة ، دون أن تعرف الانقسامات والشظايا التي تفكك كثيرا من الشقيقات العربية ؛ مما يمنحها ثقلا فعالا ووقعا يزيد عن ثقل عدة وحدات صغيرة لها نفس مجموع حجمها ، ولهذا أيضا ، فإن الاستقرار السياسى - حتى في ظل الإقطاع - سمة واضحة ، تتباين بسهولة مع أحوال المشرق العربى مثلا . وفي النتيجة ، فإن مصر أقوى قوة في العرب مرتين : مرة بمطلق حجمها ، ومرة بتجانسها المطلق » (٤٠).

والواقع ، أن الدولة الحديثة في مصر ، التي بدأ ميلادها بدخول حملة « نابليون » بآثارها الثقافية الواسعة في ذلك الوقت ، ثم وصول « محمد على » إلى قمة السلطة ، هذه الدولة قد تبلورت لها ذاتية سياسية ، وشخصية ثقافية جعلت النزعة الاستقلالية عن الدولة العثمانية مرادفا للتميز المصرى ، وإبرازا لما يمكن التعبير عنه بكلمة « القومية المصرية » .

ولقد شعر العرب بالتطورات التي تجري في الوطن المصرى ، وتعاطف الكثيرون ، ولاسيما الشوام ، مع ظروف مصر ، بل وفد إليها صفوة منهم يحملون اهتماما خاصا بالأدب

(٤٠) جمال حمدان - شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان - الجزء الرابع - ص : ٦٤٦ .

والصحافة والمسرح وفنونه ، وأصبحوا روادًا في هذه الفروع ، وتزاوجت اهتماماتهم مع مناح الحرية الاجتماعية في مصر ، والذي كانت تظلله الليبرالية السياسية في معظم الوقت^(٤١).

وهناك بعد آخر ، تجدر الإشارة إليه ، بل والتركيز عليه ؛ وأعني به إبراز فلسفة النضال المصري ضد الاحتلال البريطاني ، حيث وقف البعد الديني وراء الانتفاضات المصرية ضد العدو الغربي الذي لا يدين بالإسلام ؛ فكانت حركة «أحد عرابي» ، ثم جهود «مصطفى كامل» ، وغيرهما من رواد الحركة الوطنية المصرية ، تمشي تحت مظلة إسلامية وليست عربية بأى حال ولم يكتب لها التمسير الكامل إلا بالثورة الشعبية عام ١٩١٩ . فواقع الأمر ، أن الفلسفة السياسية لحزب الوفد ، هي التي انتقلت بالحركة الوطنية من المناخ الوطنى الإسلامى إلى المناخ الوطنى المصرى ؛ وذلك يفسر بالطبع الإقبال المتزايد من الأقباط على المشاركة في الوجه الثانى من الحركة الوطنية ، والانضمام بحماس شديد لحزب الوفد .

ولا تبدو الصورة على هذا النحو بشكل كامل ، بل إننى أزعم أن هناك ومضات عروبية وجدت طريقها إلى ساحة العمل الوطنى المصرى في تلك الفترة ، فكانت النظرة إلى الدول العربية تمتزج بالتعاطف الإسلامى معها . وجاءت قصائد أمير الشعراء «أحد شوقى» ، في عدة مناسبات عربية ، مرتبطة بأحداث هامة في سوريا ، تعبيرا عن تعاطفين تاريخي وإسلامي بالدرجة الأولى . وحتى أولئك الذين نسميهم برواد الحركة العربية في مصر في النصف الأول من هذا القرن ، من أمثال «عزيز المصرى» و«عبد الرحمن عزام» و«صالح حرب» ، هؤلاء جميعا اختلطت لديهم الفكرة العربية بالولاء للخلافة الإسلامية في وقت واحد . وحين شارك بعضهم بالفعل في عمليات المقاومة المسلحة ، ضد الوجود الغربى في بعض الدول العربية ، مثلما حدث ضد الاحتلال الإيطالى لليبيا ، فإنهم كانوا يبارسون ذلك بدوافع لا تختلف كثيرا عن مشاركة طلائع الفدائيين المصريين في حرب فلسطين ١٩٤٨ .

وقد يتصور البعض أن وجود أقلية مسيحية ، ذات وزنين اقتصادي واجتماعي في مصر كان له دوره في تحجيم الحركة العربية بها في وقت معين ، وهذا قول مردود عليه ، وتكفى الإشارة هنا إلى الجولة التى قام بها «مكرم عبيد باشا» سكرتير عام حزب الأغلبية المصرى عام ١٩٣١ ، وزار فيها سوريا ولبنان وفلسطين . فقد عكست زيارته بعدا جديدا في الموقف القبطى تجاه مسألة العروبة ، وألقى عدة خطب في دمشق وبيروت وشتورا والقدس وعكا وحيفا ، وأثار مسألة عدم تعارض الفكر القومى العربى مع الشخصية المصرية . بل لقد

(٤١) انظر كلمتنا في ندوة احتفال «الهلل» بعيده المئوى - القاهرة - ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٢ - والتي يتضمنها ملحق هذا الكتاب.

استخدم في بعض خطبه تعبير « الجامعة العربية » ، قبل إنشاء تلك المنظمة الإقليمية بأكثر من عشر سنوات (٤٢).

وواقع الأمر ، أن بعض المسلمين المصريين مسئولون إلى حد كبير عن إبراز مخاوف الأقباط من الفكر القومي ، وتحفظهم تجاه القومية العربية ، حيث ارتبط في ذهن بعض المصريين التاريخ الفرعوني بالعداء للإسلام وللثقافة العربية التي حملها معه . ويشير المفكر الإسلامي الكبير « عباس العقاد » لهذه النقطة فيقول :

« وأخطر من كل دعاية ، خلط العامة من المسلمين بين اسم الفراعنة واسم قدماء المصريين ، أو ظنهم أن كل فرعون هو فرعون « موسى » ، الموصوم بالكفر والطغيان في سور القرآن ، فأصبح اسم القدماء المصريين مرادفا عندهم لاسم فرعون المنبوذ في كتاب الله » (٤٣).

بل إن مفكراً إسلامياً آخر ، هو د. محمد عمار ، يرى أن الاستعمار السياسي والتغريب الثقافي مسئولان عن ابتعاد مصر عن العالمين الإسلامي والعربي في فترات معينة ؛ « فالدولة القطرية المعاصرة في وطن العروبة وعالم الإسلام . . . سائرة على الدرب الذي بدأه « محمد علي باشا » بهذا اللون من التحديث للدولة ، مع سلبات جديدة (تمثلت في التغريب الذي تبناه وبتبناه الكثير من الدول القطرية ومؤسساتها) ، كأنها من آثار الحقبة الاستعمارية ، ومن تصاعد هيمنة الغرب على الشرق والشمال على الجنوب » (٤٤).

وواقع الأمر ، أن الجدل حول عروبة مصر ، لم يكن رفضاً مباشراً من جانب من لم يتحمسوا له ، ولكنه كان أمراً أقرب إلى التجاهل منه إلى الرفض ؛ إذ « يميل عدد كبير من المصريين إلى الاحساس بانتهاء لهم غير عربي ، يغذيه فيهم قدم ماضيهم وأعماجهم من الفراعنة » (٤٥).

ولم يقف الأمر عند تجاهل عدد من المصريين للتوجهات العربية في مصر ، بل إننا نلاحظ أن تيار الثورة الشعبية ذاته ، لم يجعل من العروبة شعاراً مطروحاً من قريب أو من بعيد وتوضح هذه النقطة بجلاء ، في تحليل الدكتور عبد العظيم أنيس ، إذ يقرر أنه « لم يكن غريباً أن تكون قيادات ثورة ١٩١٩ في مصر متحفظة إزاء الفكر القومي العربي الذي نشأ في

(٤٢) د. مصطفى الفقي - « الأقباط في السياسة المصرية » - القاهرة - دار الشروق - الطبعة الثانية - ١٩٨٨ - ص : ٨٥ .

(٤٣) عباس العقاد - « سعد زغلول ، سيرة ونحبة » دار الشروق - الفصل الأول .

(٤٤) د. محمد عمار - مقال بصحيفة « الحياة » - ٤ يونيو (حزيران) ١٩٩٣ .

(٤٥) حسين أحمد أمين - « حصاد نصف قرن من القومية العربية » - مقال بجريدة « الأمل » - ٢ يونيو (حزيران) ١٩٩٣ .

المشرق . ولم يكن غريباً أن ينسب إلى « سعد زغلول » ما قيل إنه قاله عندما سئل عن رأيه في الوحدة العربية ، خصوصاً أن خطب « مصطفى كامل » و « عبد الله النديم » العنيفة في نقد المشاركة المقيمين في مصر ، كانت ولا تزال حية في الأذهان . ومع أن الشعب المصرى ظل شديد التعاطف مع نضال الشعوب العربية في المشرق ضد الاستعمار بعد الحرب الأولى ولكن كان هذا التعاطف شيئاً مختلفاً عن الالتزام القومى بالمعنى المعروف في المشرق ، وبقي التيار الليبرالى المصرى مرتبطاً بفكرة الوطنية المصرية ، التى أعادها أدباء مثل « توفيق الحكيم » إلى جذورها الفرعونية في (عودة الروح) ، كما أعادها « طه حسين » ثقافياً إلى جذور بحر متوسطية في (مستقبل الثقافة في مصر) (٤٦).

والملاحظ أنه على الجانب الآخر ، فإن المفكرين والساسة الشوام كانوا يدركون بوضوح تركيز مصر على هويتها الإسلامية قبل هويتها العربية ، لأن المصريين لم يدخلوا في مواجهات حادة مع الأتراك المسلمين ، على نحو يغذى لديهم شعوراً قومياً عربياً بل تركزت الحركة الوطنية المصرية ضد الغرب المسيحى . حتى إن محاولات الملكين فؤاد وفاروق لاستعادة الخلافة الإسلامية في مصر ، والإبقاء بعقد مؤتمرات إسلامية إعلامية في هذا الشأن ، قد أدت كلها إلى تأكيد نظرة أهل الشام تجاه تلك الروح المصرية ، إذ يقول أنطون سعادة :

« لقد كان من الظواهر الهامة في مؤتمر مصر (المؤتمر الإسلامى الذى دعا إليه محمد على علوبة باشا) الاحتاف لجلالة الملك فاروق « بخليفة الإسلام » في الحفلة الافتتاحية ، وما تلا ذلك من الإذاعة والمظاهرات التأييدية « للملك الصالح » ، والخطب والمقالات والنشرات الرامية إلى إثارة النعرة الدينية ، وجعل النظرة الدينية - السياسية تسيطر على المؤتمر . وقد اجتهد أصحاب الدعوة في إكساب المؤتمر المصرى صفة دينية عامة ، فوجهوا الدعوة إلى مسلمى رومية وإفريقيا وآسيا ، لأن القصد من إثارة مسألة الخلافة حسب وجهة النظر البريطانية هو أن تصبح الخلافة قوة سياسية ، يمكن أن تؤثر على مجرى الأحوال الدولية والإقليمية فتصبح مصر اليوم (البريطانية) في العالم الإسلامى ما كانته تركيا قبل الحرب » (٤٧).

بل إن « سعادة » يتجاوز ذلك ، فيشير إلى التعايش السياسى المصرى مع الوجود اليهودى في فلسطين ، عند بدايته ، بتأثير الجالية اليهودية النشطة في مصر اقتصادياً وسياسياً وبتأثير بعض الزعامات المصرية التى كانت متحفظة تجاه أى مواجهة مصرية مع اليهود في فلسطين ، باعتبارها قضية مشرقية لا داعى لأن تتورط مصر فيها . ولم يكن شعور بعض

(٤٦) د. عبد العظيم أنيس - « مستقبل الفكر القومى » - مقال في مجلة الهلال - القاهرة - إبريل (نيسان) ١٩٩٣ .

(٤٧) أنطون سعادة - « مختارات في المسألة الفلسطينية » - ص : ١٠٢ .

المثقفين المصريين في البداية بعيدًا عن ذلك ، حتى أن عميد الأدب العربي الدكتور « طه حسين » قد دعى للمشاركة في احتفال افتتاح الجامعة العربية في القدس من منطلق علمي ثقافي بحث ، وهو أيضًا الذى ترأس مجلة « الكاتب المصرى » في القاهرة ، والتي وقف وراء تمويلها بعض اليهود ، وأخذ البعض عليها أنها كانت محاولة مبكرة لتكريس التعايش بين اليهود والعرب . ولتأمل هنا ما قاله « أنطون سعادة » في هذا الشأن : « ما هى الأسباب التى حملت مصر على تغيير سياستها ؟ فتهتم الآن هذا الاهتمام المباشر الفجائي بالمسألة الفلسطينية ، بعد أن كانت راضية عن الازدهار اليهودى في فلسطين ، حتى أنها أرسلت من يمثلها في تدشين الجامعة العربية في القدس ؟ » (٤٨).

وواقع الأمر ، أن المصريين يدركون غالبًا الارتباط الوثيق بين إسلامهم وعروبته . فإذا سئل المصرى عن هويته ، فقد يقول إنه مصرى مسلم عربى . ولا شك أن هذا الترتيب في مسار الهوية ، يعكس ، بالدرجة الأولى ، إحساسا بأن العروبة بعد إسلامى ، على عكس ما يراه الشوام من أن الإسلام بعد عروبى ، لأنهم يركزون بالدرجة الأولى على عامل اللغة والثقافة وفي ذلك يقرر « ساطع الحصرى » : « أن العناصر الأساسية في تكوين القومية هى : وحدة اللغة ، ووحدة التاريخ ، وما ينتج عن ذلك من مشاركة في المشاعر والمنازع ، وفي الآلام والآمال . ولا شك في أن جميع الناطقين بالضاد ، جميع أبناء البلاد العربية ، تتوفر فيهم هذه العناصر والمقومات الأساسية ، ولذلك فإنهم يكونون أمة واحدة » (٤٩).

ومهما كان الأمر ، فإن المضمون القومى للبعد العربى لمصر ، لم يتبلور بشكله الحالى إلا على يد « جمال عبد الناصر » ، الذى استبدل بوحدة « وادى النيل » تجلها عروبيا شاملا جعله صاحب النداءات القوية على طريق الفكر القومى ، منذ منتصف خمسينيات هذا القرن . ولعل ذلك قد فتح شهية الشوام تجاه فكر عبد الناصر ، وجعل منهم سنده الشعبى في حركته القومية رغم مراحل الاقتراب منه أو الابتعاد عنه ، حتى أن أحد منظرى البعث قد عبر عن ذلك التحول بحديثه عن « أولئك الذين يستغربون كيف انقلبت مصر من تلك الدولة التى كانت تسمح بالعروبة تمسحا خفيفا ، وهى لا تدرك لها معنى ولا تقيم لها وزنا إلى تلك الدولة التى أصبحت تقود العروبة ، وتقود حركة الوحدة كما لم تفعل دولة عربية من قبل » (٥٠).

(٤٨) المرجع السابق - ص : ١٠٠ .

(٤٩) ساطع الحصرى « أبو خلدون » - مقال في مجلة العربى فبراير (شباط) ١٩٥٩ .

(٥٠) د. منيف الرزاز - لماذا الاشتراكية الآن ؟ - ص : ٢٣ .

وقد تزايد حماس عرب المشرق بشكل كاسح لدور مصر القومي ، بقيادة جمال عبد الناصر. فيقول « ساطع الحصري » في رسالة منه إلى الأستاذ إحسان عبد القدوس ، رئيس تحرير روز اليوسف في ذلك الوقت ، تعليقا على مقال له : « ان مصر تقع في موقع القلب من جسم العالم العربي ، فيجب عليها - والحالة هذه - أن تسير على سياسة عربية ، فتسعى إلى توحيد العرب بصورة فعلية » (٥١).

وخلاصة ما أريد الوصول إليه ، هو : أن عروبة مصر انتفاء أصيل ، لا يشكك فيه مصري . وإنما مصدر القلق الفكري أحيانا ، ينجم عن طبيعة التعددية في الهوية المصرية والتداخل بين الانتفاءات . ولقد استخدمت قضية عروبة مصر وفقا لطبيعة نظام الحكم بها : فقد رأت فيها أحزاب ما قبل الثورة بعدا إسلاميا ، يربط مصر بجيرانها على أسس موضوعية حيث كان الخطر الإسرائيلي في بدايته . وحين وصل ثوار يوليو إلى الحكم ، كانت جماعة الإخوان المسلمين هي أكثر الحركات السياسية في مصر حماسا للقضية الفلسطينية ، من منطلق إسلامي قبل أن يكون عربيا . ولكن عبد الناصر ، هو الذي أعطى العروبة مضمونها القومي على أساس سياسي ، واعتبر أن عروبة مصر « قدر ومصير وحياة » . وحين رحل عبد الناصر بعد سنوات قليلة من هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، اتصفت فترة حكم الرئيس السادات بالافتراق أحيانا والابتعاد أحيانا أخرى من الدول العربية ، وفقا لتحولات النظرة المصرية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي . وبقدر ما كانت « كامب ديفيد » رؤية مصرية ، عبر عنها السادات في وقته كحل واقعي للصراع الطويل ، إلا أنها كانت بمثابة صدمة قومية للعرب ، أعادت من جديد فتح ملف عروبة مصر ، حيث دار حوار حاد بين المثقفين المصريين والعرب ، وأصبح السؤال عن هوية مصر مطروحا من جديد .

(٥١) ساطع الحصري « أبو خلدون » - الأعمال القومية - الجزء الثاني ص : ١٣٨١ .

الفصل الخامس

عبد الناصر والبعث ... التزاوج المفقود

« قد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة ، أن يحول ميلها
الطبيعي من طلب الترقى إلى طلب التسفل
بحيث لو دفعت إلى الرفعة لأبت ، وتألّت كما
يتألم الأجهر من النور ، وإذا ألزمت بالحرية
تشقى ، وربما تفتى » .

عبد الرحمن الكواكبي

عبد الناصر والبعث .. التزاوج المفقود

وتبدو أهمية العبارة ، التى ذكرها عبد الرحمن الكواكبي « فى طبائع الاستبداد » ، فى أنها تمثل نموذجاً لرؤية مفكر عربى مسلم ، لطبيعة الأمة ، وكيف أنها - بغياب الديمقراطية ومناخ التعددية السياسية - تقع فريسة الرؤية الواحدة ، التى قد تصل بها إلى درجة من الاستبداد تحرمها الرقى والرفعة . وليس ذلك جديداً على العرب ، عبر تاريخهم الطويل . وهو ، على كل حال ، تاريخ الفرض الضائعة ، والمناسبات التى لم يحسنوا استغلالها والإمكانات التى أهدروها طواعية أو بغير وعى .

ولعل العلاقة التاريخية الشهيرة ، بين قيادة عبد الناصر الثورة وحركة البعث العربى القومية ، هى نموذج واضح لما نقول ، فلو أننا تصورنا أن الأحداث فى نهاية الخمسينات قد أخذت مساراً مختلفاً ، لكانت دولة الوحدة بناء حقيقياً ، وليس تكويناً هشاً يستند إلى فوران عاطفى تقف وراءه مغامرة حزبية فى جانب ، وطموحات زعامة فردية فى جانب آخر .

ولو أن النيات قد خلصت ، والنظرة الضيقة اختفت ، والمصالح الحزبية انكششت والنعرات القطرية تضاءلت . . لو أن ذلك كله حدث ، لتغير التاريخ العربى المعاصر ، وما حاق بالعرب ما تعرضوا له من ضعف وهوان ، وما أصابهم من هزائم ونكسات . فلقد كان التزاوج القومى ممكناً ، بين حزب البعث العربى الاشتراكى وقيادة جمال عبد الناصر الثورية القومية . ولكننا نعلم ، من استقرار تاريخ تلك الفترة ، أن الصدام قد حدث بين الحزبيين المتمرسين بالسياسة ، وبين القائد الذى لا يعرف المناورة ولا يجيد أساليبها . .

ولقد عكست المباحثات التمهيدية ، لإحياء دولة الوحدة ، بعد انفصال شطرى الجمهورية العربية المتحدة بسنوات قليلة ، وهى المباحثات التى شاركت فيها القيادة المصرية مع قيادات البعث الحاكمة فى كل من سوريا والعراق فى ذلك الوقت ، لقد عكست تلك المباحثات روح الصراع وأسلوب المراوغة . فلو أننا تأملنا محاضر جلساتها ، لوجدنا نمطا

غريبا من « الدياجوجية » السياسية ، التى اشتهر بها الثوار العرب ، والتى تعكس طبيعة تفكيرنا الذى يستغرق فى التفاصيل ، وأسلوب حياتنا الذى يهتم بالشكل ، وينسى المضمون، ويتمسك أحيانا بالوسيلة ، ويصرف النظر عن الغاية !!

فالذى حدث فى تلك المباحثات ، هو أنها تحولت إلى مباراة حزبية قطرية ، يرفع فيها الجميع شعارات قومية وثورية وعاطفية ، ولكن ما يضمرة كل طرف وما يهدف إليه من الدخول فى تلك المباحثات كان أمراً مختلفاً تماماً . ولو أن البعثيين أخلصوا النية ، ولو أن عبد الناصر تنازل عن عقدة حجم مصر ودورها - بحيث تزاوجت الحركتان - لأمكن له أن يكون زعيم العرب ، الذى يحكم بحزب له تاريخ مؤثر فى المشرق العربى ، وكوادر حاكمة فى أهم بلدين عربيين بعد مصر . ولكن ذلك لم يحدث ، ليضيف العرب فرصة ضائعة جديدة إلى عشرات الفرص التى هربت من أيديهم^(٥٢).

ولا يعنى ذلك ، أننا ننكر الدور المؤثر ، الذى لعبه عبد الناصر من جانب والبعث العربى وغيره من الأحزاب القومية من الجانب الآخر ، إذ إن مجرد إحياء الشعور القومى ، هو نجاح ضخم وإنجاز حقيقى . يقول ساطع الحصرى : « إنى أعتقد أن أول ما يجب عمله لتحقيق الوحدة العربية - فى الأحوال الحاضرة - هو إيقاظ الشعور بالقومية العربية ، وبث الإيمان بوحدة هذه الأمة »^(٥٣).

وليس حديثنا اليوم غريبا عن فكر الناصريين والبعثيين على حد سواء ، سواء كان ذلك فى مصر أو فى المشرق العربى ، ولنتأمل ما يقول به أحد الناصريين السوريين أخيراً :

« استطاع حزبنا بعد مرحلة طويلة ، استمرت عقدا من الزمن ، أن يبلور لنفسه خطا سياسياً معروفاً ، ومنهجاً فكرياً واضحاً . وحدد المؤتمر العام العاشر للحزب (تموز « يوليو » ١٩٨٨) بعض منطلقاته الفكرية :

أولاً : حزب الاتحاد الاشتراكى العربى فى سوريا ، هو الابن الشرعى للتجربة الناصرية

(٥٢) ينير الحديث ، عن فرصة التزاوج الضائعة بين عبد الناصر والبعث على المستوى العربى القومى ، نموذجاً آخر لفرصة ضائعة - فى ظنى - بين السادات وحزب الوفد على المستوى المصرى الوطنى ، كان يمكن أن تتحقق فى نهاية السبعينيات بحيث يحكم السادات ، أحد قادة ثورة يوليو ، مستنداً إلى أكبر قاعدة شعبية عرفتها مصر الحديثة ، هى المتمثلة فى حزب الوفد قبل ١٩٥٢ . وليس ذلك غريباً فى عالم السياسة ؛ فلم تكن الاختلافات الفكرية بين السادات والوفد واسعة من الناحية العملية ، كما أن شخصية السادات كان يمكن أن تكون مستعدة لمثل ذلك التزاوج المفقود .

(٥٣) ساطع الحصرى - « الأعمال القومية » - القسم الثانى - ص : ١٢١٧ .

وبالتالى ، فإن تراث جمال عبد الناصر الفكرى والسياسى يبقى دائماً المصدر الذى يستلهم منه الحزب مبادئه وأفكاره ومواقفه .

ثانيا : إن حقبة عبد الناصر ، لا يمكن أن تكون قيّدا على حقبة .

ثالثا : إن تراث عبد الناصر الفكرى والسياسى ، يظل قابلا للاجتهد الحر ، الذى لا يتعصب ولا ينحرف ، أى أنه تراث قابل للاجتهد فى إطار التجربة ذاتها ، وليس خارج هذا الإطار .

رابعا : إن تجربة عبد الناصر ليست قابلة للنسخ والنقل . ذلك ، لأن الظروف المتغيرة تقتضى ابتكار أساليب جديدة فى العمل ، تستطيع أن تتعامل مع هذه الظروف .

كان الشعار الأول ، الذى رفعه حزينا عام ١٩٨٣ ، هو أن جمال عبد الناصر وحافظ الأسد جناحان متكاملان فى مدرسة القومية العربية . وعبر سنوات عدة ، تبلورت هوية الحزب الفكرية والسياسية ، وكما يقول أحد الشعارات المركزية للحزب (تجربة حافظ الأسد الفكرية والسياسية هى استكمال وإنضاج لتجربة جمال عبد الناصر » (٥٤).

وواقع الأمر ، أن حزب البعث والحركة الناصرية ، قد واجها نوعا من الشيخوخة المبكرة والترهل السياسى الذى بلغ قمته بمأساة الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ ، حيث اعتمد التنظيمان معا على أسلوب الاستمرار فى الحكم واستمرار السلطة ، وهو ما يعبر عنه الدارسون لهذه الحقبة بأزمة البعث وجوهر الناصرية . « فلقد بلغ من عدم التقدير ، مثلا ، أن قيادة البعث لم تفتن إلى الدلالة الحقيقية العميقة لقبولها (حل الحزب) كشرط لتحقيق الوحدة المصرية - السورية ؛ فكيف يتأتى أن يكون إلغاء أداة من أجل الوحدة شرطا مقبولا منها لتحقيق تلك الوحدة ؟ » (٥٥).

بل إن « أزمة البعث » تجلت فيما جرى فى المؤتمر القومى التاسع للحزب (شباط « فبراير » ١٩٦٨) ، بعد أكثر من عشرين عاما على نشأته ، حيث خرج الحزب بنقاط عشر هى سر أزمته ، وتلخصت فيما يلى :

١ - الانقسام حول مفهوم الحزب ، والذى ظهر منذ المؤتمر القومى الأول .

(٥٤) صفوان القدسى - أمين عام حزب الاتحاد الاشتراكى العربى - صحيفة « الحيلة » - ٦ يونيو (حزيران) ١٩٩٣ .

(٥٥) حسين محمد معلوم « قراءات فى نقد اليسار العربى » التجربة الحزبية العربية - اهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩١

٢ - تجربة الدمج مع الحزب العربى الاشتراكى عام ١٩٥٢ ، والنس كانت عملية سياسية أكثر منها وحدة فكرية .

٣ - أزمة القيادة ، وتيار استعجال الوصول إلى السلطة .

٤ - ظهور الاتجاهات القطرية بين كواد الحزب .

٥ - بروز التيار التقليدى ، وشيوع النظرة الاستسلامية للواقع .

٦ - تأخر تشكيل القيادة القومية .

٧ - التكوين الطبقي للحزب ، وسيطرة بعض العناصر البرجوازية عليه .

٨ - ضعف النظرية التنظيمية ، والتباعد بين الفكر والتطبيق .

٩ - غياب الإستراتيجية ، وبروز الأدوار الشخصية .

١٠ - المبالغة فى الاعتماد على القطر السورى ، والتركيز على استئثار الشخصيات التاريخية لمؤسسى الحزب^(٥٦).

ويضيف ساطع الحصرى إلى ما تقدم ، أن حزب البعث العربى لم يكن الوحيد فى الدعوة إلى الوحدة ، كما يظن البعض ، وكما صار يدعى الكثيرون من البعثيين ، ولكن الحزب تميز فى نظره بأمرين أساسيين هما :

(أ) أن المواد المتعلقة بالعروبة فى دستور الحزب ، تبلغ أضعاف ما هو مسطور فى دساتير الأحزاب الأخرى .

(ب) أن حزب البعث العربى ، كان يتفرد فى التصريح بأنه (حزب عربى شامل) ، تؤسس له فروع فى سائر الأقطار العربية ، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية^(٥٧).

ونضيف إلى ما تقدم مسألة جوهرية ، تبدو فى نظرننا أبرز نقاط الضعف فى مسيرة البعث منذ إنشائه . فهو الحزب الواحدى الذى يتجاوز المفاهيم القطرية - رغم انتهاء قياداته الأولى لسوريا - ولكنه فشل فى الوصول إلى عقل مصر وقلبها . فلقد جرت محاولات كثيرة ، فى الخمسينيات والستينيات ، لاختراق المثقفين المصريين بفكر البعث وتنظيماته ، ولكن الأمر

(٥٦) المرجع السابق - ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٥٧) ساطع الحصرى - الأعمال القومية ٢ - القسم الثالث - ص : ١٩٦ .

استعصى عليه ، لأمرين : أولهما : أن أجهزة عبد الناصر كانت له ولغيره بالمرواد ، ترصد كل محاولات التأثير الفكرى ، أو التنظيم الحزبى على المصريين ، رغم أن القاهرة كانت ترفع فى ذلك الوقت شعار القومية العربية ، وتنادى بالوحدة ، وتردد أفكارا لا تختلف كثيرا عن فكر البعث إلا فى ترتيب القضايا وأولويات طرح الأهداف القومية . وثانيهما : أن قيادات «البعث» ، لم تدرس بعناية تركيبة الساسة والمثقفين المصريين ؛ فتحدثت إليهم بنفس أسلوب حديثها للشباب العربى فى دول المشرق . لكن مصر لها مفاتيح خاصة ، تتمثل فى ضرورة الوعى بتاريخها الوطنى الحديث ، وأهمية فهم الشخصية المصرية ، فضلا عن أن شعارات الحزب وفلسفته كانت كلها غريبة عن عقل ووجدان معظم المثقفين المصريين .

فإذا كان حزب البعث - وهو المختلف بهائى وثانين درجة عن الحزب السورى القومى بإطاره القطرى . إذ يرفع البعث شعاره المعروف : « أمة عربية واحدة . ذات رسالة خالدة » إذا كان قد عجز عن الوصول ، إلى مصر ، الدولة القاعدة فى الوطن العربى - مهما كانت الأسباب - فإن ذلك هو أبرز اخفاقات الحزب منذ نشأته . فلا هو استطاع أن يخترق العقل المصرى ، ولا هو أيضا استطاع احتواء قيادة عبد الناصر . بل على العكس من ذلك ، دخل معها فى منافسات متصلة ، وصراعات مكتومة ، منذ إصرار البعث على الوحدة المصرية - السورية ، ثم المشاركة فى خطيئة الانفصال ، والمراوغة بعد ذلك فى تحقيق أمل الجماهير العربية فى الوحدة ، طوال الستينيات ، تحت مزاعم قطرية ، وفى ظل مشاعر حزبية ، ونظرة ضيقة للمستقبل العربى ، لا أعفى منها لا حزب البعث ولا عبد الناصر فى وقت واحد . فالأخير أثر أن يتعامل مع قضايا الفكر القومى ، وتنظيمات العمل العربى ، من خلال أجهزة الأمن القوية التى اقترنت بنظامه ، فكانت خطيئته هو الآخر أنه وضع حاجزا قويا بينه وبين الجماهير العربية ، التى آمنت به ، ووضعت فى مكان لم يبلغه زعيم عربى سواه .

الفصل السادس

فلسطين ...

سلام عربي أم إسلامي ؟

« لا يؤمل أن يوجد للقضية الفلسطينية حل دائم ، ما لم يزل الحيف تمامًا . أما العنف ، سواء كان ماديا أو معنويا ، فلا يمكن أن يأتي بحل » .

جورج أنطونيوس

« يقظة العرب »

فلسطين ... سلام عربي أم إسلامي ؟

ليس من شك في أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى ، التي سيطرت على فكر العرب وسياستهم وأسلوب تعاملهم مع العالم الخارجي ، على امتداد العقود الخمسة الأخيرة . وهي القضية التي خاض في سبيلها العرب الحروب ، وجلسوا من أجلها أيضا على موائد المفاوضات ، في مناسبات مختلفة . والذي يعنينا ، هو أن نتناول هذه القضية من منظور مختلف ، يبدأ من هذا التساؤل : هل القضية الفلسطينية قضية إسلامية ؟ أم أنها - وكما ذكرنا - قضية العرب الأولى قبل غيرهم ؟

وواقع الأمر ، أن الصراع العربي - الإسرائيلي ، له جوانبه المتعددة ، وزواياه المختلفة والتي يمثل البعد الديني طرفا فيها ، لا من منطلق عربي إسلامي فحسب ولكن من منطلق يهودي إسرائيلي أيضا .

فدعاوى إسرائيل تعتمد على دوافع دينية - بغض النظر عن تقييمنا لها - تجعل من فلسطين « أرض المعاد » بالنسبة لهم . كما أننا نتذكر أن التيار الديني ، في العالم العربي ، قد بادر قبل غيره بدخول ساحة المواجهة العسكرية ضد إسرائيل ، منذ انطلقت كتائب الإخوان المسلمين من مصر للمشاركة في حرب ١٩٤٨ ، كما أننا ندرك أيضا أن القضية الفلسطينية - ومسألة القدس بالذات - ظلت شعارا إسلاميا منذ احتلال إسرائيل الكامل للمدينة المقدسة .

وأضافت الثورة الإسلامية الإيرانية عاملاً جديداً في إشعال المشاعر الإسلامية ، تجاه البعد الإسلامي للصراع العربي - الإسرائيلي ، ومهما كانت الدوافع السياسية والأسباب التي دعت إيران الثورة إلى أن تأخذ مساراً مختلفاً عن تاريخ المواقف المعروفة لإيران الدولة تحت حكم الشاه ، إلا أن النتيجة في النهاية ، هي دخول العامل الديني الإسلامي بشكل أكثر كثافة من ذي قبل ، وأشد تأثيراً . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تحولت أرض لبنان ، بطروفيها المعروفة وتداعيات الحرب الأهلية على أرضها ، إلى مسرح تتلخص فيه كافة صراعات الشرق الأوسط وتياراته .

والتقى المد الإسلامي الثورى الإيراني ، باستعداد تاريخي لدى شيعة لبنان ، للثأر من شعور طويل بالظلم والهوان ، جعل تسمية « المحرومين » على المقيمين منهم في الجنوب اللبناني اسما على مسمى . وهكذا ، أصبحت هناك قوى شعبية عربية ، مدعومة إسلاميا ومدفوعة قوميا ، ضد سياسات إسرائيل في المنطقة .

وظهرت تنظيمات متعددة ، تحت مسميات حزبية مختلفة . ولم يكن للتقسيم التقليدي للمسلمين العرب بين شيعة وسنة تأثيره في ذلك ؛ فأمام إسرائيل ، تتحد المواقف في الغالب . إلى أن ظهرت فوق الأرض المحتلة وداخل إسرائيل ذاتها ، « حركة حماس » ؛ وهى حركة فلسطينية ، تسعى للكفاح المسلح ضد إسرائيل ، وتقف وراء الانتفاضة في الأرض المحتلة تحت مظلة إسلامية بالدرجة الأولى . ووجدنا أنفسنا لأول مرة أمام احتال « قيادة بديلة » تستند إلى الإسلام في الحصول على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ؛ بينما منظمة التحرير الفلسطينية - صاحبة حق التمثيل الشرعى والوحيد للفلسطينيين - تواجه موقفا صعبا ومأزقا شديدا ، منذ أزمة الخليج ، برغم أنها تعبير تاريخي عن التيار الوطنى الفلسطينى ، الذى يحظى بأكبر حجم من التأييد ، وأكبر قدر من الإجماع .

وواقع الأمر ، أن توصيف الوضع القائم كان يحتاج إلى أكثر العبارات تعاسة . ولعله من المناسب أن نستعير فقرة من كتاب لأشهر منظرى الفكر القومى العربى المعاصر ، إذ يقول « ساطع الحصرى » :

« لا ريب أن حالتنا الحاضرة سيئة للغاية ، والنكبات التى منينا بها أخيرا كانت فى منتهى الفظاعة ، كما أن الأخطار التى تهدد مستقبلنا عظيمة جدا . . . إننا لم نستجمع قوانا المادية والمعنوية ونحشدنا لتحقيق هدفنا الأسمى ، بل إننا عملنا بترخ وتردد ، بدون عزم قوى وتنظيم متين وإيمان عميق ، فأضعنا بذلك فرصا كبيرة وانتهينا إلى فشل ذريع » (٥٨).

ويمكننا الآن ، أن نتقدم للإجابة عن التساؤل المطروح : « فلسطين .. سلام عربى أم إسلامى ؟ » ونوجز محاولة الرد عليه فى النقاط التالية :

أولا : إذا كنا لا نكر أن للصراع العربى - الإسرائيلى أبعاده الدينية من الطرفين ، اليهود والعرب فى وقت واحد ، إلا أننا نعتقد أن القضية الفلسطينية هى قضية عربية بالدرجة الأولى . . . نعم . . . قد يهتم بها ويتحمس لها مسلمو ماليزيا أو باكستان ، ولكن درجة اهتمامهم ومستوى عنايتهم لا يرقيان بأى حال من الأحوال إلى شعور العربى ، مهما كانت دياناته الروحية أو عقيدته السياسية تجاه المسألة الفلسطينية . ويجب أن نتذكر هنا أن

(٥٨) ساطع الحصرى (أبو خلدون) «آراء وأحداث فى التاريخ والاجتماع» - القاهرة ١٩٥١ .

فلسطين، قبل قيام دولة إسرائيل ، كانت تمثل بوتقة لانصهار الديانات المختلفة ، وكانت نسبة المسيحيين فيها تزيد عن نسبتهم في مصر ، وأيضاً عن نسبتهم في باقى أقطار الشام باستثناء لبنان .

وهكذا فإن قصر القضية الفلسطينية على بعدها الإسلامى ، هو حرمان تلقائى لعنصر مؤثر داخل الشعب الفلسطينى ذاته . ويكفى أن نتذكر أن من بين المسيحيين الفلسطينيين قيادات كانت تمثل التشدد تجاه إسرائيل ، وفي مقدمتها أساء مثل « جورج حبش » و « نايف حواته » ، كما أن « كمال ناصر » الفلسطينى المسيحى يتصدر كتائب شهداء بلده المحتل بعد نضال شريف من أجل حقوقه المشروعة .

ثانياً : إن العلاقات بين أتباع الديانات المختلفة ، على أرض الشام بأقطارها المتعددة - وبرغم صراعات الطوائف التى يتواتر حدوثها في بلد مثل لبنان - هى علاقات تحظى بقدر كبير من الاندماج السكانى والتسامح الدينى . ولم يعرف الشام في تاريخه الطويل ، إلا درجة عالية من الانصهار القومى والاندماج الاجتماعى . وأشير هنا إلى ما يقرره كاتب أجنبى عاصر أحداث لبنان عام ١٩٥٨ ، إذ يقول :

« لقد وقف أهم زعماء الشيعة (مثل : صبرى حمادة ، وأحمد الأسعد) إلى جانب السنة العرب ، في انتفاضة عام ١٩٥٨ ببلبنان ، والمواجهة ضد سياسة (كميل شمعون) الموالى للغرب . والملاحظ أن زعيمين شيعيين فقط ، هما (عادل عسيران) و (كاظم الخليل) بقيا وحدهما مخلصين لشمعون ، أما الزعماء الشيعيون الآخرون ، فقد شكلوا جزءاً من معسكر الوحدة العربية المؤيد للناصرية » (٥٩) .

ثالثاً : إن دور الأردن يمثل عاملاً هاماً ، لأنه يملك فعاليات مؤثرة عل الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ، ولذلك ، فإن الأوضاع السياسية فى المملكة تعكس نفسها بالضرورة ، على ما يجرى فى الأرض المحتلة ؛ ومن ثم فإن « حركة حماس » تستمد جزءاً من صلابتها ، نتيجة تصاعد وجود التيار الإسلامى بين رموز النظام السياسى الأردنى .

وعلى الرغم من الدور الذى مارسه الملك الهاشمى ، على امتداد الأربعين عاماً الماضية فى ظل ظروف غاية فى الصعوبة والتعقيد ، ومواجهات عديدة مع قوى داخلية وخارجية ، إلا أنه استطاع أن يحقق لمملكته درجة كبيرة من التوازن السياسى ، حتى كان غزو العراق للكويت ، واضطر الملك لاتخاذ موقف أدى إلى اختلال التوازن فى علاقته بالقوى التقليدية بالمنطقة . ولقد استطاع - والحق يقال - أن يوظف عدداً من السياسيين الأردنيين ليكون كل

(٥٩) لوزنت وآنى شايرى - مرجع سابق - ص : ١٨٢ .

واحد منهم واجهة تعبر عن مرحلة معينة . فاختياره « زيد الرفاعي » رئيساً للوزراء يكون إشارة للتقارب مع سوريا ؛ بينما كان يعطى تعيين « بهجت التلهوني » أو « عبد المنعم الرفاعي » إشارة من نوع آخر إلى القاهرة .

وهكذا ، تمكن الملك من استخدام كل ما هو متاح ، من أجل سياسة خارجية معتدلة ولكن تزايد الضغوط الفلسطينية ، وشعوره بقدر نسي من العزلة ، بعد فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية من جانب ، وموقفه من غزو العراق للكويت من جانب آخر ، هذان الأمران أديا إلى أن يكون الأردن في مفاوضات السلام الجارية أضعف تأثيراً ، وأقل فاعلية .

رابعاً : إن المقارنة التي تدور دائماً بين المصريين وعرب المشرق ، والتي ترى أن النموذج المصري هو تجسيد لشخصية « الفلاح » المرتبط بالأرض تاريخياً ، يختلف عن النموذج الشامي الذي هو أقرب لرجل الأعمال ، « التاجر » القادر على المساومة ، والذي يجيد فنون التعامل إن هذه المقارنة تعكس نفسها أيضاً على الساحة الفلسطينية . فمصر ، هي البلد العربي الوحيد الذي لم يتدخل في القرار الوطني الفلسطيني ، من خلال تنظيمات عسكرية موالية له أو جماعات سياسية تدّين له بالولاء ، وهذه نقطة تحسب لمصر ، ولا تقلل في الوقت ذاته من ثقلها في كل ما يتصل بقرارات التسوية .

وخلاصة القول ، تؤكد أن انقسام الحركة الفلسطينية بين تيارين : أحدهما يمثل الاتجاه القومي ، والآخر يعبر عن التيار الديني ، إنما هو انقسام يؤثر سلباً على مستقبل المسيرة الفلسطينية . ففي مراحل التحرر الوطني ، والنضال من أجل أهداف الشعوب ، تكون الوحدة الوطنية - برغم كل الاختلافات ومظاهر التعددية - ضرورة لازمة ، حتى لا يستفيد الآخرون من التناقضات القائمة ، ولا يستخدمها أعداء أصحاب الحق في تعزيز صفوفهم وتأجيل وصولهم إلى غايات نضالهم العادل . وذلك ، على ما يبدو ، هو ما يحدث الآن ، إذ يكفي أن نتأمل ما رددته إسرائيل ، بين حين وآخر ، من أنه لا يوجد كفاح مسلح للشعب الفلسطيني ، وإنما الانتفاضة التي تقودها « حماس » هي جزء من تيار التطرف الديني الذي يعادى السلطة في عدد من دول الشرق الأوسط ، ومنها مصر . وهكذا تبدو واضحة أبعاد المحاولة الخبيثة لإجهاض الثورة الفلسطينية ونضالها العادل^(٦٠).

.. ونرصد جميعاً خروج الصراع العربي - الإسرائيلي من مرحلة المواجهة إلى مرحلة التعايش

(٦٠) انظر كتابنا « الإسلام في عالم متغير » - هيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٣ ، وكذلك الفصل الأخير من كتابنا « لقاء الأفكار » هيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٣ .

بعد الانفراج الذى تشهده المنطقة منذ توقيع اتفاق « غزة - اريحا أولاً » بين الفلسطينيين وإسرائيل وهو الذى جاء نتيجة تحولات دولية ومتغيرات إقليمية أفرزت فى النهاية احتمالات تسوية شاملة تنجّه نحو نظام شرق أوسطى جديد .

ويبقى المهم فى نهاية المطاف ، أن تعود الحقوق لأصحابها ، وليس جوهر القضية هو سلام عربى . . أم سلام إسلامى ، ولكن جوهرها هو سلام فلسطينى يبنى بالمطالب العادلة والمشروعة لذلك الشعب العربى المسلم .

الفصل السابع

جامعة الدول العربية ... بين الثبات والتغيير

« إن دور مصر القيادي والريادي ، في العالم العربي ، لم ينقطع أبدا ، حتى في الفترات التي آلت فيها الرعاية الشكلية إلى غيرها ، بل إننا نوشك أن نقول إن الرعاية العربية خارج مصر لم تكن في جوهرها إلا مرحلة تجريبية أو تجربة مرحلية » .

د . جمال حمدان

جامعة الدول العربية بين الثبات والتغيير

جامعة الدول العربية هي المنظمة الإقليمية ، التي قامت في منتصف الأربعينيات لتجسد شكلا تنظيميًا يحتوى الدول العربية المستقلة في ذلك الوقت والتي وقعت على «بروتوكول الإسكندرية» ؛ فكان ظهورها سابقا على قيام « الأمم المتحدة » ، لذلك كان طبيعيا أن يتأثر ميثاق الجامعة بنظيره في « عصابة الأمم » . ولعل قاعدة الإجماع التي اشتهرت بها الجامعة العربية ، ليست إلا صدى لذلك التأثير الذى نشير إليه .

وعلى الرغم من كل ما قيل وما كتب حول دور بريطانيا في إنشاء الجامعة ، والظروف التي أحاطت بذلك في وقت تهاوت فيه الخلافة الإسلامية التي كانت مصر تتطلع إلى وراثتها ، إلا أن قيام الجامعة جاء بديلاً يرضى طموح مصر في تلك الفترة . . . ولسوف أحاول أن أكون واضحاً ومباشراً في تحديد دور الجامعة وما يتردد حولها ، خصوصا في السنوات الأخيرة ، ولن تكون مصريتي مصدر حساسية في أن أقول بعض ما أريد ، بل على العكس ، قد تكون سببا لكى أكتب كل ما أريد . وسوف أوجز ملاحظاتي في النقاط التالية :

أولا : إن هناك إحساسا عاما بضخامة الدور المصرى في الجامعة وطغيانه على ما عداه . وإذا كان ميثاق الجامعة قد حدد القاهرة مقراً لها ، فالعرب لا يجادلون كثيراً في ذلك ، إلا أن الميثاق نفسه لم يفرض جنسية الأمين العام ، وتركها للاختيار المفتوح من بين من تجتمع حولهم كلمة الحكومات العربية ، وهو اتجاه يتمشى مع الروح السائدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية في السنوات الأخيرة . .

وواقع الأمر ، أن هذا الشعور ليس وليد اللحظة ، بل إنه يمتد إلى سنوات طويلة منذ ميلاد الجامعة ذاتها ، يقول في ذلك « أنطون سعادة » منذ أكثر من خمسة وأربعين عاما :

« إن جعل مركز مؤسسة الجامعة العربية الدائم مصر ، يجعل جو السياسة المصرية يؤثر

ويسيطر على أعمال المؤسسة وتوجيهها ، خصوصا وأن الصحافة المصرية ومجلس السياسة المصرية هما اللذان يقودان كل بحث ويعالجان كل موضوع ، وفيها تسمع الوفود واللجان الآراء وهي في غالبيتها ، أن لم تكن يكليتها مصرية « (٦١) ».

وقد يقول قائل : وماذا نتوقع من « أنطون سعادة » غير هذا الذى قال ؟ ألم يكن الرجل داعية « سوريا الكبرى » ، ومفكر « الحلال الخصب » ؟ فمن الطبيعى إذن أن تكون نزعتة « شامية » ، فضلا عن حساسيته المعروفة تجاه السياسة المصرية بوجه عام في ذلك الوقت . إلا أنه يبقى أن نقول إنه إننا نردد مقولة لها وجودها حتى الآن . فإذا انتقلنا إلى السنوات الأخيرة فسوف نجد أن الحديث عن التأثير المصرى على جامعة الدول العربية يقع مرادفا ، في كثير من المناسبات ، للتأثير الأمريكى على الأمم المتحدة ، مع فارق كبير بالطبع بين سياسات الدولتين ونفوذهما وإمكانات كل منهما .

ثانياً : لقد غذى شعور المصريين بزهو تاريخهم المجيد إحساساً عربياً صامتا ، ينتقد بعض الممارسات المصرية في كثير من المناسبات . فالعرب ، لا يقبلون من مصر الآن ما تعودوا قبوله من مصر عبد الناصر ، فقد كان الأخير ، بالنسبة للعرب ، رمزاً قومياً يتجاوز الحدود القطرية ، وأصبح زعيم العرب قبل أن يكون زعيم مصر . وسوف أسوق نموذجا لبعض الكتابات المصرية التى تعبر عن روح الزعامة وتاريخها في المنطقة : يقول « جمال حمدان » ، امتداداً للعبارة التى قدمنا بها هذا الفصل :

« كانت تجربة الزعامة في الشام الأموى قصيرة العمر ، متواضعة الأساس ، حتى لقد اضطرت ، لكى تبقى على نفسها ، أن تهاجر إلى قاعدة أرضية بعيدة هي المغرب الأوربي . كذلك ، من بعدها ، كانت تجربة العراق أطول عمراً ، وأرسخ بنيانا ، بها لها من موضع ثرى عريض الثراء ، وموقع كان طليعياً - موقف رأس الحربة في العالم الإسلامى الممتد حينذاك نحو الشرق - ولكن موضع العراق كان يتضمن دائماً جرثومة الضعف ، وهي نظامه النهري ولهذا هوى عند أول إهمال . . . والواقع أننا ننسى أن تركز الزعامة مؤقتا في كل من الشام والعراق ، في صدر الدولة الإسلامية ، إنها يعكس الجغرافية التاريخية السابقة للإسلام في الشرق الأوسط ، حيث إن هذا وذاك كانا مراكز السيطرة اليونانية والرومانية والفارسية على الترتيب » (٦٢) .

(٦١) أنطون سعادة - « في السياسة الدولية والوضع السوري » - ١٩٢١ - ١٩٤٩ ص : ٢٠٤ .

(٦٢) د. جمال حمدان - « شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان » الجزء الرابع - ص : ٦٥٩ .

ثالثاً : ينبغي أن نعترف أنه ورغم كل الملاحظات حول جامعة الدول العربية تاريخياً ودوراً إلا أنها حققت بالفعل الحد الأدنى من التضامن العربي في مناسبات كثيرة . ويكفى أنها صمدت قرابة نصف القرن لتكون رمزاً إقليمياً للوجود العربي . وقد يكون من المناسب ، أن نردد هنا ما قاله قبلنا الكثيرون عن أهمية تطوير جهاز الجامعة ، وتعديل بعض بنود ميثاقها حتى يتواءم هيكلها التنظيمي وقانونها الأساسي ، مع التطورات الضخمة التي طرأت على المستويين الدولي والإقليمي عبر السنوات الماضية . فالتغيرات العالمية ، والتحولات على الساحة العربية ، فضلاً عن دخول المنطقة أجواء السلام الشامل واحتمالات التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل شرق أوسط جديد قد تسعى فيه القوى المؤثرة إلى تهميش الدور القومي للجامعة ، وكلها أمور تدفع الجامعة العربية لمراجعة كل أوضاعها ، والقيام بعملية نقد ذاتي شاملة ، تفتش فيها عن الأخطاء ، وتعالج نقاط الضعف ، وتقارن بين ما هو قائم وما يجب أن يكون .

وهنا نكون لنا ملاحظة جديرة بالاهتمام ، وهي أهمية أن تتمكن الجامعة من التفرقة بين ما هو ثابت وما هو متغير ، والتمييز بين تقاليدھا التاريخية وضرورة تطورها وتحديث دورها والبحث في مجالات جديدة لتنمية وظيفتها القومية ، وتأكيد وجودها في السياسة العربية وفقاً لروح العصر وأطروحاته الجديدة ؛ إذ « تعلن عدة أقطار عربية أن سياستها هي الحفاظ على القيم التقليدية ، ولكن التقاليد لا يمكن الحفاظ عليها وكأنها متحجرة ، وما لم تدخل التقاليد بشكل إبداعي في عملية التغيير فإنها تعمل على إعاقة التغيير المقترح أو رفضه » (٦٣).

رابعاً : إن إعادة ترتيب الأوراق العربية تقتضى ، بالضرورة ، إعادة النظر فيما يمكن أن نطلق عليه « النظام العربي » ، والذي تعتبر الجامعة العربية التجسيد المؤسسى له ، وبالتالي يتعين على كل الأطراف العربية أن تساعد الأمين العام وجهاز الجامعة على تجاوز مشكلاتها والخروج بها من دائرة الجمود المحتمل أو التعويق المتعمد ، ويجب أن يدرك الجميع أن استمرار كيان الجامعة - بغض النظر عن كل الملاحظات والانتقادات - إيجابية قائمة ، تحسب للعمل العربي ، وتضاف إلى رصيده في عصر التكتلات الدولية والتنظيمات الإقليمية . ولن يتحقق للجامعة مكانتها المطلوبة ، ولن تمارس دورها المنتظر ، ما لم يقرر العرب طواعية إعطاءها دفعة من الدعم السياسى ، تجعل قراراتها أكثر فاعلية وتأثيراً .

وهنا لابد أن تذوب الهوية القطرية ، والنزعة الشعبية ، في بوتقة الحد الأدنى من العمل

(٦٣) أنطون زحلاّن - « البعد التكنولوجى للموحدة العربية » - ص : ٩٤ و ٩٥ . انظر أيضاً كتابنا « حوار الأجيال » - دار الشروق - القاهرة ١٩٩٣ (سلسلة مقالات حول تطوير القيم - ١٩٦٧) .

العربي المشترك ، الذى يتمثل فى وجود جامعة الدول العربية . « فمن خصائص النظام العربى ، أنه يحتوى على إشكالية تقوم على ثنائية منطق الأمة ومنطق الدولة ، ويعبر الأول عن شرعيات عربية منبثقة أو مستندة إلى تلك الهوية » (٦٤).

خامسا : إن طغيان المشرق العربى على جهاز الجامعة ، قد تقلص منذ انتقالها إلى العاصمة التونسية واستضافة مقرها هناك لفترة امتدت إلى عقد كامل من الزمان ، وهو أمر كان له نتائج الإيجابية فى ارتباط شمال إفريقيا العربى بالجامعة وأسلوب عملها وطبيعة دورها . بل إننا ، حين كنا نأمل وجود جامعة الدول العربية ومقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية معا فى تونس ، كنا ندرك حجم الفائدة غير المقصودة ، التى نتجت عن سياسات « كامب ديفيد » ، وانتقال الجامعة من مقرها الدائم فى القاهرة .

وواقع الأمر ، أن التوجه القومى للثورة الليبية ، والدور العربى الإسلامى لملك المغرب بالإضافة إلى تاريخ الثورة الجزائرية ونضالها المرير ، كل هذا قد جعل من وجود جامعة الدول العربية فى المغرب العربى تجسيدا لدوره القومى وتأكيذا لإسهامه العربى .

سادسا : يبقى على الجامعة ، أن تبحث فى أبعاد جديدة للعمل العربى ، من ذلك النوع الذى قد لا يختلف العرب حوله كثيرا . ولذلك فإن مجالات مثل : المواصلات والاتصالات والخبرة التكنولوجية ، قد تكون ناهج لتطوير الجانب العمل فى دور الجامعة وتحديث طبيعتها عملها . « فمن المهم التنويه بأن الفجوة التكنولوجية التى تواجه الأقطار العربية ، قد واجهتها أيضا الدول الأخرى فى فترات زمنية مختلفة من تاريخها ، وعلى سبيل المثال كانت اليابان حتى عام ١٩٥٥ تمتلك تكنولوجيا بتروكيمياوية أولية » (٦٥).

سابعا : إن اتساع حجم العضوية ، فى جامعة الدول العربية ، يبدو حتى الآن سلاحا ذا حدين ، إذ إن انضمام دول أخرى إلى الجامعة هو بالضرورة دعم لوزنها وزيادة ثقلها ، ولكنه فى الجانب الآخر يبدو تمجورا فى معيار العروبة ذاته ، ويخرج بالجامعة من دائرة المنظمة الإقليمية التى قامت على فلسفة قومية ، إلى مجرد منظمة فضفاضة لا تعبر العضوية فيها عن كل متجانس ، ويكفى أن نعلم ، أن جامعة الدول العربية تضم دولا لا يبيد رؤساؤها الحديث باللغة العربية ، وكان يمكن لهذه الدول أن تقطع شوطا فى التعريب كشرط لعضوية الجامعة فجنوب السودان مثلا ، تشيع فيه اللغة العربية على نحو يختلف كثيرا عما كان متوقعا

(٦٤) د. ناصيف حتى - « النظام الإقليمى العربى . . إلى أين ؟ » مقال فى مجلة الهلال - القاهرة - فبراير (شباط) ١٩٩٣ .

(٦٥) أنطون زحلان - مرجع سابق - ص : ١١٠ .

وبذلك فإن عروبة السودان لم تعد قضية خلافية إذ يقول الجغرافي الكبير د. سليمان حزين :
« إن هؤلاء العرب الذين صبغوا السودان بصبغتهم العربية الحاضرة ، إنما أتوا عن طريق مصر
ولم يكن في ذلك شيء من الغرابة ، فقد قضت الطبيعة منذ البدء أن يشارك السودان مصر
في كل شيء » (٦٦).

ثامنا : إن اختفاء الزعامات ، ذات « الكاريزما » ، من ساحة العمل السياسى العربى
يعتبر عاملا مساعدا لنهوض الجامعة وليس العكس . فلقد وظفها جمال عبد الناصر لخدمة
سياسته ، منذ دعوته للقمّة العربية الأولى في عهده عام ١٩٦٤ ، ولم يذكر العرب أيامها أن
الجامعة هى صاحبة الدعوة وراعية المؤتمر ، بل كان الإحساس العام أن عبد الناصر هو
صاحب الأمر كله ، وقد كان ذلك في حد ذاته انتقاصا لدور الجامعة وإيحاء بتبعيةها لسياسة
القاهرة ، أما الآن فالأمر يختلف ، إذ ليس هناك من يجبر الجامعة على اتجاه معين ، كما أن
سطوة الزعماء عليها أقل بكثير من فترات سبقت .

ثاسعا : يظل التحدى الحقيقى ، أمام الجامعة العربية ، هو كسر حاجز العزلة التى
فرضت نفسها على أجزاء من الوطن العربى . وسوف يظل الخروج من المأزق القومى ، الذى
تعرضت له أمتنا منذ غزو العراق للكويت ، بمثابة الاختبار الحقيقى لقدرة الجامعة على
اجتياز أصعب مواجهة في تاريخها كله . فحالة التردى العربية والانقسام الواضح ، يتركان
بصماتهما الآن على ساحة العمل العربى ، ويقتضيان توظيف كل الجهود المخلصة والنيات
الصادقة ، لإعادة التضامن العربى الضائع ، والتوازن القومى المفقود .

(٦٦) د. سليمان حزين - حضارة مصر - أرض الكنانة دار الشروق - القاهرة - ص : ١٨٩ .

خاتمة

طفنا عبر الصفحات الموجزة لهذا الكتاب ، الذى يدور محوره حول قضية واحدة ، هى تجديد الفكر القومى ، فى محاولة حالية لإحياء مضمون القومية العربية بصورة مختلفة عن ماضيها ، بحيث تستوعب التغيرات الضخمة التى جرت على الساحتين الدولية والإقليمية وتحتوى التحولات الواضحة التى حدثت فى الشارع العربى ، وتفهم أيضًا التطورات التى لحقت بطبيعة الصراع العربى - الإسرائيلى وأفاق التعايش الحضارى والقومى الذى يحمله مستقبل المنطقة وتعترف فى الوقت ذاته بالخصوصية القطرية والمزاج الشعبى فى كل دولة عربية .

وقد يقول قائل : إننا حين نفعل ذلك ، فكأننا نفرغ القومية العربية من مضمونها الحقيقى ، ونصل بها إلى مواجهة «برجانية» ، بحيث يصبح الواقع هو المتغير المستقل ، بينما يمضى وراءه الفكر القومى ليكون هو المتغير التابع . ومثل هذا القول ، مردود عليه بأن القومية هى أساس نظرى لسياسة عملية فى النهاية ، ولا يمكن لهذا الأساس النظرى ، إذا أردنا له أن يجد فرصة التطبيق ويدخل حيز الواقع ، لا يمكن له إلا أن يتواءم مع الظروف ويواكب مقتضيات الحال ، وإلا تحول إلى مجموعة من النصوص التى لا مكان لها إلا فى دور الكتب ومخازن التاريخ .

ولقد اكتشفنا ، ونحن نتجول عبر كتابات جيل الأباء فى الفكر القومى العربى المعاصر أن المشاعر العاطفية قد غلبت على معظمها ، وسيطرت عليهم آمال وطموحات أوسع بكثير من الواقع الذى يجبرى حولهم . بل إن ما وجد طريقه إلى التطبيق ، من هذه الكتابات القومية أو الحزبية ، قد بدا مختلفا تماما على أرض الواقع عته فى مخيلة من كتبوه ، وضمير من نظروا له .

ولكننا ، فى الوقت ذاته ، نكاد نرى رأى العين أن هناك أمة عربية واحدة ، ذات خصائص مشتركة تبدأ من التاريخ ولا تنتهى بالجغرافيا ، وتفرق بينهما عبر قنوات ثقافية

وسياسية واقتصادية واجتماعية ، فضلا عن تراث إنسانى واحد يعتمد على وحدة المشاعر الروحية والمعتقدات الدينية . ولذلك يكون من حقنا أن نتحدث ، فى خاتمة هذا الكتاب عن روح الأمة الواحدة ، التى تعتمد على صحة العقل العربى ، وترتكز على يقظة الضمير القومى ، ونسجل للروح العربية القومية عدداً من المظاهر ، نتهياً بها لمرحلة جديدة من فهم مختلف لطبيعة الفكر القومى العربى وهذه المظاهر هى :

أولاً : إن نشوء الدولة القومية الحديثة فى الفكر السياسى ، قد اقترن بالخروج من إطار المسألة الدينية إلى إطار المسألة الوطنية . ولقد عبر عن ذلك « فرج أنطون » ، فى مقدمة كتابه « ابن رشد وفلسفته » ، منذ أكثر من تسعين عاما ، حين قال : « إن أولئك العقلاء فى كل ملة وكل دين فى الشرق ، الذين عرفوا مضار مزج الدنيا بالدين فى عصر كهذا العصر فساروا يطلبون وضع أديانهم جانبا فى مكان مقدس محترم ، ليتمكنوا من الاتحاد اتحادا حقيقياً ، ومجارة التمدن الأوربى الجديد ، لمزاحة أهله ، وإلا جرفهم جميعا وجعلهم مسخرين لغيرهم » .

ولقد عرفت أمتنا العربية ذلك التحول ، منذ نهايات القرن الماضى ، حيث جرت محاولات أولية لبعث الروح العربية فى مواجهة سطوة الأتراك ونفوذ الدولة العثمانية . وتمكن بعض الرواد ، فى تلك المرحلة المتقدمة ، من تحديد لزومية العلاقة بين الإسلام والعروبة ، وهى التى أدت فى النهاية إلى تمييز أمة عربية فى إطار إسلامى ، بدلا من ذوبانها فى محيط الدولة الدينية الكبرى . ويقول فى ذلك داعية الإصلاح ، الإمام المستنير « محمد عبده » :

« كان الإسلام عربيا ، ثم لحقه العلم فصار علما عربيا بعد أن كان يونانياً . . . فلما سيطر الأعاجم على الدولة استعجم الإسلام وانقلب أعجميا » .

ثانياً : لقد كانت محاولة التحالف العربى الأوربى ضد الأتراك ، فى الحرب العالمية الأولى ، مظهرا مبكراً ، تكرر بعد ذلك فى مناسبات متعددة ، وبشخصيات مختلفة ، ورموز متباينة . وكان ذلك يعنى فى النهاية أن العرب قد خرجوا من دائرة السياسة الدينية ، إلى ميدان السياسة القومية ، وعلى الرغم من أن تلك المواقف ، على امتداد التاريخ العربى الحديث ، لم تكن حركة واعية فى هذا الاتجاه ، إلا أن ظروفًا كثيرة أحاطت بها هى التى وجهتها على النحو الذى سارت فيه ، بدءاً من طموحات « الشريف حسين » أمير مكة وحتى قيام التحالف السياسى العسكرى ضد العراق بعد غزوها للكويت ، مروراً بتحالفات عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتى السابق ودول الكتلة الشرقية ، فى سنوات المد القومى الناصرى ، وتقسيمة للدول العربية بين ثورية ورجعية أو يسارية ويمينية ، وكلها مسميات رددناها فى سنوات الحلم القومى الضائع على امتداد الخمسينيات والستينيات .

ثالثاً : إن للشام ، أو « سوريا الكبرى » ، مكانة خاصة في تاريخ الفكر القومي للمنطقة ، ويبدو أن دورها قد بدأ مبكراً ، يقول في ذلك د . سليمان حزين : « ولأرض الشام وسوريا ، من هذا البيت العربي الكبير ، دورها الخاص . فالبدواة قد انطلقت من أرض الجزيرة ، واستقرت في أرض الشام وسوريا التي كانت دائماً موطن الحضارة العربية في انتقالها من مرحلة البدواة الأولى إلى مرحلة التحضر الظاهر » .

ولقد استعرضنا ، في تركيز موجز ، أهم التيارات القومية الحديثة في الشام ، ورأينا الاختلاف الظاهر بين أبرز حركتين : إحداهما شديدة الحماس لمفهوم الوحدة العربية خارج حدود القطرية ، وهي حركة « حزب البعث العربي الاشتراكي » ؛ بينما الثانية تتحدث في إطار فلسفي عن كيان واحد « لسوريا الكبرى » ، في ظل مشروع إقليمي محدود ، ينادى بدولة « الهلال الخصيب » ، ونعني بها « الحزب السوري القومي » . وهي كلها تعكس في النهاية اهتماماً متصلاً ، جعل من المسألة القومية - بدعاتها وخصومها - الشاغل الرئيسي في فكر ساسة الشام ومثقفيه . وهذه النقطة تحمد لهم بلاشك ، ولقد وعاهها عبد الناصر حتى النخاع ، وظل طوال حياته عاشقاً لسوريا ، وكان مجرد التلويح له بها يدفعه إلى مواقف مصيرية ، مثلما حدث في قبوله للوحدة عام ١٩٥٨ ، واستعداداته النظرية لدخول حرب ١٩٦٧ . بل إن الرجل قد رحل عن عالمنا وفي وجدانه حلم لا يموت ، بأن يزيل آثار العدوان الإسرائيلي ، ويحقق حلم الوحدة العربية ، ويخطب في جماهير دمشق التي قدمته لأمتة العربية خير تقليد ، والتي دفعته بحماس عاطفي إلى مواجهات ساخنة ضد مسميات لم يعد لها - على ما يبدو - وجود في القاموس السياسي المتداول حالياً : إنها مسميات تدور حول النضال الذي قاده عبد الناصر في عصر مختلف ضد الإمبريالية والصهيونية والاستعمار الجديد .

رابعاً : إن ملف عروبة مصر الذي ما زال مفتوحاً ، خصوصاً بعد سنوات الاختلاف في اجتهادات التسوية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ، إن هذا الملف قد آن له أن يغلق حيث يدرك المصريون أن عروبتهم ذات بعد عملي واضح ، يتمثل في دورهم الحيوي داخل المنطقة وليس أمام مصر إلا أن تسعى لتوظيف انتماؤها العربي لخدمة دورها السياسي ، وإن كانت هناك مشكلات تتور أحياناً في العلاقات العربية - المصرية ، فإن مردها يرجع إلى إحساس مستتر ومبالغ فيه أحياناً بالذات المصرية ، وإلى بعض مظاهر الحساسية المكتومة من بعض الشقيقات العربيات تجاهها ، وكلها على كل حال رواسب طبيعية لتاريخ العلاقة بين الدولة المحورية وجيرانها ، في أقاليم متعددة من عالم اليوم .

ولعل النموذج الهندي - الذي عشت سنوات بالقرب منه - هو خير مثال لعلاقة تبادلية

مماثلة في إقليم جنوب آسيا . ولكن الفارق في الحالة المصرية العربية ، هو أن العاطفة القومية تعطيها إطاراً مختلفاً ، وتغلفها بشعور عربى ظاهر . فكل العرب يحبون مصر ، ويتطلعون إليها تاريخياً وأرضاً وشعباً ، حتى لو كانت لهم ملاحظاتهم السلبية على بعض الممارسات السياسية ، التي قد تصدر عن القاهرة التي يرون فيها عاصمة العرب الكبرى .

خامساً : إن بعض الظواهر على الساحة العربية ، يمكن أن تكون عاملاً إضافياً لإنعاش المد القومي وإحياء أمل الوحدة ، ولو على مستوى إعلامى ثقافى ، دون الوصول إلى شكل سياسى دستورى . ولعل دور الثورة الليبية يمثل أحياناً نموذجاً في هذا الشأن . كما أن هناك محاولات فكرية ، تجرى على كل المستويات ، يحضرنا منها ذلك « المؤتمر القومى الرابع » الذى انعقد في بيروت ، بين العاشر والثانى عشر من مايو (أيار) ١٩٩٣ ، والذى ضم صفوة المفكرين العرب والمثقفين من كل الأقطار ، وخرج المؤتمر بتوصيات وقرارات تدعو إلى إستراتيجية عربية موحدة وخطة عمل قومى شامل .

كما أن الملاحظ أصلاً ، أن المسألة القومية تثور دائماً بمناسبة الحديث عن الأمن القومى العربى ، وأذكر أننى ألقى محاضرة حول ذلك الموضوع ، في افتتاح الموسم الثقافى « لنادى الجسرة القطرى » في الدوحة بدولة قطر عام ١٩٨٩ ، وقد ضمنت موجزاً لها في ملحق هذا الكتاب . ذلك أننا نؤمن بأن الأمن القومى العربى له مفهومه المعاصر ، الذى يرتبط بالمسألة القومية كأساس نظرى لتنامسكه ووحدته ، كما أننا ضد اختزاله ليصبح في إطار ضيق ، يقف عند حدود أمن منطقة الخليج وحدها .

سادساً : إن الأزمة التى طرأت على الساحة العربية ، في الثانى من أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، قد قلبت موازين القوى ، وسددت طعنة مسمومة لإستراتيجية التضامن العربى . ولن نتجاوز آثار تلك المحنة ، كما لن نتمكن من الخروج من دائرة هذا المأزق القومى ، إلا بتغليب المصلحة القومية العليا والتجاوز عن المراتة التى تركتها أحداث تلك الأزمة .

فالشعب العراقى ، له إسهاماته القومية ، ورصيده الضخم في تاريخنا الإسلامى العربى وهى أمور لا يمكن إنكارها ، أو إغفال قدرها ، مهما كانت الظروف والأسباب . والشرعية العربية سوف تظل دائماً محل احترام عربى ، إذا ما وعى الجميع درس المحنة ، واعترفوا بأخطائهم ، في محاولة نقد ذاتى قومى أمين .

سابعاً : إن الثقافة العربية ، هى رصيد هذه الأمة ، وجوهر بقائها ، وركيزة حضارتها . فالحضارة في النهاية هى نسق ثقافى ، يستند إلى منظومة فكرية متجانسة ، تتقدم بفعل تراكم الخبرات وتواتر الأحداث ، اعتياداً على حس إنسانى متصل . والثقافة العربية ، هى الرابطة

الأمم التي جمعت العرب في جميع المناسبات ، وتحت كل الظروف ، رغم القطيعة السياسية أو التنافس الاقتصادي ، أو التباين الاجتماعي . ولقد أشرنا إلى مضمون ذلك ، في كلمة لنا أمام ندوة عن « الثقافة العربية في عالم متغير » بالقاهرة عام ١٩٩٢ . ولقد رأينا أن نضعها أيضًا بين يدي القارئ في ملحق هذا الكتاب ، وتزداد قيمة البعد الثقافي للرابطة القومية بين العرب إذا استوعبنا التطورات الجارية في فلسفة العلاقات الدولية والتي تتحدث عن صراع الحضارات بدلاً عن عصر الحرب الباردة بين القوى الكبرى . . ولقد عبّر عالم السياسة الشهير بجامعة « هارفارد » Samuel P. Huntington " عن ذلك الطرح الفكري الجديد في مقال بمجلة « الشؤون الدولية » واعتبر الحضارة الإسلامية العربية طرفاً في ذلك الصراع الذي تبدو ملاعقه في الأفق وتلوح إرهابات ظهوره في المستقبل المنظور .

ولسنا نجد ختاماً ، يمسد الروح القومية العربية بمضمونها الثقافي ، وحسها الحضاري وتراثها الأصيل ، أفضل من كلمات قالها فليستوف الوضعية المنطقية ، المفكر العربي الراحل د. زكي نجيب محمود ، إذ يقول في كتابه « تجديد الفكر العربي » :

« إن هذا الجمع بين العقل والوجدان ، لا يتمثل في تراث ثقافي يمثل الوضوح الذي يتمثل به في الثقافة العربية وتراثها ، فلئن غلبت ثقافة الوجدان على تراث الشرق الأقصى من هند وصين ، وغلبت ثقافة العقل - فلسفة وعلميا - على تراث أوروبا من يونانها فنازلاً إلى يومنا فقد كان في شرقنا العربي هذا الجمع المتزن بين عقل ووجدان . ولست أقول ذلك عن زهو ودفاع ، إنما أقوله من وقفة المؤرخ للثقافة ، المحلل لخصائصها ، ينظر فيما قد حدث بالفعل وما قد نتج بالفعل ، ثم يصدر الأحكام » .

.. ومهما اختلفت الرؤى وتباينت الأفكار ، فنحن جميعاً نؤمن بالأمة العربية الواحدة وروحها المتجددة ، ونبضها الذي لا يتوقف ، ودورها الذي لا ينتهي . ولا نزل حاضرها عن عالم يموج بكل التيارات ، ولا نفصل رؤية مستقبلها عن صراع قادم بين الحضارات . . ونكاد نلمح في الأفق رياحاً عاتية ، تحمل معها هبوباً جديدة ، قد تجسد مواجهة تاريخية أخرى ، تكون الحضارة العربية الإسلامية طرفاً فاعلاً فيها .

ملحق الكتاب

موجز من بعض المحاضرات الحديثة
للمؤلف والتي تدور حول
موضوع الكتاب

السلام والأمة الواحدة(*)

تجتاز الأمة العربية مرحلة حرجية من تاريخها ، هي بمثابة اختبار حقيقى للمضمون القومى لدى هذه الأمة ، إذ تخضع العلاقات المصرية - العربية لطبيعة ذلك الحدث الخطير الذى فتح بابا للسلام فى الشرق الأوسط ، بعد أربع حروب على امتداد الثلاثين عاما الأخيرة .

وتبدو خطورة الأمر فى الأسلوب الذى تمارس به بعض الحكومات العربية رفضها لسياسة مصر فى معالجة أزمة الشرق الأوسط ، فقد كان يمكن لتلك الحكومات أن ترفض ما تشاء من الاتفاقات وما ترتبه من التزامات ، ولكن أسلوب الرفض يجب أن يضع فى حسابه أن العرب أمة واحدة ، وأن الهجومين السياسى والإعلامى على مصر إنما هما خدمة حقيقية لتيار يسعى - عامدا أو غافلا - لعزل مصر عن أمتها العربية .

فالأمر يبدو وكان حكومات جبهة الرفض تتناول أحداث المنطقة بأسلوب شعوبى وليس بمنطق عروبى . فهم يتصرفون ، وفى خلفيتهم تقسيم تقليدى يضع مصر فى جانب والوطن العربى فى جانب آخر . وهو ليس تقسيما جديدا ، ولكنه بدعة درجت عليها بعض الدراسات القومية والكتابات الحزبية فى المشرق العربى لسنوات طويلة .

كذلك فإن الرافضين يقعون فى سقطة أخرى ، هى تجاهلهم الكامل للظروف الموضوعية والمؤثرات المحيطة بالمواطن المصرى ، الذى ينوء كاهله بهموم ثقال ، فى تراكبات سنوات من الترقب التى صنعتها حالة الاحتراب واللاسلم ، إلى جانب ضغط الإجهادين السياسى والاقتصادى اللذين أصابا المصريين بعد سنوات المواجهة مع الاستعمارين القديم والجديد بزعماء جمال عبد الناصر والى انتهت بانتكاسة وقتية فى المدى القصير ، كانت مبررا كافيا لدى بعض المصريين ليكفروا بمعطيات تلك المرحلة ، وفى مقدمتها المد العربى الكاسح الذى عرفته تلك السنوات . . لذلك لم يكن منطقيا ، وربما أخلاقيا ، أن يتناسى الراضون ظروف مصر الخاصة مفترضين أن واجبها هو العطاء المستمر والتضحية الدائمة ، برغم ما يراه أبناؤها من تناقضات عربية فى الثروة وتوزيع ظالم

(*) الأهرام أول أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٨ . (فى أعقاب توقيع إطارى كامب ديفيد) .

للأعباء القومية تحمل المصريون - بغير جدال - النصيب الأكبر منها دما ومالا وعرقا ، خلال السنوات الثلاثين الأخيرة .

وقد يرد على المنطق الذى أسوقه أن مصر قد خاضت حروبها دفاعا عن الأمن القومى المصرى قبل أن تكون دفاعا عن أمن الأمة العربية . وذلك قول صحيح فى جزء منه ، إذا سلمنا بالتدخل التاريخى بين مفهوم الأمن القومى المصرى ومفهوم الأمن العربى ، على اعتبار أن غزاة مصر غالبا ما قدموا إليها من الشرق عبر سيناء بعد اجتياحهم للمشرق العربى ولكن يجب أن نتذكر أيضا أن تاريخ المشكلة الفلسطينية منذ قيام إسرائيل قد احتوى عددا من المنعطقات التى كان يمكن لمصر فيها أن تخرج عن دائرة الصراع ، محققة لأمنها القومى مفهوما محدودا لا تتجاوزه . بل إننى لا أجافى الحقيقة لو قلت إن الصمود المصرى هو الذى صنع الصمود العربى ، منذ أن انطلقت كتائب الجيش المصرى إلى فلسطين فى ١٩٤٨ ، معززة بقوات المتطوعين من شباب مصر الذين استثمروا الخطر فى وقت لم يكن فيه انتهاء مصر العربى قد تبلور بصورته التى تحدت بعد ذلك بسنوات . .

تبقى بعد هذه الملاحظات ، وربما قبلها ، أن الراضين لا يقدمون بديلا منطقيا يسمح بالموازنة بين ما يجرى من أحداث وما يرفعون هم من شعارات . فإذا كان الرفض الإيجابى حقا لمن يعملون فإن الرفض السلبي مأساة من يقولون !

إننى لا أختلف كثيرا مع المقولة الشهيرة « إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » ، ولكن ذلك لا يتناقض مع منطق آخر يرى أن كثيرا مما أخذ بالقوة يمكن أن يسترد بالتفاوض خصوصا إذا كانت البدائل محدودة للغاية نتيجة أسباب متداخلة ليس سهلا الخوض فيها . كما أنه يبدو أن الأمم كالأفراد أحيانا ، تبلغ سنوات الحساس المتهب ثم تتجاوزها إلى سنوات التعقل الهادئ ، وتقبل فى الأخيرة كثيرا مما رفضته فى الأولى . . حقا إن لحروب التحرير يريقها الساطع وشرها الذى لا ينكره عدو أو صديق ، ولكن للسلام أيضا سحر الحياة الباقية وأمل المستقبل المرتقب .

تبقى بعد ذلك ، القضية الجوهرية التى يجب أن تنصرف إليها دراساتها الجادة واهتمامنا الحقيقى ، وهى التى تلخص فى أن السلام بداية لطريق صعب وشاق . فكما أنه نهاية للفصل الدامى من مسرحية الوجود على أرض المنطقة ، فهو بداية لفصل آخر فيه من التحدى الحضارى بعناصره الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ما يجب أن يدعونا إلى الوعى العميق والإدراك الكامل لمقتضيات المرحلة القادمة . إن أسلوب حياتنا ونحن نحارب إسرائيل ، ينبغى أن يختلف تماما عن أسلوب حياتنا بعد إقرار السلام معها . فعندما يتحقق السلام سوف نواجه إسرائيل مواجهة من نوع آخر ، يختلط فيها التنافس بالتعاون ويبدأ نوع من صراع العقول والطاقت البشرية بعد أن انتهى صراع المدافع والدبابات والطائرات . إنه صراع من نوع جديد يقتضى من المصرين الإلمام ببعض المحاور الأساسية وأهمها ثلاثة :

أولاً : إن عروبة مصر ليست مسألة تكتيكية ، ولكنها حقيقة تاريخية . ويجب ألا نقع في الخلط الشائع بين الثابت والمتغير في إطار « متغيرات » حياتنا السياسية . وحتى لو تجاوزنا - افتراضاً - المفهوم التقليدي لعناصر القومية ، فإنه يبقى بين مصر وأمتها العربية ذلك النسيج المتشابك من المصالح المشتركة ، والوحدة الإستراتيجية ، التي تسهم فيها جغرافية المنطقة فضلاً عن تاريخها السياسى والعسكرى . . ولا يتعارض ذلك مع حقيقة أن لمصر شخصية متميزة في الوطن العربى تستند إلى حجمها السكاني ، وتاريخها الحضارى ، وموقعها المتوسط ، بالإضافة إلى دور مصر في الحفاظ على الثقافة العربية ، وبث التراث الإسلامى وهو دور له خطورته وأهميته . فحتى لو فترت الروح القومية في مصر - إلى حين - فإنه سوف يبقى لها في أمتها العربية رصيد ثابت يتصل بدورها الثقافى الرائد بأسلحته ابتداء من الكتاب ومروراً بالفيلم ووصولاً إلى الأغنية . دعنا نقولها بطريقة أكثر تحديداً : إن بين مصر وأمتها العربية مصالح مشتركة وتأثيراً متبادلاً ، ويتوقف مدى نجاح سياسة مصر العربية على قدرة صانعى القرار السياسى المصرى في الموازنة بين الاعتبارات المحلية والمقتضيات القومية ، وتحديد نقاط الالتقاء على منحنى العلاقة بين الطرفين ، في إطار التسليم بأن عروبة مصر ليست رداء نرتديه حين نريد ونخلعه متى نشاء .

ثانياً : إن السلام مع إسرائيل سوف يمثل للأمة العربية - شاءت أو لم تشأ - تحدياً حضارياً يعكس نفسه في كل اتصال يومى ، وإن كان هناك من يبالغون في توصيف مخاطر السلام ومخاذهره خصوصاً ما يتصل منها بالتعامل الاقتصادى مع إسرائيل ، ومدى إمكانية نجاحنا في إيجاد حافز حقيقى تتحول به ميزاننا الكمية إلى ميزات كيفية . والتخوف الزائد من السلام ، بدعوى أن التعامل التجارى والمصرفى قد يمثل ابتلاعاً إسرائيلياً للمنطقة ، يمكن أن يكون في حقيقته تقنياً للتخلف واستمراء لوضعية جامدة يجب أن نتجاوزها ، ونحن أمة غنية بالعقل والثروة لو أحسنت التزاوج بينها . إنها قضية تذكرنا بأراء فلسفة دعاة الحماية الجمركية في القرن التاسع عشر ، ولكن بينما كان لأولئك الاقتصاديين مبررهم في حماية الصناعات الوطنية ، فإن الأمر هنا يختلف ، فالقياس مع الفارق الكبير ، لأن الحماية الجمركية شيء والعزلة التجارية شيء آخر .

كذلك فإنه يتعين علينا ألا نبالغ في الوقت ذاته في كفاءة الطرف الآخر وميزاته العقلية تأثراً بالمفهوم المتداول في التراث الإنسانى عن مهارة اليهودى وبراعته في شئون المال والتجارة ذلك أن سنوات الصراع مع إسرائيل قد خلقت في أذهاننا صورة خيالية عن شعبها وكأن لليهودى رأسين يفكر بها متميزاً عن باقى البشر !

ثالثاً : وهنا نأتى إلى أخطر قضايا المواجهة بعد السلام ، وأعنى بها قضية الديمقراطية في الوطن العربى ، إذ تتمتع إسرائيل بنظام ديمقراطى تروج له بالدعاية في العالم كله ، وتضع من نفسها قطبا متميزا في الشرق الأوسط . وليس بعيدا عن الأذهان مشهد مناقشات البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) حول اتفاقيتى كامب ديفيد ، خصوصاً مسألة المستوطنات ، وكيف احتل الأمر مكانا بارزا في أجهزة

الإعلام فى أنحاء العالم - بوقائعه الطبيعية أو المفتعلة - وكأنه «إعلان مدفوع» عن الدولة الديمقراطية، ومراحل اتخاذ القرار السياسى فيها .

إنه يتعين على الأنظمة العربية بالضرورة أن تراجع فلسفة الحكم فيها ، على نحو يكفل أكبر قدر من المشاركة السياسية ويستوعب فلسفة العصر ، فلسفة دولة كل الآراء .

العلاقات المصرية - العربية ..

رؤية جديدة (*)

يتردد في الأوساط الدولية والعربية والإسرائيلية حديث متصل في الشهور الأخيرة ، حول ما يطلقون عليه عودة مصر إلى العرب أو عودة العرب إلى مصر . ويثير الموضوع بالتداعى لدى من يناقشونه عددا من المسائل المرتبطة به ، مثل احترام مصر لالتزاماتها التعاقدية مع إسرائيل ، ومدى تعارض تلك الالتزامات مع واجبات مصر القومية وانتمائها العربى . والأمر في ظنى يحتاج من العرب إلى فهم أعمق لدور مصر ، كما يحتاج من مصر إلى وعى أكبر بإستراتيجية إسرائيل . . . إذ إن تصوير القضية على أن مصر هجرت العروبة عدة سنوات تعود بعدها إلى أمتها العربية ، تغتسل من رحلة التحرير الشاقة . وتعتذر عن خطيئة السلام مع إسرائيل ، هو تصوير مغلوط فيه تسطيح للحقيقة وعفوية في الإدراك . .

ولعله من الضروري استقراء التاريخ القريب ، للتعرف على تطور دور مصر العربى وهو الذى مر بمراحل ثلاث ، لكل واحدة منها سمات متميزة :

(١) مصر مركز الثقافة العربية - الإسلامية :

وهى مرحلة امتدت عبر قرون طويلة ، منذ أن تحدد لمصر دور خاص في رعاية الثقافة الإسلامية وارتفع الأزهر منارا للعلم والدعوة . وبرز لمصر دور قيادى أملتته ظروف تاريخية وساعدت عليه عوامل جغرافية ، ولعب العنصر البشرى المصرى كما وكيفا دورا رائدا في حماية التراث الحضارى للمنطقة والتعبير عن التزاوج بين العروبة والإسلام . بل إن البعثات التعليمية المصرية قد سعت إلى عدد من الدول العربية ، منذ العشرينات ، حيث قام المعلم المصرى بترية أجيال من أبناء أمتة العربية ، قبل أن يشيع ثراء البترول أو يلمع بريق دنائره . إن سعى مصر إلى الدول العربية قد بدأ في وقت كانت مصر تتمتع فيه بأعلى معدلات الدخل القومى بين شعوب المنطقة ، وهو ما يعطى لمصر

(*) الأهرام ٧ إبريل (نيسان) ١٩٨٢ .

ودورها الثقافي مكانه الحقيقي ، ويبعد عن أبنائها تاريخيا شبه الاستغلال أو مظنة الاندفاع وراء ثروة الأثماء . كما أن مصر قد احتكت بكل التيارات السياسية والدينية على امتداد خريطة الوطن العربي كله ، وكان احتكاكها إما لإثراء تلك التيارات أو للحد من اندفاعها حسب ما أمثلته الظروف الدولية والمتغيرات المحلية . . ألم تتعامل مصر الدولة مع دعاة المذهب الوهابي في الشرق ؟ والثورة المهدية في الجنوب ؟ والحركة السنوسية في الغرب ؟ . .

(٢) مصر تتزعم العرب قوميا ودوليا :

تحددت نظرة السياسيين المصريين إلى الدول العربية قبل ١٩٥٢ بدور مصر الثقافي والتعليمي إلى جانب البعد الإسلامي لمفهوم عروبة مصر . . صحيح لقد دعمت مصر حركات التحرير العربية وتجاوبت مع نضال العرب في المشرق والمغرب من أجل الاستقلال ، ولعبت دورا قياديا في إنشاء جامعة الدول العربية ، ولكن ظل هناك حاجز واضح بين ما هو مصرى وما هو عربى . . حقا لقد كانت هناك أحيانا ومضات عابرة من بعض السياسيين المصريين بالإشارة إلى عروبة مصر ، ولكن كانت هناك في المقابل إشارات عديدة وتصريحات مختلفة لمعظم السياسيين المصريين عن الشخصية المصرية المتفردة التي لا تذوب في كيان قومي أكبر . . وحين أطل الخطر الصهيوني من فلسطين منذ قرابة نصف قرن ، لم تخلط مصر الدولة والشعب بين تعاطفها ودعمها للجانب الفلسطيني وبين رعاية الأقلية اليهودية في مصر وتمتعها بكافة امتيازاتها السياسية والمالية . . ولعل شخصية السياسى والاقتصادي المصرى « إسماعيل صدقى » هى نموذج لهذا النوع من التفكير ، الذى يفصل بين الرؤية المصرية المستقلة وبين الالتزام القومى الذى يقوم على أسس عقلانية وليست عاطفية . . بل إن زعامات مصر السياسية في القرن الأخير ، منذ عرابى إلى سعد زغلول والنحاس مرورا بمصطفى كامل ومحمد فريد ، ركزت على مفهوم الأمة المصرية ذات الانتفاء الإسلامى ، دون تركيز على هويتها العربية . . إلى أن جاء جمال عبد الناصر قائدا لثورة يوليو ، فأعطى لمصر دورا قياديا في سياسة العالم العربى ، وهو الذى حدد في كتابه « فلسفة الثورة » عام ١٩٥٣ الدائرة العربية كمحور أول في سياسة مصر الخارجية .

ولاشك أن وجود إسرائيل والمخاطر المتتالية التى أدركها العرب من أهدافها وسياساتها كانت المبرر القومى لدعوة العرب إلى الوحدة ، أو حتى التضامن ، حيث ظلت مصر من خلال أربع حروب على امتداد ثلاثين عاما خط الدفاع العربى الأول في مواجهة إسرائيل . . وجدري بالإشارة هنا إلى أنه قد ظهرت علاقة تبادلية بين دور مصر عربيا ووزنها دوليا . فلاشك أن مكانة مصر الدولية بعد باندونج وحرب السويس ، ثم دورها الرائد في تأسيس حركة عدم الانحياز ، كل ذلك انعكس على وضعها العربى ، وكان بمثابة اعتراف من المجتمع الدولى بدور مصر القيادى في المنطقة واعتداد زعامتها للعرب . . . فكما أن مكانة مصر الدولية ومركزها التفاوضى ، خصوصا في مواجهة القوى الكبرى ، قد تزايدت مع تزايد حجم تأثيرها في المنطقة العربية ، فإن المشاركة المصرية الفعالة في حركة

العالم الثالث ووضعها المتميز سياسيا بين الدول النامية ، قد أضافا إلى صورة العرب أبعادا جادة أمام العالم ووزنا متزايدا في المجتمع الدولي . .

(٣) مصر تسبق العرب إلى التسوية السلمية :

منذ نكسة ١٩٦٧ ، اتخذت السياسة الخارجية المصرية مسارا مختلفا تأثرا بالمعاناة من آثار الحرب حيث دخل اصطلاح (أزمة الشرق الأوسط) إلى قاموس المشكلات الدولية ، ليفرض نفسه مادة لحديث لا يتوقف في أروقة الأمم المتحدة ، أو المؤتمرات الدولية ، أو المحادثات السياسية بين أطراف الصراع من جانب والقوى الكبرى ذات التأثير فيه من جانب آخر ، ولقد اكتسبت مصر خبرة متميزة ، نتيجة إسهامها المتصل في حركة المجتمع الدولي ، وتزايد فهم مصر لأهداف إسرائيل ومخاطر استمرار احتلالها للأراضي العربية ، وطبيعة القوى المستعدة لدعم إسرائيل بغير حدود . وبدت الصورة قائمة أمام صانع القرار السياسى فى القاهرة ، الذى يرى المعاناة القاسية التى يعيشها الشعب المصرى ، إلى جانب احتلال جزء من ترابه الوطنى ، والتمن الباهظ الذى تدفعه كثير من فئاته فى ظل ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة . حتى الإدارة المصرية - وهى واحدة من أقدم النظم الإدارية على الأرض - كانت قد وصلت مرحلة التوقف تقريبا . . ثم كانت قمة السخوط حين خرجت الجماهير الغاضبة إلى الشارع فى العاصمة والمدن الكبرى ، حتى أننى لا أبالغ كثيرا فى تصورى ، لو قلت إن قرار زيارة القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ قد ولد فى ١٩ يناير ١٩٧٧ . .

ثم جاءت كامب ديفيد - بكل ما لها وما عليها - ووقعت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل ، وقاطع العرب مصر قطعية لا تحلو من مرارة بلغت حد اليأس أحيانا ، خصوصا بالنسبة للفلسطينيين الذين يحملون السلاح لتحرير وطنهم ، وهم أصحاب قضية يكاد العالم كله يعترف اليوم بعذالتها . ودخلت القطيعة العربية لمصر عامها الرابع ، ومصر تمضى فى طريقها الذى اختارته - بغض النظر عن تقييم ذلك الطريق . ورأى العرب ، الذين كانوا يتحدثون كثيرا عن اعتياد الاقتصاد المصرى عليهم ، أن مصر لم تبلغ حد الانهيار كما توقع بعضهم ، وأن مصر قد أسقطت من قائمة إيراداتها أموال الدعم العربى . وهذه نقطة هامة فى نظرى لتحديد مستقبل العلاقات بين مصر والحكومات العربية . فحيث لا توجد لمصر تطلعات مالية تجاه العرب ، فلن تكون هناك أيضا شروط سياسية من جانبهم يطالبون مصر بها . . ولا يخفى أننى هنا أتحدث عن علاقات مصر بالحكومات العربية أما مصر بالنسبة للجماهير العربية ، فهى دائما مركز الاهتمام وعط الأنظار ، حيث تتربق إنتاج أدبائها وفنانيها . ويلعب الكتاب والفيلم والأغنية دور السفير الثقافى بين شعب مصر وجماهير أمته العربية . .



فإذا كانت هذه هى بإيجاز مراحل ثلاثا مرت بها العلاقات المصرية - العربية فإن استقراءها يعين

على تصور مستقبلها ، ويقدم الرؤية الواضحة لعلاقات سليمة تربط مصر بالدول العربية ، بحيث تتجاوز مرحلة العاطفة القومية لتبلغ مرحلة الرشد القومى بكل ما تطرحه من موضوعية وجدية وثبات .

. . خلاصة القول أن الرؤية الجديدة للعلاقات المصرية - العربية يجب أن تقدم لأشقائنا العرب صورة مصر الحقيقية ، بكل جوانبها وأبعادها ، حتى تكون هناك صيغة دائمة لعلاقات واعية ، فى إطار قومى صحيح ، يسمح لمصر بالعطاء الثقافى المستمر والتعاون الاقتصادى المتبادل ، كقاعدة راسخة لعلاقات سياسية سليمة ، فيها من التضامن أكثر مما فيها من الشعارات ، وفيها من فهم المتغيرات الدولية والمحلية أكثر مما فيها من توزيع الاتهامات .

محاضرة نحو مفهوم معاصر للأمن القومي العربي (*)

بداية ، أشعر بسعادة غامرة ، وأنا ألتقي بهذا الجمع الكريم من مثقفي الخليج ، وأبناء الأمة العربية من كل أقطارها ، في هذا المنتدى الثقافي . وأتوجه بالشكر إلى نادي الجسرة الثقافي الاجتماعي على هذه الدعوة الكريمة ، التي وجهت إلى منذ وقت طويل ، حتى كان لي شرف الحديث إليكم في هذه الأمسية .

وموضوع الليلة حديث ذو شجون ، لأنه يتصل بأمر حيوي نرده جميعا ، وهو الخاص بالأمن القومي العربي .

تعبير الأمن القومي ارتبط في الأذهان ، ولسنوات طويلة ، بالدراسات الإستراتيجية والعسكرية وتصور البعض أن الأمن أمر يقتصر على حماية الحدود الدولية لبلد ما ، والحفاظ على السلامة الإقليمية له . والأمر عندى غير ذلك ، لأن هناك تداخلات كثيرة ، طرأت فيما بين الحرين ، أعطت هذا الموضوع أبعادا جديدة ، وجعلت له مفهوماً معاصراً ، يختلف عن الشكل التقليدي أو المفهوم الكلاسيكي له . لقد تصورنا - وتصوّر معنا الكتاب الإستراتيجيون في مختلف دول العالم - أن موضوع الأمن القومي موضوع يتصل بإمكانية الدفاع عن الدولة ، وتأمين حدودها ، والقدرة على شن الحرب عند اللزوم دفاعاً عن هذه الحدود . ولكن الشواهد التاريخية ، في السنوات الأخيرة ، تؤكد أن الخطر لا يأتي دائماً من خارج الحدود ، وأنه ليس بالضرورة أن تكون هناك حرب عسكرية تلتقي بها الجيوش وتقاتل فيها الدول ، ولكن الأمر قد يختلف عن ذلك كثيراً . من هنا ، فإنني أنصوّر أبعاداً جديدة لفهوم الأمن القومي .

فالالتقاء بين الزمان والمكان ، بين عنصر التاريخ وعنصر الجغرافيا ، أو ما نطلق عليه أحياناً

(*) ألقاها المؤلف في افتتاح الموسم الثقافي لنادي الجسرة « الفطرى - الدوحة ٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩ .

المستوى الرأسى والمستوى الأفقى ، هو الذى يحدد الظروف الأمنية لبلد ما أى الالتقاء بين هذين المحورين : التاريخ وما صنعه فى تكوين بلد معين ، ثم الجغرافيا التى حددت موقع هذا البلد على الخريطة . وليست هناك بلاد اختارت بالتحديد موقعها على الخريطة ، ولكن هذه معطيات تاريخية يتلقاها أبناءها عبر القرون كمسلمة يصعب تغييرها . من هنا لعبت منازعات الجيران ، والدول المتجاورة فى العالم ، دوراً رئيساً فى مفهوم الأمن القومى أيضاً . فتكد تكون أكثر من ٩٠٪ من المنازعات الدولية منازعات دول متجاورة ، لأننا لم نحدد موقعنا على الخريطة ، وبالتالي فهذه معطاة تاريخية جغرافية لا يمكن تغييرها . هذا البعد هو الذى يحدد المدخل لطبيعة الأمن القومى لبلد ما وهو الذى يتحدد بداية من هذه المعطاة التى يستحيل تغييرها .

فالبعد الجيوبوليتيكي ، هو بعد أساسى ، وتقليدى ، وغير قابل للتغيير فى تحديد المدخل لفهم الأمن القومى لبلد ما .

إذا انتقلنا من هذا البعد ، فسوف نجد بعداً جديداً يجب أن نتأمله بكثير من الاهتمام ، وأعنى به البعد الاقتصادى إذ لا يخفى عليكم أن معظم المشكلات فى عالم اليوم ذات مدخل اقتصادى وليس فى هذا جنوح للتفسير الأسمى الذى تبناه الماركسيون ، فالعنى بالاقتصاد هنا ، ليس حركة التاريخ الاقتصادى كما يريدونها ، وليس التصادم بين الطبقات ، ولكن المعنى الاقتصادى ينصرف إلى مفهوم ندرة الموارد . وواضح أن تزايد سكان اليوم فى العالم كله مع الإيقاع السريع لحياة العصر والتقدم التكنولوجى ، كل ذلك أدى إلى زيادة طبيعة الحاجات للأفراد والجماعات فأصبحت المشكلة الاقتصادية هى الشغل الشاغل للشعوب ، فإذا قيل فى الإستراتيجية إن الجيوش تزحف على بطونها ، فإننا نستطيع أيضاً أن نقول إن الشعوب تفهم أحياناً بأمعائها . ولا يمكن أبداً أن نتحدث إلى شعب عن الديمقراطية أو المشاركة السياسية إذا لم يكن لدى هذا الشعب المتطلبات الأساسية ، إذ سوف يصبح الحديث فى هذه الحالة لغوا وترفاً لا طائل من ورائها . إنما الحاجات المادية هى أمر لابد من تلبية . وليس فى هذا أى تناقض أبداً ، لا مع الفكر الإنسانى ولا مع الشرائع السبوية السمحاء ؛ فهذا أمر مسلم به ، وحاجات الناس أمر يلزم به الحاكم وأولو الأمر فى كل زمان ومكان . وعلى ذلك ، فقد يأتى التهديد للأمن القومى من طبيعة التناقضات الداخلية فى المجتمع نفسه ، أى يأتى الشر من داخله . واعتقد أن النماذج على هذا كثيرة من حولنا .

هذا الأمر يوضح لنا البعد الاقتصادى فى تحديد مفهوم الأمن القومى ، الذى لا يستقر ولا يستقيم لبلد معين ، إلا باختفاء التناقضات الاقتصادية فيه ، والإحساس بقدر من تلبية حاجات الناس تصل بمستوى الدخل الفردى إلى حد معقول . فى غير ذلك يمكن أن تتوقع انخيارات كثيرة داخل المجتمع ، تسمح بحالات من الانحطاط فى نواحي الحياة ، وتدفع بالمجتمع فى مسارات غير مرضية

لمستقبله . فالبعد الاقتصادي من الأبعاد التي يجب ألا تغفل عند دراسة أو تحليل طبيعة الأمن القومي لأمة معينة أو لدولة بذاتها .

هناك أيضاً بعد أعطيه كثيراً من الاهتمام ، وأعنى به البعد الاجتماعي . المتصل بطبيعة السكان والتوزيع الديمغرافي لهم ، والتركيب الطائفي لهؤلاء السكان ، لأنه لا يخفى عليكم أنه ما لم تكن هناك مصلحة عامة بين القوى الاجتماعية في بلد معين ، فإنّ النهاية وشيكة ، والانهيار محتمل في أي لحظة . ولعل في النموذج اللبناني - من ١٩٤٣ حيث صدر الميثاق الوطني في لبنان ، إلى ١٩٧٥ بداية الحرب الأهلية - أوضح مثال لذلك . فالتركيبة الاجتماعية في لبنان والتكوين الطائفي لم يكونا بطبيعتها مستقرين : المسلمون عموماً يشعرون بأنهم لم ينالوا ما يجب أن ينالوه بحكم التعداد . الشيعة يشعرون بأن عددهم السكاني لا يعبر عنه وزنهم السياسي والاقتصادي في الدولة ، الموازنة يشعرون بأنهم قد نالوا حقاً مكتسباً يجب أن يحافظوا عليه . وقس على ذلك باقي الطوائف في المجتمع اللبناني . فكانت النتيجة أكثر من خمسة عشر عاماً استمرت فيها الحرب الأهلية قائمة . هذا هو البعد الاجتماعي للأمن القومي ، فلو أن لبنان دخل حرباً وهو دولة قائمة وكيانها ثابت ، ما كنا نتوقع له هذه الدرجة من التدهور وتلك المشكلات المعقدة . فإذا البعد الاجتماعي بعد أصيل له أهميته ولا يجب إغفاله على الإطلاق .

ونصل إلى بعد آخر ، وهو البعد الثقافي أو التكنولوجي . وطبعاً ليس البعد التكنولوجي مرادفاً للثقافي ، إنها كلمة الثقافة في ذهني كلمة واسعة تحتوي كثيراً من العناصر الفرعية . فارتفاع مستوى التعليم في شعب معين ، والنهضة الثقافية فيه هما بالضرورة مقدمة للتفتح على معارف العالم والانفتاح على مداركه وحياة العصر فيه ، بحيث تسمح للشعوب أن تكون أكثر واقعية ، وأكثر قدرة على الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى في العالم من حولها ، وفهم التغيرات الإقليمية والدولية . ومن ذلك مثلاً ، أن يدرك الشعب بثقافته أن من لا يصنع سلاحه ليس مستقلاً . وهذا قد لا يدركه إنسان عادي ، ولكنه لا يفوت على من له إدراك ووعي بالحياة من حوله . فالمستوى الثقافي ، هو الذي يتيح للإنسان العادي أن يدرك أن استقلالية القرار السياسي في بلد معين ، لن تتحقق بغير القدرة على تصنيع السلاح . ومن هنا يأتي بعد تكنولوجي آخر له أهميته ، وهو الاحتكاك بتكنولوجيا العصر ومعارفه .

النظام الدفاعي السياسي لأمة معينة ، مرتبط بتركيبة معينة في فترة معينة . . يعني في ظل الدولة العثمانية كشكل من أشكال الخلافة الإسلامية برغم كل ما يرد عليها من مثالب ومشكلات وتناقضات ، إلا أنه كانت هناك على الأقل مظلة لشعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبعض الأطراف والتخوم المحيطة بالعالمين العربي والإسلامي ، هذه المظلة سقطت بحكم ظروف دولية معروفة . وكان على الدول التي انضوت تحت لواء الخلافة العثمانية أن تبحث عن نظام دولي جديد فاندفعت بالمفهوم القومي بديلاً عن الارتباط الديني . ولا يخفى عليكم أن كثيراً من الحركات في العالم

العربي الإسلامي كانت تعبيراً عن البحث الجديد للبديل للخلافة العثمانية . بل إن الحركة الوهابية في الجزيرة العربية مثلاً هي تعبير سياسي لمحاولة الاستقلال والخلاص وتأكيد الهوية العربية في منطقة معينة . وليس الأمر كذلك فحسب ، بل إنني أزعّم أن محاولات محمد علي الاستقلالية في مصر ووادي النيل تندرج تحت هذا النمط أيضاً ، البحث عن نموذج لنظام سياسي جديد يكون وريثاً للخلافة العثمانية .

منذ ذلك الحين ومحاولات العرب قائمة للبحث ، بعد سقوط الخلافة الإسلامية ، عن نظام عربي يكفل لهم الدفاع القومي أو الأمن القومي بشكل مختلف . وقد جرت محاولات في مصر لورثة الخلافة العثمانية ، بل ظهرت جمعيات للخلافة في الهند وباكستان ، تدعو بأن تكون الخلافة في أكبر أسرة إسلامية حاكمة في ذلك الوقت وهي الأسرة العلوية في مصر . وعقد مؤتمر مشهور في الثلاثينيات في لندن أيضاً يدعو إلى إحياء الخلافة بشكل جديد ، ويرى أن مقرها الطبيعي بعد التغييرات التي حدثت في المنطقة ، يمكن أن يكون في القاهرة .

أردت من هذا أن أؤكد على حقيقة معينة ، وهي أن العرب قد حاولوا في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات أن يجدوا هوية قومية تسمح لهم بالاستمرار وتواكب ذلك مع حركات التحرر في العالم العربي ؛ سوريا والعراق ومصر وباقي أطراف الأمة العربية ، إلى أن حدث ما لا يخفى عليكم . فقد حدث أمر بدأت بوادره منذ نهاية القرن الماضي ، ولكنه ترك بصمات قوية على الأمن القومي العربي ، سوف تظل تلازمه لسنوات طويلة ، وأعني به الوجود الإسرائيلي فوق الأرض العربية وثورات الفلسطينيين منذ الثلاثينيات ضدهم ، والتعاطف العربي الإسلامي مع الثوار الفلسطينيين حتى قامت دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ ، وواجه الأمن القومي العربي لأول مرة اختباراً جماعياً لم يواجهه من قبل . فبغير مظلة إسلامية جامعة ، وبغير لواء الخلافة الإسلامية ، دخلت الجيوش العربية كما تعلمون إلى فلسطين سنة ١٩٤٨ م ، وسبقها مجموعات من فدائيي ومتطوعي الدول وفي مقدمتهم الإخوان المسلمون من مصر ، وأصبحنا نواجه لأول مرة محاولة عربية لتكريس الأمن القومي العربي بشكل جماعي ، وإن لم يكن مدروساً ولا منضبطاً ، وكانت النتيجة كما تعلمون أن انتهى الأمر ولكنه خرج بتغيير حقيقي وهو أن الشعوب العربية أصبحت تدرك أن الشكل القائم للنظام الدفاعي العربي لم يعد مقبولاً . ثم كانت الجامعة العربية التي قامت ببروتوكول الإسكندرية حتى وقعت بعض الدول في سنة ١٩٥٠ على اتفاقية الدفاع العربي المشترك وهي ليست اتفاقية عسكرية بحتة بل هي ذات طابع اقتصادي إستراتيجي يستند إلى أساس قومي .

أما بالنسبة لما يتحدث عنه البعض حول التناقض العربي الإيراني ، والمخاوف الأمنية المتبادلة خصوصاً في منطقة الخليج فأنا اعتقد مخلصاً أن استقراء التاريخ يوحى بغير ذلك ، وأنه كان يجب أن تكون العلاقات العربية الفارسية قيمة مضافة إلى الوجود العربي الإسلامي ، وليست قيمة مضمومة منه . وعلى ذلك فإن حسن الجوار بين القوميتين معروف تاريخياً ، لقد عرفنا كثيراً من الفقهاء

والمفكرين والفلاسفة ولا نكاد نميِّز من هو من أصل فارسي، ومن هو من أصل عربي، ونجد أن الدماء امتزجت، فالمسألة كانت متداخلة - ومنذ دخل الإسلام المنطقة وقبلته القوميتان، أصبح التناقض بدون مبرر مقبول وعلى ذلك فإني لا أتصوره تناقضا دائما ولكنه تناقض مرحلي، وينتهي بالعودة إلى مفهوم حسن الجوار والسلامة الإقليمية لدول القوميتين.

البعد العربى لثورة يوليو « تموز » ١٩٥٢ (*)

ونحن نقرب من العام الأربعين على قيام ثورة يوليو « تموز » مازال منا من يشكك فى ثورتها ويشير إليها على أنها انقلاب عسكرى عارض ، وهذا ليس تنجيا على ثورة قومية فحسب ، ولكنه مغالطة علمية لا تخفى على ذى عينين ، لأنها ثورة فى الخريطة الاجتماعية للمجتمع وفى توزيع الثروات . ويعتبر البعض أن قانون الإصلاح الزراعى هو بداية البعد الاجتماعى للثورة ، وإن كنت ممن يعتقدون أنه كان عملا سياسيًا فى الدرجة الأولى ، لأنه يدخل فى نطاق تغيير طبيعة القوى الوطنية فى المجتمع أكثر منه هدفًا لتوزيع الثروة .

نستطيع أن نقول إن ثورة ٢٣ يوليو حدث قومى ، إذ إن مفهوم العروبة قبل ذلك أو البعد العربى لمصر كان مختلطًا بأبعاد أخرى ، ويرجع الفضل للثورة التى كانت تدرك أكثر من غيرها التصاعد المنتظر لمخاطر قيام إسرائيل فى المنطقة .

... أقول أن هذا الدرس الذى وعاه ثوار يوليو أعطى البعد القومى لمصر قيمته ودوره . . . ولقد اختلط على امتداد العصور السابقة مع ذلك بالفكرة الإسلامية ، وكانت النظرة إلى الدول العربية لا تبرا من التعاطف الإسلامى بالدرجة الأولى حتى الحركات الوطنية فى العالم العربى ، ذات البعد القومى ، كانت حركات دينية فى أغلبها . الحركة الوهابية فى السعودية ، والسنوسية فى ليبيا والمهدية فى السودان ، كلها حركات تحررية ، لكنها ذات مضمون إسلامى ، ولكن ، بعد ٢٣ يوليو استطاع ثوار مصر أن ينطلقوا من مرحلة البعد الإسلامى لمفهوم العروبة إلى بعد أوسع وأرحب وهو البعد العربى القومى الخالص .

إن ما حدث فى العلاقات المصرية السودانية فى بداية الخمسينيات كان دافعا لتوجه أعم وأشمل للمحديث عن مفهوم شامل للوحدة العربية ، حيث ضاع الحديث عن وحدة وادى النيل فى إطار نزعة وطنية تعبر عن شعور وطنى سودانى مستقل . كما أن المواجهة الساخنة والعنيفة بين عبد الناصر والإخوان المسلمين عام ١٩٥٤ . كانت مبررًا له لأن يكون التوجه العربى القومى أكبر وأقوى من أى

(*) من حديث للمؤلف أمام ندوة « مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر » ٤ مارس (آذار) ١٩٩٠ .

توجه دينى قد يحسب عليه فى ظل الظروف الداخلية ، إذن لا يجب أن ينصرف توجه مصر العربى فى بداية الخمسينيات لى يكون مجرداً عن أحداث كانت قائمة ، أولها حرب فلسطين ، وثانيها ما حدث مع السودان ، وثالثها ذلك الصراع العنيف مع الإخوان المسلمين .

ثورة يوليو «تموز» .. المنظور القومي العربي وتداعيات التسعينيات (*)

إذا أردنا الحديث عن ثورة يوليو من المنظور القومي ، فإن ذلك يقودنا بالضرورة إلى موضوع يرتبط بها بالدرجة الأولى ، وهو مناقشة ما درج الكتاب على تسميته بقضية عروبة مصر ، وكأن قضية العروبة بالنسبة لمصر ما زالت طرحا يحتاج لمناقشة ، وأمرنا يستحق الجدل . وأحيانا تأتي القضية في إطار أكبر وبشكل مغلف ، تحت تسمية أكثر اتساعا ، وهي « مصر قضية الهوية والانتماء » إذ يتساءل البعض هل مصر عربية أم إسلامية أم إفريقية أم حتى دولة بحر متوسطة أم أنها دولة لها خصوصية التكوين بحكم تاريخها الفرعوني ؟ والجدل في ذلك متسع ، ولكنه يقود في النهاية إلى تلك التعددية في الهوية التي تتميز بها مصر عن أقطار المنطقة ، والتي تجعل منها « حضارة ملتقى » ولكن يهمني أن أقول هنا إن التاريخ السياسي والاجتماعي لمصر عرف في مراحلها المختلفة عدة تيارات ، منها التيار الإسلامي ، والتيار القومي والتيار الوطني المصري الذي تقدم به بالدرجة الأولى مصريون من مثقفي الغرب ، والذين شعروا بأن الهوية المصرية تتميز عن المنطقة بشكل مختلف مما يعطيها نوعا من الخصوصية يجعل لها ذلك الطابع الفريد الذي تتميز به .

ولكن ، ولكي أقرب من موضوع الندوة ، فلا بد من القول إن مصر عربية الثقافة ، وإن بناءها الحضاري منذ الفتح الإسلامي يأخذ ذلك الطابع . وفي العصر الفاطمي بدأ أقباط مصر يؤدون صلوات الكنائس باللغة العربية . كان ذلك يعني القبول الكامل بعروبة مصر على نحو عرفه هذا البلد منذ ذلك الوقت . فإذا كان هذا تسليفا ثقافيا حضاريا فإنه لا ينتقص أيضا من امتزاج باقي الحضارات التي وفدت على المنطقة ، وفي مقدمتها الحضارة الفرعونية والوجود الروماني والإغريقي وغيره من الثقافات الوافدة على هذه الأرض ، والتي امتزجت وتم استيعابها بشكل منصهر في النهاية ليعطي تلك الشخصية الفريدة لهذا البلد المتميز .

إن الذي يعينني من كل هذه المقدمة التاريخية هو أن أقول إنه يرجع الفضل لثورة عبد الناصر

(*) ندوة هيئة الاستعلامات - القاهرة ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠ .

في ٢٣ يوليو لإعطاء هذه الهوية العربية في مصر ذلك البعد السياسي الذي تميزت به وارتبطت بوجوده .

إن فترة الأحلام الواسعة والعواطف الجياشة والرؤى البعيدة المدى لسنوات الخمسينيات والستينيات ، قد ضربت بانتكاسة ١٩٦٧ . إن عبد الناصر الذي رحل من هذا العالم سنة ١٩٧٠ قد رحل - رغم صموده المشهود في السنوات الثلاث السابقة لوفاة - رحل والأرض محتلة والأمة شتات والأمر في أسوأ أوضاعه . ولكن ليس بنهاية القيادات نقيم تاريخها . . إن نابليون قد انتهى سجيناً مهزوماً كما أن محمد علي انتهى أيضاً محاصراً باتفاقية ١٨٤٠ ، محجمة أوضاعه في حكم مصر له ولأولاده من بعده . إن ما نشعر به اليوم من تقدير لمصر ودورها إنها هو حصاد لتلك السنوات نشهده على الساحة العربية ، ونشهد على الساحة الإفريقية ، وكثيراً ما نشهده على الساحة الدولية أيضاً .

أما اليوم فنحن بمواجهة دور مصرى جديد في العالم العربى ، يتخلل عن بريق العواطف والأحلام والرؤى والأمانى ، ويتجه بواقعية وموضوعية إلى التعامل غير المباشر مع القوى العربية المختلفة .

إذ إننا في مصر نتطلع إلى عالم عربى جديد تأخذ مصر فيه دورها . فما أصعب التوازن بين التزامات مصر وما فرضته عليها الظروف ، وبين انتهاءات مصر وما حكمها به التاريخ . لذلك فإن مصر في علاقاتها العربية تدرك بوعى كامل أن انتهاءها القومى ليس قضية جدلية أو سياسة مرحلية بل هو ركيزة الانتفاء والهوية .

أمن الوطن .. و .. أمن الأمة (*)

لقد تغير المفهوم التقليدي لأمن الدولة ، والذي كان مرتبطاً بحماية الحدود في العصور الوسطى ليصبح محكوماً بعامل الجغرافيا (أى المكان) وهو محور الموقع ، والتاريخ (أى الزمان) وهو محور الحدث . ومن هنا ، فإن الأمن ليس حماية حدود الدولة وضمان سلامة أراضيها فقط ، وإنما يدخل في طبيعة الاستقرار السياسى ، محكوماً بأبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية واجتماعية لها تأثيرها . وعلى ذلك ، أصبحت قضية الأمن القومى متشابكة ، تتطلب مجموعة من العوامل التى يجب أن تتوفر لمجتمع معين ، لتحقيق له السلامة النفسية والاستقرار الكامل . والاستقرار أمر يختلف عن السكون ، فقد يكون الوضع ساكناً ، بينما الأمن القومى فى أشد مراحل تعرضه للمخاطر من الداخل أو الخارج . . . ثم إننا أصبحنا فى عالم لم تعد فيه الدول جزراً منعزلة ، ولكن هناك تداخلاً بسبب ثورة المعلومات والمعرفة وحركة الرأى العام . . فأصبح التأثير والتأثر متبادلين بين كل الدول مما يجعل الأمن القومى مترابطاً . ولعل نموذج الغزو العراقى للكويت يوضح كيف اهتز الإقليم كله وتأثر العالم بها حدث .

أما عن الارتباط بين الأمن الوطنى المصرى والأمن القومى العربى . . . فإنه لا يمكن الفصل بينهما ، بل إن قدر مصر قد جعل منها دولة محورية ، لا تقف عند حدودها أبداً ، بل تكون أول من يتأثر بما يجرى حولها ، باعتبار أن مسئوليتها القومية والدولية أكبر من غيرها . وأول من يؤثر فيه بثقلها السياسى والعسكرى والسكانى ، بمثابة « العامل المستقل » الذى تتبعه عوامل أخرى .

الأمر المؤكد ، أنه لا يمكن الفصل بين الأمن الوطنى المصرى والأمن القومى العربى ؛ فالخطر عندما يأتى ، لا تستطيع أن تضع حاجزاً فتقول : هنا ينتهى هذا ويبدأ ذاك . وهناك عدد من العوامل المؤثرة فى الأمن القومى العربى ، والتى تتأثر بها مصر بالضرورة . . ومنها :

١ - أن الأمة العربية بموقعها الإستراتيجى وطبيعتها وما تحويه من ممرات مائية . . تعطى لها جاذبية خاصة تتنازعها القوى الأخرى .

(*) من حديث لى فى ندوة صحيفة الأهرام منشورة فى ١٣ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٩٠ .

٢ - عامل الثروة النفطية وتداعياتها السياسية والاجتماعية ، فلقد أحدث النفط انقلاباً جذرياً في شكل المجتمع العربى ، وفى علاقات الأقطار العربية بعضها ببعض ، وفى تقييم العالم للمنطقة .

٣ - عامل المد القومى المنحسر حالياً والتمزق العربى . . فنحن نعانى من أزمة حقيقية على امتداد العشرين سنة الأخيرة . . ولا أريد أن أوقفها بأحداث محددة ، أو باختفاء زعامات معينة ، وإنما نستطيع القول بأن الشارع العربى قد أصيب بحالة من الإحباط والركود .

٤ - عامل التيار الإسلامى المتنامى فى الأقطار العربية ، وبغض النظر عن تقييمنا له ، فهو موجود وسوف يمارس تأثيره على مستقبل المنطقة لسنوات قادمة ، ولم تتحدد حتى الآن نظرة قومية موحدة تجاهه .

٥ - عامل تقادم التنظيم الإقليمى العربى ، ممثلاً فى الجامعة العربية . فالجامعة مؤسسة إقليمية دولية ، لعبت دوراً بارزاً فى تاريخ المنطقة ، ولكن جاء الوقت لمراجعة شكل هذه المؤسسة ، على ضوء المتغيرات الدولية والتطورات العالمية .

٦ - عامل ، لا يريد الكثيرون أن يركزوا عليه لحساسيته ، وهو عامل غياب الديمقراطية ، وضعف المشاركة السياسية فى الأنظمة العربية . .

٧ - عامل نقص الوعي بالمتغيرات الدولية ، والابتعاد فى كثير من الأحيان عن الواقعية السياسية بحيث تبدو وكأننا لا نعيش حياة العصر .

والآن . . لنا أن نتساءل : كيف نستطيع أن نوائم بين الأمن الوطنى المصرى ، والأمن القومى العربى فى ظل هذه المتغيرات ؟

إن هذا يقتضى تكامل مقومات الأمن القومى بعوامل ، منها ضرورة اختفاء النزعة الشعبوية واحتواء الإحساس الذاتى لبعض الأقطار العربية ، ويتطلب الأمن القومى العربى أيضاً شيوع الروح الديمقراطية فى الأقطار العربية ، لضمان درجة من النضوج السياسى المتقارب ؛ فإنه حين تختفى حرية التعبير ، لا توجد ذات قطرية تعبر عن نفسها أو تلتحم بالآخرين ، وأضيف أنه لو كانت هناك ديمقراطية بالمعنى الصحيح فى العالم العربى ، لما واجهنا ما واجهناه من انتكاسات ونكبات . كذلك فإن ضرورة الاعتداد على القوة الذاتية العربية هى ضمان تحقيق الأمن القومى ، أخذاً فى الاعتبار أن مفهوم الأمة الواحدة يعنى أمة واحدة فى السراء والضراء . .

أما عن دور مصر ، وبلا حساسية أو اتهام « بالشفونية » ، فهو أساسى فى مسئولية الأمن القومى العربى ، وقد أثبتت التجربة أنه ليست لها أطماع إقليمية أو توسعية ، وما دخلت أرضاً فى تاريخها إلا وانسحبت منها ، والتاريخ يشهد بهذا ، والدول المجاورة تشهد به أيضاً .

إن الأمن القومي العربي الآن يواجه - بلا شك - اختبارًا غير مسبوق في تاريخه الحديث ، وخطرًا حقيقيًا يحتاج من هذه الأمة إلى استجاء كل تراثها الحضارى ورصيدها القومى ، لاحتواء ذلك الموقف الذى قد يعود بالمنطقة عشرات السنين إلى الوراء . ومصر ، بحكم التاريخ والجغرافيا ، تبدو مسئوليتها بقدر حجمها وموقعها وتأثيرها الثقافى على امتداد الساحة العربية ؛ وكما كان دورها محوريا للخروج من كل أزمت المنطقة ، فإن دورها اليوم لابد أن يكون متناسبا مع مواقفها القومية السابقة .

فالأمر ، فى تصورى ، يحتاج إلى تفكير قومى خالص ، لتوفير أسباب الحماية والتأمين للأقطار العربية - خصوصا الأصغر حجما والأكثر ثروة - فى ظل نظام أمنى دفاعى مقبول ، قد تكون مصر مرشحة للقيام بدور فيه ، ولكن ذلك لن يتحقق بغير سقوط حساسيات كثيرة ، وذوبان أوهام متعددة ، واختفاء مخاوف هى تراكمات لسنوات التبعية والتخلف .

أخيرا ، فإننى أقول : لابد من فكر قومى مخلص ، يضع حسابات المصلحة العربية العليا واستقرار شعوبها فى المقدمة دائما ، حتى لا نكرر فى المستقبل سقطات الماضى وخطاياهم ، وكأننا أمة فقدت الذاكرة أو غاب عنها الوعى ! .

تصورات حول المستقبل العربي (*)

لقد سعدت كثيرا ، حين تلقيت دعوة جمعية خريجي الجامعات البريطانية في مصر ، لأسباب عدة ، يقع في مقدمتها شعوري بأن الانتهاء إلى هذه الجمعية يعنى بالتبعية الانتهاء إلى فترة هامة من فترات العمر ، وهي فترة الدراسة في المملكة المتحدة ، سواء في العاصمة البريطانية أو خارجها ، وهذا يعطى شعورا بالألفة والاقتراب مع من نتحدث إليهم . وثانيها ، هو أنني أريد أن يكون حديثنا حديث العقل ، لأن أى محاولة لطرق أبواب المستقبل العربي سوف تكون مخوفة بالضرورة بقدر كبير من التنبؤ والقياس . وكل محاولات التنبؤ والقياس على المستوى العربي ، خصوصا في الظروف الراهنة ، تبدو صعبة للغاية . فلا يخفى عليكم أن المستقبل العربي حديث يعبر عن شجون الساعة وهموم المرحلة . كلنا نتطلع ونتساءل :

ياترى كيف سيكون مستقبل هذه البقعة من العالم ، في ظل هذه الهزات العنيفة ، والأحداث الضخمة التي تعرضت لها أخيرا ؟ والواقع ، أنه مما يزيد من صعوبة أى تصور للمستقبل في العالم العربي ، أن التاريخ العربي في حد ذاته ملئ بشحنات العاطفة والتحويل السياسى . فالقيام بعملية تجريد لهذا التاريخ من كل هذه الشحنات العاطفية ، سوف يزيد الأمر صعوبة ، لأنه يضعنا أمام محاولة وضع الأمور في إطارها الحقيقى ، وبالتالي يجعل عملية التنبؤ غير سهلة ، خصوصا وأنه لا يخفى علينا أن الحاضر العربي يحفل أيضا بكثير من التداخلات والتناقضات .

والذى يعنينى أولا ، هو أن أستعرض وبإيجاز دور مصر العربى تاريخيا ، في عجلة سريعة لكى نخرج منها بالرد على سؤال أساسى : هل دور مصر العربى ضرورة أم اختيار ؟ يعنى هل كتب علينا ، بحكم التاريخ والجغرافيا ، أن نكون دولة محورية ، بل قاعدية في هذه المنطقة من العالم ؟ أم أن هذا الدور دور اختيارى ، يمكن أن تقدم مصر إن أرادت أو تعزف عنه إن شئت ؟

يجب أن نؤكد بداية أن مصر كانت لها مكانتها المرموقة في المنطقة بشكل يسبق عروبة مصر أيضا بل ولا أنجاز القول إذا قلت بشكل يسبق دخول الإسلام إلى مصر . فمصر بلد يتميز عبر التاريخ

(*) من محاضرة للمؤلف أمام جمعية خريجي الجامعات البريطانية بالقاهرة ٢٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٠ .

بحكم وجود هذا الكم الهائل من حضارة الإنسان لفترة هامة من بداية التاريخ المكتوب . ولا يخفى عليكم أن جدلا كان يثور ، على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه من بعده ، حول فتح مصر ، وكان هناك نوع من التردد تجاه الإقدام على هذا العمل ، لأسباب تتصل بمكانة مصر ووزنها في تلك الفترة من التاريخ . ولم يستطع إلا عمرو بن العاص - بها عرف عنه من كياسة وحكمة - أن يقنع الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بأن يقدم على الفتح محملا بوصايه ونصائحه .

لقد شهدت المنطقة العربية ، على امتداد سنواتها الطويلة ، مواجهات مختلفة إذ ظهرت الانقسامات بين أنظمة تقليدية وأنظمة أخرى تنهج نهجا اشتراكيا أو تقدما ومعظمها أنظمة جمهورية . ولكن كان هناك دائما تيار عربى عام ، يسمح لنا بأن نتحدث عن تيار قومى واحد ، إلى أن كان حادث الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، والذي حمل ولأول مرة انقسامًا حقيقيًا في الشارع العربى . والسبب في ذلك ، أن تداخلا قد حدث بين ثلاث أطروحات مختلفة : البعد الأول فيها ، هو غزو دولة لدولة عربية جارة ، وضمتها بالقوة . والأمر الثانى ، هو دعوة دولة أو دول في المنطقة لقوى أجنبية لحمايتها من خطر محتمل من الدولة الغازية . والأمر الثالث - وله بريق شديد هو الذى أعطى العراق الأرضية في الشارع العربى - وأعنى به موضوع العدل الاجتماعى العربى ، وهو موضوع له جاذبية في كل مكان وزمان ، إذ الحديث عن أمة عربية واحدة تشارك في السراء والضراء بكل ثرائها وفقرها ، بكل تضحياتها وامتيازاتها يجعل التلويح بهذا الموضوع أمرا ذا بريق لفقراء العالم العربى . شعوب عربية يلتفت نظرها مثل هذا النداء ، وتعتقد أن الأمة العربية الواحدة يجب أن تشارك في هذه الثروة بشكل واحد ، وكأننا أمام نموذج (أدهم الشرقاوى) في التاريخ الشعبى «الفلكلور المصرى» الذى كان يقتل من أجل أن يعطى الفقراء من الأغنياء ، ويتنقم للمقهورين من الأسياد .

إن الذى يعينى الآن هو أن نتحدث معا ، في هذا الجمع من صفوة المثقفين ، ونسأله بصوت عال .. ما هو تصورنا لسياسة مصر المستقبلية ، تجاه هذا العالم العربى ، الذى يموج بالاضطراب والذى تنذر أيامه القادمة بكثير من التوتر والقلق والمعاناة ؟

لقد جاء الوقت كحى نبحث عن صيغة لتعامل مصر مع العالم العربى ، نعرف فيها بالحقائق كما هى ، ونعطى فيها المصلحة بشكل وطنى محدد إطارها الذى يجب أن تستمر فيه .. لا يمكن أن تكون مصر ، كم نانت لفترات طويلة ، هى المتحملة للتضحيات ، النائرة للذات ، المتباعدة عن المكاسب والمغانم . في مواجهة موجات من الجحود والنكران تهب إلى سطح العالم العربى بين الحين والحين .. وليس في هذا انتقاص لمفهوم القومية العربية ، أو تجريد لمصر من رداها العربى .

يجب أن تتبلور سياستنا العربية في صيغة جديدة للتعامل مع الكيانات العربية المختلفة ، وفقا لخروط عريضة يجب أن يتعارف عليها الجميع ، فما هو الوضع بالنسبة لدول المنطقة المختلفة هل سوف تمارس الديمقراطية في العالم العربى دورها المنتظر الذى يجنب العرب الكوارث والنكبات ويدخل بهم من براية العصر الذى نعيش فيه ؟ أم أن غيبة الوعى واضاعة الفرص والانفصال عن الواقع سوف تظل كلها خصائص نعانى منها وسما تترتب بنا ؟

أزمة الخليج ومستقبل المشروع القومي (*)

بعد أن سكنت المدافع ، وتوقفت الطائرات عن القصف وهدأت المنطقة ، أو هكذا يبدو لنا أنها قد هدأت ، تبدو الرؤية أكثر وضوحا عن ذي قبل . فلا يخفى علينا ، أن العالم العربى مازال يعيش فى حالة ذهول حقيقية ، ولم يفق بعد من صدمة كبرى . فلم يعرف التاريخ العربى فتنة كتلك التى عاشها فى الشهور الماضية ، بل يذهب المؤرخون ، العارفون بالتاريخ العربى والإسلامى ، إلى القول بأن العرب لم يختلفوا فى تاريخهم إلا مرتين : المرة الأولى ، حين كانت الفتنة الكبرى بعد مقتل عثمان ، والصراع بين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، ومعاوية مؤسس الدولة الأموية ، حتى عرفت صراعا لا يقل فى ضاروته عن الصراع الأول وهو غزو العراق واحتلالها للكويت ، وهو الذى مزق أوصال الأمة وأصابها فى مقتل ، بل إننى لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت إنه ، بغض النظر عن حسابات المكسب والخسارة لكل طرف ، فإن ما حدث هو فى إيجاز صدمة كبرى للموجدان القومى بل أكثر من ذلك هو هزيمة تاريخية للعقل العربى الذى يواجه ، على مشارف القرن الحادى والعشرين ، أخطر المحن التى واجهها عبر العصور .

لقد كان لدينا دائما مشروع قومى مطروح على الساحة العربية ، ولكن ما حدث الآن بعد الثانى من أغسطس (آب) يعتبر أكبر ضربة قاصمة لذلك المشروع القومى ، ولسنا نجا فى الحقيقة لو قلنا أن مستقبل التضامن العربى رهن بقدرتنا على تجاوز تلك المأساة القومية والارتفاع فوقها بكل ما لدى هذه الأمة من رصيد مشترك ومصالحة عليا واحدة وتحديات تستهدف العرب - كل العرب - وتحاول اغتيال مستقبلهم كما نالت من ماضيهم وحاضرهم .

(*) من لقاء للمؤلف بأساتذة وطلاب جامعة عين شمس - القاهرة ١٦ مارس (آذار) ١٩٩١ .

نحو صياغة جديدة لمستقبل الأمة العربية (*)

إن موضوع الأمن القومى العربى ، من الموضوعات التى جددت أزمة الخليج طرحها ، فأصبح الكل يتحدث عن تدابير الأمن وإجراءات الدفاع المشترك والواقع أن ما يقع على الأرض يحدد مسار الأحداث ، ولقد كنا فى مواجهة عاصفة لعبت فيها قوى دولية دوراً أساسياً ، وانتهت لصالحها - على الأقل حتى الآن - فمن الطبيعى أن يكون لها اليد العليا فى إقرار شكل الأمن المحتمل ، وهذا ما يحدث ، ويبدو أننا طرف محدود - حتى الآن على الأقل - ولا نمثل أبدا المتغير المستقل فى إقرار هذه الأحداث أو تشكيلها .

إن الأمن العربى تم اختزاله حتى يصبح مجرد حماية لبعض الأنظمة فى ظل الظروف الراهنة حيث الخطر العراقى وأبعاده فى المستقبل غير مرئية . ولكن هناك تحوفاً من استبدال خطر بخطر . ومن هنا فموضوع تدابير الأمن معقد ، كما أن الرواية لم تتم فصولها بعد . .

أستصور أنه ستحدث مستقبلاً سلسلة من الانفجارات والتغيرات ولذلك فالعرب فى حاجة إلى نهضة عربية تشمل كل مرافق الحياة ، من خلال مجموعة إجراءات تواجه بها القرن الحادى والعشرين . .

. . إذ أنه على الرغم من تزايد مساحة الحريات السياسية ، فإنه توجد أزمة فكر حقيقية ، وإذا استمر هذا الأمر فسنجد بعد سنوات أن هناك مربعات محرمة تحد من الحركة ، ففى مناخ الستينيات فى مصر كان هناك غياب للديموقراطية ، لكن كانت هناك حرية ثقافية واجتماعية ، وانفتاح ثقافى أكثر بكثير مما نشهده حالياً . فالعالم العربى الآن مشدود إلى مرحلة من القهر الفكرى ، تؤدى إلى حالة من الاختناق ، يشعر بها من يتحدث فى موضوع معين .

وفى محاولة لتقييم الموقف العربى العام ، أجد عندى ثلاث ملاحظات :

الأولى : إننى أعتقد أننا نمر بظروف غير طبيعية ، وهى استثنائية ، لا يجب معها اتخاذ قرارات جذرية لها تأثير على المستقبل العربى .

(*) من حديث للمؤلف فى ندوة صحيفة الأهرام المنشورة فى ١٤ يونيو (حزيران) ١٩٩١ .

الثانية : أن التيار الإسلامي بكل فصائله وحركاته ، واجه اختبارًا حقيقيًا من خلال تباين مواقف أطرافه من أزمة الخليج .

الثالثة : أن أى حديث عن المستقبل العربى ، يجب أن يكون مرتبطًا بوحدة فكر تجاه القوى المختلفة فى العالم والتسويات والأفكار المختلفة . ونحن لم نصل حتى الآن إلى ميثاق فكرى موحد يسمح بوجود أرضية مشتركة ، تجعلنا نؤيد التحركات الغربية ، أو نوافق على التسويات الأمريكية أو نتخذ موقفا معينا من القضية الفلسطينية . إنه يوجد تباين حقيقى ، بينا اقتحام المستقبل يتطلب أرضية فكرية مشتركة صلبة ، ندق عليها بأقدام ثابتة قوية . .

حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى (*)

إن هذه المحاضرة في مضمونها ، هي محاولة للتقييم الموضوعي لحرب الخليج . فتوقيت المحاضرة يأتي بعد عام على العمليات العسكرية ، وعام ونصف منذ دخل تعبير أزمة الخليج في قاموس العمل السياسي في عالمنا المعاصر ، في أثناء الأحداث كان عنصر المعاصرة المباشرة ، يحرم المحلل من أن يدرك كثيراً من الأبعاد ، ويبدو ذلك متاحاً بعد فترة من الوقت ، شأن اللوحة الفنية بالابتعاد عنها ترى منها ما لا يكون متاحاً بالقرب من خطوطها . . .

إن التقلب في أوراق أزمة الخليج ، يطرح نقاطاً عسراً ، نضعها بغير ترتيب للتأمل باعتبارها نتاجاً بدأنا نستوعبه لذلك الحدث الدرامي الضخم في الحياة العربية . وهذه النقاط العشر هي :

الأولى : خروج النظام العربي من الدائرة العربية البحتة ، ليكون نظاماً إقليمياً بلا مضمون قومي فأصبح جزءاً من نظام دولي كلي . وتأمل هذه النتيجة ، لا يحتاج إلى مجهود كبير ؛ فمن نتائج هذه الحرب الأساسية بكل أبعادها ، أننا قد أصبحنا أمام واقع محدد ، وهو أن ما درجنا على تسميته بنظام عربي ، على امتداد الفترة منذ قيام جامعة الدول العربية حتى الآن ، لم يعد له من حيث المضمون وجود ، صحيح أن الجامعة العربية قائمة ، والمواثيق موجودة ، والأفكار مطروحة ؛ ولكن هناك أزمة ثقة حقيقية بين الأطراف العربية ، جعلت الحديث عن نظام إقليمي أقرب إلى الواقع العمل من الحديث عن نظام عربي .

الثانية : ثبات عجز الحلول العربية ، وبروز تداخل المصالح بين عربية وأجنبية . فمن العبث أن نتحدث الآن عن مصلحة عربية واحدة . قد يكون هذا من الناحية النظرية مقبولا ، ولكن من الناحية العملية ، حدث تداخل حقيقي بين مصالح الكيانات السياسية في المنطقة العربية ، وقوى كبرى أخرى ، على نحو يجعل الحديث عن مصلحة عربية واحدة أمراً نظرياً بحتاً . يكفي أن نتأمل

(*) ملاحظات ختامية للمؤلف أمام ندوة مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة - ١٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩١ .

أفكار الإخوة في الخليج الآن ، وتصوراتهم لقضايا الأمن والسلام والمستقبل ، حتى ندرك إلى أى مدى تطورت النظرة خلال فترة العام ونصف العام الماضية . . .

الثالثة : تزايد الدور غير العربى في الدائرة الإسلامية ، وأقصد بالدائرة الإسلامية الدائرة المحيطة بالدائرة العربية ، وأسمى منها إيران وتركيا . فمن الواضح ، أنه لم يعد هناك صوت عربى واحد الأمر الذى أصبح من نتائجه أن الدول الإسلامية غير العربية المحيطة بنا ، قد أصبحت تشعر نتيجة هذا الغياب الذى حدث ، بأنه في مقدورها أن تقوم بدور لم يكن متاحا لها منذ عام ونصف فدخلت قضايا متعددة ، منها مسائل الأمن والدفاع بالنسبة للخليج ، وتحدث فيها إيران . . . مشكلات المياه وتوزيع شكل الأقليات في المنطقة الواقعة بين العراق وسوريا وتتداولها تركيا . لقد حدث تزايد للدور غير العربى في الدائرة الإسلامية الضيقة .

الرابعة : وهى قضية خطيرة ، إذ إن حرب الخليج قد دفعت القضية الفلسطينية دفعا كبيرا وأضعفتها كفيًا . والذى حدث أن نتائج حرب الخليج قد جعلت القضية تطفو على السطح لاعتبارات لا تخفى على فطنة المحللين ، أو الدارسين لظروف المنطقة . فلقد أصبح لزاما على القوى المستولة عن إدارة الصراع في هذه المنطقة من العالم ، أن تقوم بعمل من شأنه أن يمتص قدرًا كبيرًا من مرارة ما حدث ، وأن يجعل للظروف المتاحة مكانا مناسبًا يسمح بدفع القضية الفلسطينية إلى الأمام ولكنه دفع كمي وليس دفعًا نوعيًا أو كفيًا . . . إذ يكفى أن نتأمل المفاوضات العربى في أى وقت وهو يقف وخلفه أمة ممزقة ، تختلف الآراء فيها مائة وثمانين درجة ، وتصل حدة الصراع بين أطرافها بدرجة أكبر من حدة الصراع بين هذه الأطراف والحصم الذى جاء للتفاوض معه .

الخامسة : لقد أثبتت حرب الخليج ، ومن خلال التقلب في أوراق تلك الحرب بقراءة جديدة بعد فترة من الوقت ، انقسام التيار الإسلامى تجاه أحداث حرب الخليج ، بين مؤيد للعراق ومعارض له ، وبين أولئك الذين أخذوا حلا وسطا أدانوا فيه غزو العراق للكويت وأدانوا أيضا التدخل الأجنبى لحماية الكويت . وتبين هذه المواقف الثلاثة للتيار الإسلامى ، الذى انقسم بين مؤيد ومعارض ووسط ، أن مواقفه قد أدت إلى اهتزاز صورته مرحليا من الناحية السياسية ، كما أن انقسامه في أول اختبار تجاه قضية قومية ذات طابع إسلامى ، أثبت أنه لا توجد لديه وحدة فكرية حتى الآن .

السادسة : ليست فقط بروز الانقسامات العربية - العربية . . . ولكن أيضا بروز الانقسامات الخليجية - الخليجية ، والمتخصصون في سياسات الخليج ، يدركون أن العلاقات الثنائية بين دول الخليج أصبحت الآن في وضع لم تكن عليه من قبل ، كما لا توجد لديها نظرة واحدة تجاه قضايا الأمن والدفاع عن الخليج ذاته . .

السابعة : من النتائج الحادة لحرب الخليج ، أنها طرحت ، ولأول مرة وبشكل حاد ، مفهوم

توزيع الثروة العربية . . . قد يكون هناك قفز على هذا الموضوع في كل ما كتب أو يناقش ، إنما تبقى للقضية منذ بدايات أزمة الخليج أنها قد اندفعت لكي تطفو على سطح الذهن العربي بشكل محدد وكشفت ، ولأول مرة ، أن فكرة الأمة الواحدة لابد أن يدخل فيها عنصر المشاركة في مختلف الظروف . وعلى الرغم من أن هناك محاولات للتستر على هذا الطرح بالذات ، إلا أنه قد طرح . وإذا طرح موضوع على الساحة ، فمن العسير أن يسقط من الذاكرة القومية .

الثامنة : وهي من أخطر القضايا وأكثرها تأثيراً في مستقبل الأمة العربية على الإطلاق ، إذا أتيج لها أن تجمع الشمل ، وأن تبقى أمة بمعنى الأمة وبمفاهيمها السياسية والدستورية . وأعنى بها أزمة الديمقراطية في الوطن العربي وغياب المشاركة السياسية وهما تمثلان بحق أزمة النظم العربية .

التاسعة : خريطة جديدة لتوزيع القوى في المنطقة العربية ، لقد اتخذت مصر موقفاً مختلفاً منذ نهاية السبعينيات ، ولسنا بصدد تقييمه من الناحيتين السياسية والإستراتيجية ، إنما برغم قيادة مصر للعمل العربي سياسياً وثقافياً وحضارياً ، إنما يصبح لدورها طابع خاص يرتبط بتعهدات معينة في نهاية السبعينيات . أضف إليه أن من نتائج حرب الخليج أن اختفت أكبر قوة عسكرية محتملة والتي كانت ممثلة في الترسانة العسكرية الكبيرة للعراق . فالجزائر في أزمة داخلية تحرمها من المشاركة الحقيقية في توجيه الأحداث السياسية في هذه المنطقة ، وأصبح لسوريا دور خاص تأثر بشكل كبير بالتغيرات الدولية الناجمة عن اختفاء الاتحاد السوفيتي من الساحة السياسية ، أضف إلى ذلك المواجهة بين الغرب وليبيا حالياً ، إذن توزيع القوى في العالم العربي توزيع خفيف ، ولا يشير على الإطلاق بإمكانية التأثير في السياسات الإقليمية ، ما لم تتغير طريقة تفكيرنا وأسلوب حياتنا وإلا لن نكون قوة فعالة مؤثرة ، بل سوف نكون قوة متأثرة .

العاشرة والأخيرة : لقد نسينا في زحمة الأحداث وكثرة الحديث عن الغزو والشرعية ، وقضايا الأمن والنظام الجديد ، أن هناك واقعا عربياً أليماً سوف نواجهه بعد سنوات قليلة . فالمرارة التي تتربسب يوماً بعد يوم في أعماق جماهير الشعب العراقي ، سوف تترك بصماتها على المستقبل العربي كله . .

« الثقافة العربية في عالم متغير » (*)

يمثل مؤتمر يدور حول مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير أهمية خاصة ، في وقت نرصد فيه الظواهر الجديدة ، والمتغيرات المتلاحقة على نحو ينشئ بدخولنا عصرا مختلفا يسمح بالحديث عن عالم متغير . . سقطت فيه نظم ، واختفت منه كيانات ، وتغيرت خريطة العالم ، وبرز الاتجاه نحو التعددية السياسية ، وتعزيز مناخ الحريات ، ودخول قضايا جديدة على جدول أعمال السياسة الدولية ، نذكر منها على سبيل المثال : قضايا حقوق الإنسان ، ومشكلات البيئة وأوضاع اللاجئين في أثر النزاع المختلفة ، إلى جانب عدد من تساؤلات حول مستقبل حركة عدم الانحياز ، والعلاقة بين أغنياء العالم وفقرائه ، والآثار المختلفة للثورة العلمية على مستقبل السياسة . .

ولتسمحوالى بأن أضع أمامكم بعض القضايا المتصلة بموضوع الندوة لعلها تسهم في فتح آفاق البحث حوله :

أولا : إن الثقافة هى بناء حضارى إنسانى يقوم على نظام متميز ونسق خاص للقيم الاجتماعية والمفاهيم الفكرية ، ولذلك فالثقافة تستند إلى خلفية ذاتية تعكس عمقا حضاريا وحسا إنسانيا يلتصقان بها في كل زمان ومكان .

ثانيا : إن التحولات الضخمة التى شهدتها العالم في السنوات الأخيرة ، والتى سقطت بها معظم نتائج الحرب العالمية الثانية ، قد انعكست بالتالى على القوميات والأيدولوجيات في وقت واحد ، بما ترك آثاره على الأمم والشعوب ، حتى تلك التى لا تمسها التحولات بشكل مباشر .

ثالثا : إن الثقافة تعبير حى نابض يعكس روح الأمة وتقاليدها الفكرية وأعرافها السياسية ، ومع ذلك فهي جزء من تيار عالمى يسعى لشيوع المعرفة واتساع حيز التنوير ، لذلك يثور التساؤل دائما عن دورها المتأرجح بين القومية والعالمية ، أى هل نريد للثقافة أن تعكس ذاتية الأمة على نحو يصل بها إلى حد التعصب ويعزلها عن تيارات العصر في انغلاق مقيت ؟ أم تذوب الثقافة القومية في محيط العالمية على نحو يصل بها إلى الذوبان الكامل ؟ تلك إشكالية معاصرة تحتاج إلى توازن حقيقى يجعل الحركة الثقافية عطاء قوميا لا ينعزل عن تيار العالمية في الوقت ذاته .

(*) كلمة أمام ندوة حول هذا الموضوع - القاهرة ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٢ .

رابعا : إن الثقافة في الدول النامية ، حيث أمم عريقة رغم فقرها ، أصيلة برغم تحديات عاتية أمامها ، إن الثقافة بالنسبة لها رصيد أساسي تؤكد به هويتها ، وتحافظ من خلاله على مزاجها القومي . . . وحين تقدم فلكلورها الشعبي أو فنونها الخاصة ، فإنها لا تفصل بين الثقافة كقيمة للوجود الإنساني والتنمية كإطار لحركة تقدم المجتمع .

خامسا : إن هناك قضية ذات حساسية ، لا أجد غضاضة في التعرض لها في مستهل جلسات هذا المؤتمر ، وأعني بها قضية توظيف الثقافة لخدمة السياسة . وأؤكد هنا أن تلك القضية ذات أهمية خاصة لنا في المنطقة العربية ، حيث تصبح سلاحا ذا حدين ؟ إذ يمكن خلق الثقافة الموجهة وتوظيفها لخدمة أهداف سياسية معينة ، ونحن دائما مع توظيف الثقافة لخدمة الغايات القومية وتأكيد هوية الأمة ، ولكننا لسنا معها حين نتحول إلى أداة لخدمة الحكام ، وتثبيت مواقفهم فالقادة والرعاة بشر يصيبون ويخطئون . . . يبقون ويذهبون . . . بينما الأمم هي الخالدة ، والشعوب هي الباقية . . . نحن مع ثقافة تمجد الأوطان ، ولكننا نتحفظ على ثقافة تغني - دوما - للحكام .

سادسا : إن رصد الظواهر الجديدة في عالم اليوم ، بكل المتغيرات في النظام الدولي ، والتحولت على المسرح العالمي ، مع رسوخ قواعد التعددية ، وتنامي الحريات العامة ، إنها يعكس دور الفرد من جديد باعتباره وحدة الوجود والكيان الأساسي في الحياة ، وهو أمر يفتح الباب أمام نضوج الملكات الفردية ، ونمو المواهب الفنية ، وازدهار المناخ الثقافي في كل جوانبه ، وتأكيد قيمة الفرد وتأثيره في مستقبل ثقافة العصر .

سابعا : إن الثقافة العربية التي تحمل تراث الإسلام الحنيف ، وتحتوي نتاج حضارات متعاقبة تبدو اليوم مهددة - أكثر من أى وقت مضى - بالمواجهة المصطنعة بين الماضي والحاضر ، والأزمة المفتعلة بين الأصالة والمعاصرة ، والصدام المتعمد بين التراث وروح العصر . وتلك قضية القضايا فساحة الإسلام تحمل معنى العطاء الثقافي المتبادل ، كما أن تقاليد العروبة تحتوى في إطارها كل خصائص الفروسية الفكرية .

إن المثقف هو ضمير أمته ، وشاهد عصره ، ونبض الحياة الدافق . . . لذلك فإن المثقف العربي هو الذى سيحدد في النهاية مستقبل الثقافة العربية . وهي ثقافة معروفة بثرائها ، بحكم توافد الحضارات على الأرض العربية ، وتتابع الديانات فوقها . . . لذلك لابد من إدراك طبيعة المتغيرات حولنا ، وفتح جسور الاتصال مع دول العالم وشعوبه . . . فتح نعيش في منطقة ملتقى . . . تتمتع فيها الثقافات ، وتتعايش عليها الديانات ، وتصبح الثقافة الرفيعة حقا ميسورا للمواطن ، وسلعة في متناول فكره ، يرقى بها حاضره ، ويضئ معها مستقبله . . . في ظل عصر الثورة العلمية في وسائل المعرفة والاتصال ، والانقلاب المذهل في عالم الصناعة والتكنولوجيا . . . فالثقافة زاد الشعوب ورصيد الأمم ، ونبض الحياة .

تعقيب على الورقة المقدمة حول (مشروع النهضة .. نجاح وإخفاق) (*)

يظن البعض أن مثوية دار الهلال مناسبة ثقافية تتصل بتاريخ الصحافة العربية . ولكن الأمر عندي يتجاوز ذلك بكثير ، فهي فرصة لمراجعة شاملة لقرن كامل من الزمان ، بكل ما فيه من نجاح وإخفاق ، على ساحات العمل العربى ثقافيا وحضاريا . . سياسيا واقتصاديا .

ولقد رأيت ، احتراماً لحيز الوقت المتاح ، أن أوجز حديثي في نقاط عشر ، تعقياً على الورقة المتميزة التى تقدم بها إلى هذه الندوة الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، وهو بتاريخه السياسى وإسهامه العلمى ، نموذج للمثقف العربى الذى يجمع بين العمق الأكاديمى والالتزام الفكرى فى وقت واحد . وأوجز النقاط العشر فيما يلى :

أولاً : إن هذه المناسبة إحياء لروح تكاد تضيع منا . . روح التسامح الدينى وازدهار الفكر القومى . فدار الهلال تعبر عن فترة هامة من صحوة تاريخنا الحديث . وحين يؤسس جورجى زيدان داراً صحفية عربية كبرى ، ويسمى دار الهلال ، بها يرمز إليه الاسم . . فتلك إشارة تلخص فى حد ذاتها قيمة ذلك الحدث الثقافى الضخم ، الذى يرتفع فوق كل عوامل التعصب أو الانقسام ويتعد دأئها عن روح التشنج التى لا نبراً منها حالياً .

ثانياً : أهمية الاحتفال بمثوية دار الهلال ، أن تاريخها هو استقرار تلقائى لمسيرة النهضة الحديثة فى مصر والوطن العربى ، وهى أيضاً تعبير عن الجانب القومى لمشروع النهضة . فالدار مصرية ومؤسسها لبنانى ، وتأثيرها عربى واسع الانتشار . لذلك فهى مدرسة للفكر القومى ، ومرة لروح العصر ، وتعبير عن المزاجين السياسى والاجتماعى ، للمنطقة فى القرن الأخير .

(*) من حديث لى أمام ندوة احتفال الهلال بعيده المئوى ، القاهرة - ١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٢ .

ثالثا : إن مؤسس الدار عربى مسيحى ، ولكن إسهاماته فى الرواية التاريخية الإسلامية تعطى دار الهلال مظلة إسلامية ، تجذب إليها كل التيارات فى إطار قومى يمثل تزاوجا رفيعا بين الأصالة والمعاصرة . . بين التراث والتحديث . . بل بين الذاتية والتغريب .

رابعا : إن قدوم جورجى زيدان إلى مصر ، وهو العربى المسمى من طبقة بيرونية فقيرة ، فى الثلث الأخير من القرن الماضى - قرن ازدهار مشروع النهضة العربية الحديثة - إن قدومه هذا يؤكد غياب روح التعصب الدينى فى المشروع ، ويوضح مفهوم المشاركة والتزاوج بين الفكر القومى الخالص والتراث الإسلامى القائم وهو فى ظنى أبرز دعائم مشروع النهضة العربية ، الرافض للسيطرة العثمانية سياسيا ، والمستعد لاستقبال رياح النهضة من المشروع الغربى دون تعصب أو انزواء . . فالنهضة تقتن دائما بالتسامح الفكرى ، والبدا من حيث انتهى الآخرون ، وليست دائما رفضا للجديد بدعوى بعث القديم أو إحياء التراث أو البحث عن الأصالة .

خامسا : على الرغم من تسليمنا بمظاهر الاختلاف بين المشروع العربى للنهضة ، والمشروع الغربى للنهضة (الإحياء الجديد) ، وذلك من حيث مصادر كل مشروع وشخصيته الذاتية ، إلا أننا نلاحظ قسما مشتركة بينهما لا يمكن تجاهلها ومنها :

- (أ) التركيز على الأدب والفن ، كرأس حربة لفتح قنوات التقدم .
- (ب) الاهتمام بالتعليم ، كرافد أساسى لحركة التثقيف والاستنارة .
- (جـ) التعويل على الصناعة والتفوق الحرفى ، كمظهر مادى للنهضة .
- (د) الربط بين التقدم وحركة الإصلاح الدينى . وأنا هنا لا أقارن بين لوثر وكالفن ، وبين الشيخ جمال الدين الأفغانى والإمام محمد عبده ، فنحن مدركون للفارق بين طبيعة المؤسسة الدينية فى الغرب المسمى ، وطبيعتها فى الشرق المسلم .
- (هـ) اقتران المشروعين ، الغربى والعربى ، بالنضال من أجل توسيع قاعدة الحريات الفردية والعامّة . فإذا كان التقدم يقوم على أساس أن الحاجة أم الاختراع ، فإن النهضة تقوم على أساس أن الحرية هى شرط الإبداع .
- سادسا : إن عروبة النهضة ، لا تمثل بالضرورة علمانية النهضة ، من منطلق أن الارتكاز على الفكر القومى هو ابتعاد تلقائى عن الاعتماد على العامل الدينى كمظهر للوحدة . فالتداخل بين العروبة والإسلام يمثل واحدا من أبرز دعائم مشروع النهضة ، حيث تقف جهود الأزهر التنويرية جنبا إلى جنب مع جهود المدارس المسيحية ، وإسهامات العناصر العربية غير المسلمة الوافدة إلى القاهرة فى القرنين الأخيرين .

سابعا : إن قدوم زيدان إلى مصر ، ضمن مجموعة من الرواد الشوام فى ميادين الأدب والصحافة

والمسرح ثم السينما ، إنما يؤكد ملاحظة متصلة الوجود تاريخيا ، مؤداها أن العلاقة بين مصر وما نطلق عليه تعبير « الشام » ككيان سياسى ، هى علاقة تتجاوز حدود التضامنين السياسى والعسكرى عبر التاريخ ، لتكون ذاتها محورا ثقافيا للتيار القومى ، الذى واكب النهضة العربية الحديثة ، واتخذ من مصر ركيزة له .

ثامنا : تمثل دار الهلال أيضا تجسيدًا لقيمة المناخ المصرى فى التاريخ العربى الحديث ؛ فهو إطار النهضة القومية ، لا بالمصريين وحدهم ، ولكن بكل الروافد الوافدة إلى ساحته الرحبة من المشرق العربى والمغرب العربى على حد سواء . بل إن الإسهامات العربية غير المصرية فى مشروع النهضة الحديثة - التى أسهم فيها طموح محمد على التوسعى بقدر كبير - إن هذه الإسهامات التى سعت إلى صحافة مصر ومسارح العاصمة ، ووجدت الترحيب والتجاوب ، إنما هى فى حد ذاتها تعبير عن عبقرية الشعب المصرى ، الذى يحتوى الاتجاهات الوافدة ، ويدرك بفطرته قيمة الامتزاج الثقافى والتفاعل الفكرى ، فى ساحة وثقة بالذات لا تكاد نجد لها نظيرًا فى المنطقة حولنا .

ثاسعا : إن مشروع النهضة الحديثة فى الوطن العربى ، بمسعاها المرتبط بمفهوم الحرية ، قد استوعب كل خصائص المشروع الغربى وركائزه ، خصوصا ما كان متصلا منه بالموقف من التراث الثقافى ، والنظرة إلى العامل الدينى ، والاهتمام بالتقدم العلمى ، وحتى مشاركة المرأة فى المشروع كله . ونذكر هنا ، على سبيل المثال ، السيدة روز اليوسف كنموذج لمرأة وفدت من الشام ، لتسهم فى الحركة المسرحية ثم الصحفية فى مصر الحديثة . .

عاشرا : هذه سيات تحضرنا . . ومظاهر تقدمنا . . نذكرها فى مثنوية الهلال ، لنبحث عن خروج من المأزق الكبير ، الذى يواجه حرية الفكر وحق الإبداع ، ويكاد يصيب مشروع النهضة العربية فى مقتل ، دون أساس روحى أو ثقافى أو عقلى .

إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلي

تحول شرق أوسطى (*)

أقبل السلام على المنطقة بدون مقدمات تمهد له ، أو إشارات توحى بقدومه ، نعم . . كانت هناك مباحثات للسلام تجرى بين أطراف النزاع الطويل في الشرق الأوسط ، ولكن السلام غافل الجميع ولم يدخل من باب المحادثات العلنية ، وإنما قفز من نافذة المفاوضات السرية .

واختلفت الآراء وتباينت الرؤى ، وانقسم المحللون في تحديد قيمة ما حدث واستكشاف المستقبل القريب بل والبعيد ، من منظور ذلك الذى جرى . حملة مفاجئة للسلام أقرب ما تكون إلى الوجبة الخفيفة التى يتم الاستغناء بها أحياناً عن وجبة ثقيلة قد لا تحتملها صحة الأطراف أو الظروف المحيطة بهم . ويمكن أن نميز بين عدد من الاتجاهات في تقييم ما سمي إعلامياً اتفاق « غزة - أريحا أولاً » وتدور كلها حول البحث عن حلقة مفقودة أو تفسير تائه أو عامل مجهول .

أولاً : هناك من يقولون بأن الاتفاق يعكس تصوراً ذكياً لمستقبل مصالح إسرائيل في المنطقة فهى تريد أن تستهلك الورقة الفلسطينية بأسرع ما يمكن حتى تنتقل منها إلى الورقة العربية بكل ما تمثله لها من طموحات سياسية وآمال اقتصادية ، فإذا كانت القضية الفلسطينية هى العقبة أمام إسرائيل في طريق علاقات دبلوماسية وتجارية بالدول العربية ، فلا بد إذن من خطوة تضع العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية في إطار مقبول يسمح لإسرائيل بتقديم أوراق اعتمادها للدول العربية الخليجية وغير الخليجية بطريقة تضع الأمل الإسرائيلى - لأول مرة في تاريخها - موضع التنفيذ . ولذلك لم يكن غريباً أن يكون طريق عودة زعماء إسرائيل بعد توقيع الاتفاق في واشنطن مروراً بعاصمة عربية وكان ترتيب الأحداث يكشف خفايا المضمون .

ثانياً : تحدث آخرون عن موقف القيادة الفلسطينية . . صراعها مع التيار الإسلامى الذى تقوده « حماس » في الأرض المحتلة . . ثم أزمته المالية التى استفحلت منذ موقفها من غزو العراق

(*) الأهرام - ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣ .

للكويت والذي كان من نتائجه تضاؤل الدعمين السياسى والمادى من بعض دول الخليج عقابا لها على موقفها المؤيد للقيادة العراقية ، بل ويتجاوز البعض هذين السببين . . . التنافس السياسى من ناحية والأزمة المالية من ناحية أخرى . . فيقولون ربما وصلت القيادة الفلسطينية إلى مرحلة نطلق عليها (شيخوخة النضال) بكل ما تحمله من آثار المعارك الطويلة ، والصراعات المستمرة ، وكأنها قد آن الأوان للمحارب أن يستريح ولسان حاله يقول « وداعا للسلاح » .

ثالثاً : نتحدث دوائر مهمة بشئون الشرق الأوسط لتؤكد أن قوى دولية وإقليمية قد مارست ضغوطها على الأطراف للوصول إلى اتفاق يتمشى مع مرحلة الاسترخاء السياسى التى يشهدها عالم اليوم ، وتسمح للمنطقة بالدخول فى مقايضات نهائية . . وحسابات علوية قد تدخل بها إلى طور الاستقرار النهائى فى عصر يتحدث فيه الكبار عن نظام عالمى جديد وعن ديمقراطية القرار السياسى الدولى وعن قضايا حقوق الإنسان .

رابعاً : يرى تيار آخر لا تخلو نبرته من التشاؤم أن ما حدث لا يخرج عن كونه فيلمًا سينمائيًا أمريكيًا جيد الإعداد يعطى انطباعًا أكبر بكثير من قيمته الفنية والمادية ، بل إن عشرات الملايين التى شهدت على شاشات التليفزيون ومن خلال الأقمار الصناعية حفل توقيع الاتفاق فى البيت الأبيض قد خرجت بانطباع مؤداه أن الولايات المتحدة الأمريكية هى - كما كان متوقعًا - عراب الاتفاق والقوة الحقيقية التى تقف وراءه ، وتضمن لكل طرف ميزة جانبية همست إليه بوجودها وأوحت له بتحقيقها .

خامساً : يبقى تيار آخر يقول إنه برغم كافة الملاحظات والتسليم بكل التأويلات ، إلا أن الجانب الفلسطينى الذى استطاع أن يخاطب العالم من منصة الرئيس فى البيت الأبيض ، مقر الحكم فى دولة العصر - إذا جاز التعبير - هو فى حد ذاته إنجاز هائل لا يمكن الإقلال من قيمته أو التهوين من فائدته ، فالفلسطينيون يرفعون لأول مرة أعلام الوطن على أرضهم فى إشارة لا تخفى على أحد وهى أن الدولة الفلسطينية قادمة يوماً ما . فقيادة المنظمة التى كانت تسعى إلى استئناف الحوار المقطوع مع الولايات المتحدة الأمريكية ولو على مستوى السفراء ، قد أتاحت الظروف الجديدة لقائدها الالتقاء المباشر مع القيادة الأمريكية على أعلى مستوى ، بل إن التعامل معه أثناء احتفال التوقيع قد جرى فى ندية كاملة ، وعمل فيها عرفات معاملة رؤساء الدول وأصبح الوجود الفلسطينى حقيقة دولية لا مراء فيها ، بعد أن كان القادة الإسرائيليون يتحدثون فى مناسبات كثيرة عن وهم الوجود الفلسطينى وهويته الضائعة .

هذه بعض تفسيرات المتابعين للحدث الكبير والمهتمين بنتائجه ، يتوقع بعضهم السلام والرخاء يطلان على الشرق الأوسط بعد سنوات الصراع الدامى ومواجهاته الضارية ، بينما يرى فريق آخر أن هذه بداية انقسام حقيقى فى صفوف الفلسطينيين خصوصاً بين أصحاب الرؤى القومية ودعاة النزعة الإسلامية . . ففى سنوات النضال تشابك كل الأيدى ، وفى لحظات التوقيع تظهر الانقسامات

وتفصح عن نفسها كل التوجهات . . ولقد بدت لذلك بالفعل بوادره وإن كان التيار الغالب بين الفلسطينيين في الأرض المحتلة يبدو داعماً للاتفاق ، إذ هو صاحب الحق في القرار لأنه الطرف الأصيل في المعاناة الطويلة .

بقيت قضية هامة لا بد أن نتعرض لها ، وهى ما يردده الناس خصوصاً في مصر من أن الفلسطينيين قد أضاعوا أكثر من خمسة عشر عاماً منذ أن حاول الرئيس الراحل أنور السادات أن يقتحم الحواجز النفسية في حملة مكثفة من أجل السلام ووضع نهاية للمواجهة العسكرية في المنطقة ويومها شجبه الفلسطينيون وقاطعة العرب ، واتهموه بالخيانة ، ورموه بأسوأ الصفات ، وما أكثرها في القاموس السياسى العربى وواقع الأمر أننى اختلفت مع من يرددون هذه المقولة وذلك لأسباب كثيرة لعل أهمها :

* إن رئيس مصر - أكبر دولة عربية - يملك الشجاعة لاتخاذ القرار الصعب في الوقت الذى يراه بيننا قيادة النضال الفلسطينى لا تستطيع ذلك . وهى لا تمارس صلاحيات الحكم لشعب فوق ترابه الوطنى ، فضلاً عن السبق المصرى الطبيعى في فهم المتغيرات العالمية والإقليمية لدولة كاملة المؤسسات يستحيل مقارنتها بمنظمة للتحرير الوطنى تحمل السلاح ولا سيطرة لها على كل التيارات والقوى حتى في داخلها .

* لا يمكن إجهاض حركة التاريخ واختزال تأثير عنصر الزمن ، ولا يمكن تلقين الأخ الأصغر ما وعاه أخوه الأكبر ، لأن ذلك ضد حركة التاريخ ومسيرة الزمن ، وربما أيضاً ضد طبيعة الأشياء فالشبر لا يبدءون من حيث انتهى من سبقوهم ، ولكن يأخذون طريق التجربة غالباً من بدايته ويتعلمون من تجاربهم الذاتية أكثر بكثير مما يلقنهم الآخرون من تجاربهم هم ، وقد يقع الابن في أخطاء يحذره منها الأب ولكن يبقى حق التجربة مكفولاً ، لا نصادر به تفكير غيرنا ولا نجعل منه مبرراً للوصاية عليه .

* إن أحداثاً كثيرة قد جرت في الأعوام الخمسة عشر الماضية وقد كان لا بد لها أن تقع حتى تتولد بها إرادة التغيير وتحقق معها القدرة على تحقيق السلام . . إن هناك الانتفاضة الفلسطينية وهى التى أكسبت الوجود الفلسطينى إطاره الواقعى وهويته الحقيقية ، وسمحت له من منطلق الثورة على أرضه بأن يدخل المفاوضات ولديه حد أدنى من الثقة بالذات والإحساس بالندية ، إن الانتفاضة للفلسطينيين أشبه ما تكون بحرب أكتوبر للمصريين ، مبرر مقنع للسلام وسبب معقول لقبول الواقع .

نضيف إلى ذلك عوامل أخرى عجلت بدخول الأطراف إلى مائدة المفاوضات ، بعضها دولى والآخر إقليمى ، ولقد انتهى الوجود الإيديولوجى والسياسى لما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى وغاب العراق بقوته السياسية والعسكرية عن الساحة ، واتجه الموقف السورى إلى الاعتدال ، إلى

جانب عوامل أخرى ذات طبيعة مختلفة مثل اجتياح إسرائيل للجنوب اللبناني منذ عام ١٩٨٢ وتدهور العلاقات الخليجية - الفلسطينية في السنوات الأخيرة ، وتنامى قوى السلام داخل المجتمع الإسرائيلي بفعل التطورات المختلفة داخليا وخارجيا . هذه - في إيجاز - تصورات رأيت أن أسوقها في غمرة الاحتفال بالسلام القادم مؤكداً أن صوت العقل العربى يجب أن يعلو في هذه المرحلة كما لم يحدث من قبل ، لأن ما يجرى ليس عرساً فلسطينياً أو إسرائيلياً أو عربياً ولكنه تحول شرق أوسطى يبدأ من المسلمات ولا ينتهى عند تغيير المواقف . . إننا أمام خريطة جديدة للمنطقة . . وأسلوب جديد للصراع . . ومرحلة مختلفة من المواجهة . . ويبقى الأمل دائماً ما بقى الإنسان واستمرت الحياة .

النقاط العشر .. قراءة في المستقبل (*)

إن ما جرى أخيراً على الساحة العربية إنما هو جزء لا يتجزأ من نتائج تطورات إقليمية ومتغيرات دولية في السنوات القليلة الماضية ، فهناك مؤثرات في عالم اليوم تحرك مجريات الأمور وفقاً لمصالح قوى كبرى أقدر من غيرها على تصريف مسار الأحداث بحيث يمكن أن تهدأ صراعات وتنفجر أخرى أو تختفى قضايا مزمنة وتطفو على السطح مشكلات حادة ..

إن ما حدث هو ببساطة أن اللعب بالورقة الفلسطينية التي طال استخدامها لأكثر من نصف قرن من الزمان لن يستمر على مسرح السياسة الإقليمية ، وكأننا أمام إعلان مباشر يقول لأول مرة «الوسطاء يمتنعون» فقد بدأ الاتصال مباشراً بين أطراف الصراع جميعاً .. كما أنني أضيف إلى ذلك أننا بصدد حديث متكرر عن شرق أوسط جديد قد يتجاوز كثيراً بمفهومه القادم الطرح القومي التقليدي حول منطقة عربية متجانسة ..

وهنا يمكن أن نتحدث عن «نقاط عشر» حول التطور الأخير بتوقيع (اتفاق غزة - أريحا أولاً) بين إسرائيل والفلسطينيين ، ونوجزها فيما يلي :

أولاً : إن خريطة سياسية جديدة يتم رسمها وصياغة بنودها لتحول شرق أوسطى قد يكون جذرياً وشاملاً ، ولكنه سوف يراعى بالضرورة اعتبارات تتصل بأهداف القوى صاحبة المصلحة في الوجود على أرضه والمشاركة المستمرة في رسم سياسات مستقبله .

ثانياً : سوف يشهد الشرق الأوسط - ومدلوله سياسى وليس جغرافياً فهو يشير إلى مدلول استراتيجى استخدمته وزارة الحرب البريطانية في نهاية الحرب العالمية الثانية وبدأ في التداول بحيث يشير إلى منطقة وسط على الطريق في اتجاه الشرق الأقصى - نقول سوف يشهد عملية إعادة توزيع مراكز القوى وفقاً لنتائج التطورات الدولية والإقليمية وما نتج عنها من متغيرات في النظام

(*) من حديث للمؤلف في ندوة الأهرام - أول أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٣ . (دارت حول هذه النقاط محاضرة للمؤلف ومناقشة مفتوحة بمدينة الإسكندرية بدعوة من الرابطة المصرية للقانون الدولى فى ٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٣ .

العالمى كله بدءاً من اختفاء الاتحاد السوفيتى ككيان سياسى مؤثر وانتهاء بضرب العراق عسكريا وسياسيا ومروراً بعدديد من الأحداث الكبرى على امتداد السنوات الأخيرة ، وسوف تسعى إسرائيل إلى التعامل الثنائى المباشر مع دول المنطقة كل على حدة ، وتلك فلسفة خاصة تميزت بها سياسة إسرائيل منذ قيامها فهى لا تتعامل مع تجمع عربى ولكنها تفضل - لأسباب لا تخفى - التعامل مع الدول ككيانات منفصلة . . فهى تتطلع إلى علاقات بدول الخليج من جانب ودول سوريا الكبرى من جانب آخر ودول المغرب العربى فى اتجاه ثالث وأيضاً العراق ثم دول البحر الأحمر الإفریقیة العربية كذلك ، ولقد حاولت إسرائيل بنفس المنطق أن تدير مفاوضاتها الأخيرة وتعاملت مع دول وليس مع مجموعة عربية .

ثالثاً : إن توقيع الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى يعبر عن رغبة إسرائيلية قوية فى استهلاك الورقة الفلسطينية فى أسرع وقت ممكن تطلعا إلى الورقة العربية بكل ماترتمز إليه من علاقات اقتصادية وتبادل تجارى وتعاون إقليمي ، فإرضاء الفلسطينين - ولو مؤقتاً - أمر مطلوب للوصول إلى بقية العرب الذين لا يمكنهم المزايدة بعد ذلك فيصبحون ملكيين أكثر من الملك ذاته .

رابعاً : إن استمرار الصراع بين التيار الدينى والتيار القومى فى المنطقة سوف يأخذ أبعاداً جديدة قد تصل بشدة إلى الساحة الفلسطينية حيث التنافس السياسى بين « منظمة التحرير الفلسطينية » وحركة « حماس » والذى كان أحد الدوافع وراء استجابة قيادة عرفات لتوقيع الاتفاق الأخير حتى يحظى باعتراف الولايات المتحدة والقوى الحليفة بقيادته ويكتسب شرعية الاستمرار فى المستقبل .

خامساً : إننى أكاد ألمح صورة المستقبل وهى تحوى تغييرات شاملة فى قيادات العمل الفلسطينى خصوصاً والعربى عموماً لأن التاريخ يقول إنه إذا طوى فصل وبدأ فصل جديد له مزاجه الخاص وطابعه المتميز فإن ذلك الاختلاف يفرز بالطبيعة قيادات جديدة تتمشى مع المزاج السياسى للتطورات التى حدثت فالذين شاركوا فى الكفاح المسلح ليسوا هم بالضرورة القادريين على صنع السلام ، كما أن الذين قادوا السفينة عبر أنواء الصراع وأمواج العداء ليسوا هم بالضرورة الذين يصلون بها إلى شاطئ التعايش ومرفاً السلام ، إن التاريخ يقول إن الذين يقومون بالتحويلات الكبرى غالباً ما يرحلون سراعاً بعد أدوار تاريخية إنسانية عظيمة .

سادساً : لقد جاء الوقت لإعادة النظر فى هيكل جامعة الدول العربية ، ميثاقاً ومؤسسة . . فالنظام الإقليمى العربى ليس هو النظام ذاته الذى نسميه بالنظام الشرق أوسطى فلأخبر ملامح جديدة وخصائص مختلفة سوف يتولى المستقبل القريب والبعيد إبرازهما كما أن التغيرات المحتملة على نهج العمل القومى تدعو جامعة الدول العربية - بكل ما لها وما عليها - إلى مراجعة شاملة لدورها لأن من لا يستطيع أن يغير سوف يتغير .

سابعاً : لا نستبعد حدوث تداخلات جغرافية وسياسية في منطقة (الشام) فالخريطة التي حددت كيانات مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى قد تدخل جزءاً من حسابات إقليمية يجرى الإعداد لها والتمهيد لقبولها .

ثامناً : إن عروبة الخليج ووضع العراق وما طرأ عليها منذ الثاني من أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ سوف يظل عاملاً سلبياً في الجانب العربي وطرفاً شائكاً في النظام الشرق أوسطى حيث لا حدود للمخاوف الأمنية لبعض دول الخليج ، إلى جانب احتمال عودة بعض دول المغرب العربي إلى الابتعاد عن مشكلات المشرق العربي خصوصاً بعد عودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الأصلي في القاهرة واحتمال انتقال القيادة الفلسطينية إلى أرضها الطبيعية .

تاسعاً : يكاد يكون هناك شبه إجماع على تزايد دور كل من إيران وتركيا كتخوم شرقية وشالية للشرق الأوسط بمذلوله السياسي ، فالدور الإيراني في ظل اهتزاز ميزان القوى في الخليج بغياب قوى العراق العسكرية والسياسية ، وكذلك تركيا بأطماعها الإقليمية ودورها في مشكلة المياه إن الدولتين تسعيان لتحقيق مكاسب سياسية على ضوء التغيرات الناجمة عن دخول المشكلة الفلسطينية مرحلة الانفراج .

عاشراً : إن مستقبل دور مصر على ضوء المستجدات الأخيرة محكوم بقدرتها على توظيف إمكاناتها الفريدة التي لا تنافسها فيها إسرائيل ولا تنازعها عليها تركيا وإيران وأغنى بذلك التركيز على قيادة تضامن عربي يقوم على أسس ثقافية واقتصادية وحد أدنى من التنسيق السياسي فمصر صاحبة المكانة التاريخية والتضحيات القومية والثقل البشري والأهمية الثقافية قادرة على توظيف كل ذلك في إطار « إعادة ترتيب البيت العربي من الداخل » لمواجهة التحديات الجديدة خصوصاً وإن مصر آثرت على امتداد خمسة عشر عاماً ، أن يظل سلامها مع إسرائيل تعاقدياً بارداً ، انطلاقاً من التزام قومي حاولت به مصر إقلال النتائج القومية لصالحها المنفرد مع إسرائيل ، أما الآن فقد سقط ما يمكن تسميته « بالحياة القومية » وأصبحت الأبواب مفتوحة للتعامل بين القوى الإقليمية على أسس جديدة .

.. هذه في ظني بعض تصورات للمستقبل ليس فيها رؤى قاطعة أو أحكام مسبقة ولكنها محاولة لاستقراء ما هو قادم على ضوء دراسة ما هو ماضٍ . . وتبقى المنطقة في حالة تفاعل دائم وترقب مستمر حتى الوصول إلى مرحلة توازن تسمح بالحديث عن سلام شامل . . وربما عادل .

فهرس

| | |
|---|----|
| * تقديم | ٧ |
| * الفصل الأول : بين الدين والقومية | ١١ |
| * الفصل الثانى : ملك العرب والثورة الكبرى | ١٩ |
| * الفصل الثالث : الشام والفكر القومى | ٢٩ |
| * الفصل الرابع : المصريون وقضية العروبة | ٤١ |
| * الفصل الخامس : عبد الناصر والبعث .. التزاوج المفقود | ٥١ |
| * الفصل السادس : فلسطين .. سلام عربى أم إسلامى ؟ | ٥٩ |
| * الفصل السابع : جامعة الدول العربية .. بين الثبات والتغيير | ٦٧ |
| * خاتمة | ٧٥ |
| * ملحق الكتاب | ٨١ |

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٦/٧٥٧١

I.S.B.N - 977 - 01 - 4881 - 4

طبعة خاصة

للهيئة المصرية العامة للكتاب

ضمن مشروع مكتبة الأسرة

© دار الشروق

أسسها محمد المصطفى عام ١٩٦٨

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣

فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تليكس : 93091 SHROK UN

مكتبة الأسرة



بسعر رمزي جنيء واحد
بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع

JC
1.917
327
521
396
:2



0493824

الهيئة المصرية العامة للكتاب